مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

سلسلة العلوم الاجتماعية

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق





الأحزاب المصرية عبر مائة عام



برعاية السيدة

سوزان مبارك

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام
د. ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف
د. مدحت متولى

الإشراف الطباعى
محمود عبد المجيد

الإشراف الفنى
على أبو الخير
ماجدة عبد العليم
صبرى عبد الواحد

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق



لوحة الغلاف للفنانة فاطمة محروس عبد المطلب

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

رزق، يونان لبيب
الأحزاب المصرية عبر مائة عام/ يونان لبيب رزق. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٢٦٠ ص ؛ ٢٤ سم. -
تدمك ٥-٣٠٧-٤١٩-٩٧٧.
١ - الأحزاب السياسية
٢- مصر - الأحزاب السياسية
أ. العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٧٤٩ / ٢٠٠٦
I.S.B.N 977-419-307-5
ديوى ٣٢٩,٩٦٢

توطئة

انطلاقًا من شعار «مكتبة الأسرة» هذا العام: الثقافة لغة السلام، والذى طرحته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى، والتفكير النقدى، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى. وأخيرًا إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عامًا بعد عام. وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة ، وتقدم أسماء لم تنشر من قبل فى

هذا المشروع الرائد، وتقتحم مجالات فكرية وثقافية وأصوات إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين **مكتبة الأسرة ٢٠٠٦** فى فلك سلاسل الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون، والمئويات التى تحتفى هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام على رحيل المفكر العربى الكبير **عبدالرحمن بن خلدون**، الذى يعد واحدًا من بُناة الحضارة العربية الإسلامية فى أوج عظمتها وازدهارها، ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذى قامت عليه الحضارة الأوروبية الحديثة، **فابن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها.**

سيظل هدف مكتبة الأسرة فتح نوافذ جديدة للقارئ المصرى للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته ومعرفته بأيسر السبل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والثقافى والعلمى والفكرى المستنير، حتى يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات أسلافه العرب فى تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

بهذا الكتاب يستكمل المؤرخ المصرى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق جانبًا من رحلة بحثه الحداثية الذى بدأ أولها عام ١٩٧٠ بصدور كتاب «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤»، وصدر ثانيها عام ١٩٧٥ تحت عنوان «الأحزاب المصرية قبل الثورة ١٩٥٢»، وأما ثالثها فصدر عن مكتبة الأسرة عام ١٩٩٧ بعنوان «تاريخ الأحزاب المصرية»، هذا المشروع البحثى حول نظام الحياة النيابية المصرية فى إحدى تجلياتها وهى مسألة الأحزاب من مشروعات هذا المؤرخ الوطنى أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر فى جامعة عين شمس، والعضو المؤرخ الذى شارك فى الهيئة المصرية العليا للدفاع عن قضية طابا، وصاحب أكثر من خمسة وعشرين مؤلفًا فى تاريخ مصر الحديث والتاريخ العربى منها: مشروع «الأهرام ديوان الحياة المعاصرة» سلسلة بحوث أسبوعية فى جريدة الأهرام، «مصر المدينة فصول فى النشأة»، «اليهود فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨»، «الأصول التاريخية لمسألة طابا ـ دراسة وثائقية».

وهذا الكتاب «الأحزاب المصرية عبر مائة عام، ١٩٠٧ ـ ٢٠٠٧» يؤكد فيما يؤكد على خصوصية التجربة الحزبية المصرية من حيث النشأة التى انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها فهى قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبى الذى تحول إلى الاحتلال العسكرى البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢. وقد بدأت أولاً على صورة تيار يضم جماعة الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطانى فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطنى. أما فى أوروبا انبثقت الأحزاب داخل النظام البرلمانى ممثلة للقوى الاجتماعية تعبيرًا عن مصالح كل قوة منها. ولم تلبث مجموعة أن توصلت إلى أيديولوجية تتفق مع هذه المصالح التى تسعى لتحقيقها. واختلف ظهور الحزبية فى مصر عن نشأتها فى أوروبا فى جانب آخر إذ يلاحظ أن الأحزاب التى نشأت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساسًا حول الصحف الكبيرة التى كانت تصدر فى

تلك الحقبة، وكان أهمها صحيفة «المؤيد» التى صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعتها «اللواء» التى صدرت عام ١٩٠٠ العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب فى العالم الغربى حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقًا عن صحيفته. جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب فى مصر ونشأتها فى أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت فى مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت فى أوروبا فى أحضان برلمانها.

وهذا الكتاب يؤكد فيما يؤكد على مسألة «التواصل» والتى هى ظاهرة ممتدة فى مجمل أنساق الثقافة المصرية؛ فالتجربة الحزبية الأولى ١٩٠٧ - ١٩١٤ تمتد فى التجربة الثانية ١٩١٩ - ١٩٥٣ فى استمرار «الحزب الوطنى» خلال التجربة الثانية أو استمداد حزب آخر وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة. وأهم من ذلك أن الماضى قد خلف ممارسات استرشد بها حزبيو، التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أو متعلقة بالأداء بالإضافة إلى الحياة الحزبية مستكملة القسمات متدفقة الحيوية والتى أنجبتها ثورة ١٩١٩ الشعبية. والتجربة الثالثة ١٩٧٦ والممتدة منذ ثلاثين عامًا جاءت بعد حرب أكتوبر العظيمة وعلى الرغم من الانقطاع الزمنى بين التجربتين - الأولى والثانية - والثالثة إلا أنهما يتواصلان فى إبراز دور التاريخ المهم فى صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسعى كل منهما إلى رد نفسه لأصل تاريخى حزبى حتى وصل الأمر إلى بحث من لا أصل له فى مثل هذا الأصل.

وهذا الكتاب يؤكد ثالثًا فيما يؤكد على أهمية التأصيل للظواهر التاريخية فيسعى إلى تأصيل مرحلة مهمة من حيث التغيرات السياسية المصرية - مرحلة التجربة الثالثة - فيعرض بالدراسة التتابعية للتجارب الثلاث التى عرفها تاريخ مصر الحديث ودراسة الظروف التى صنعتها مع ربط الأسباب بالنتائج واستعراض لسائر أحزابها ورصد حركتها وتحديد أهميتها بمنهجية بنائية تحليلية ونقدية تعتمد على الوثائق وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية وأوراق الأحزاب وبرامجها والمذكرات الشخصية لزعمائها وقائمة طويلة من الدوريات وأخيرًا الكتابات العلمية والرسائل الجامعية.

ويسر مكتبة الأسرة أن تقدم هذا الكتاب فى طبعة جديدة مضافًا إليها فصل تمهيدى والفصل السابع عشر بعنوان «ثقوب فى التجربة الحزبية الثالثة!!» والذى يتناول أصداء إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن النية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولى رئيس الجمهورية لمنصبه ليصبح بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء. وما أحدثه هذا الإعلان من أصداء وما كشف من حقائق فى الحياة الحزبية المصرية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

الفهرس

فصل تمهيدى

مع تيار التحديث الذى عرفته البلاد خاصة على عهد الخديو إسماعيل، هذا من ناحية، ومع انتشار الحياة المدينية التى خلخلت من الانتماءات التقليدية القديمة من ناحية أخرى، ثم ما تبع ذلك من زيادة التدخل الأجنبى ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطانى بعد فترة قصيرة، من ناحية ثالثة.. نتج عن ذلك أن أخذت فكرة الحزبية تتسلل إلى البلاد، وإن تم ذلك على استحياء فى أول الأمر، مما بدا فى وجود جماعات سرية مثل مصر الفتاة والحزب الوطنى القديم.

بعد صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٠ وصعود نجم مصطفى كامل بدأ ظهور الأحزاب، وإن لم يحدث التنظيم الحزبى إلا بعد سبع سنوات، حين أسست مجموعة من أعيان البلاد «حزب الأمة» فعجل الزعيم المشهور بتحويل جماعته إلى حزب منظم، وسارع الخديو عباس الثانى إلى تأسيس حزب موال هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية»، بمعنى آخر أن مصر عرفت النظام الحزبى قبل نحو مائة عام، وإن كانت قد عرفته بقسمات خاصة، يمكن أن نستعرضها فيما يلى:

١ - على الرغم مما يقال إن أحد هذه الأحزاب، الأمة، كان يمثل الأرستقراطية الزراعية، فمن الصعب التمييز بينها على أساس اجتماعى،

فهى قد نشأت جميعًا لتحقيق الهدف الوطنى بالجلاء ووحدة وادى النيل، وهى قد ضمت جميعًا أخلاط من كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية، فضلا عن «الأفندية» الذين يمكن أن نضعهم فى الطبقة الوسطى الصغيرة. الأمر الذى صعَّب من مهمة الباحثين فى العثور على فروق كبيرة بين برامجها.

٢ ـ أن تلك التجربة قد عرفت الظاهرة التى ظلت تعرفها التجربتين الحزبيتين التاليتين، تجربة ١٩١٩ ـ ١٩٥٣، وتجربة ما بعد عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والقائمة حتى لحظتنا هذه.. ونعنى بها قيام حزب عملاق ومجموعة من الأحزاب لا تدانيه فى القامة من قريب أو بعيد.

٣ ـ أن التجربة الحزبية الأولى افتقرت إلى أهم أركان العمل الحزبى، خوض الانتخابات، وتشكيل الحكومات فى حالة الحصول على ثقة أغلبية الناخبين، وحدث عندما حاول بعض أعضاء مجلس شورى القوانين من أعضاء حزب الأمة أن يبرزوا هويتهم الحزبية، أن راجعهم رئيس المجلس فى ذلك مما دعاهم إلى النكوص عن المحاولة، الأمر الذى دعا بعض المؤرخين إلى توصيف هذه الأحزاب الثلاثة، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التى ظهرت خلال تلك الفترة «بالأحزاب الصحفية» بحكم أن وجودها على الساحة قد اعتمد قبل كل شىء على الصحف التى تصدرها.

٤ ـ أن تلك الأحزاب لم تنشأ بعيدًا عن السلطات الحاكمة فى ذلك الوقت، الحزب الوطنى الذى بدأ بعلاقة وثيقة مع قصر عابدين، وانتهى بعلاقة حميمة مع قصر يلدز حيث مقر السلطان العثمانى، وحزب الأمة الذى تبنى المنهج الإصلاحى للشيخ محمد عبده، والذى كان يحبذه قصر الدوبارة، مقر المعتمد البريطانى، وأخيرًا الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى نشأ فى كنف ورعاية الخديو.

وفى تقديرنا أن بعض هذه القسمات التى ولدت بها التجربة الحزبية الأولى فى مصر، قد أصبح مع الوقت بمثابة الجينات الوراثية التى انتقلت

منها إلى التجربتين اللاحقتين، والتى نعانى منها حتى هذه اللحظة، مما يجعل من تغييرها مطلبًا أساسيًا من مطالب الإصلاح السياسى.

* * *

الاختلاف الأساسى الذى دخل على التجربة الحزبية الثانية نشأ عن قيام ثورة ١٩١٩، وما ترتب عليها من الحصول على الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم ما تبعه من صدور دستور ١٩٢٣، والذى رتب نظامًا جديدًا للحكم كان للأحزاب نصيب منه، الأمر الذى نجم عنه خريطة حزبية، وإن بدت جديدة، إلا أنها ورثت عن سابقتها بعض قسماتها.

الجديد كان تقنين العلاقة بين أحزاب هذه التجربة والبرلمان بمجلسيه الجديدين، النواب والشيوخ، وبدأت المعارك الانتخابية تكتسب مذاقًا جديدًا، فمن كان يفوز بها وتصبح له الأغلبية فى البرلمان يقوم بتأليف الوزارة.

الجديد أيضًا: ترتب على هذا التقنين، فقد اكتسب الصراع بين القوى السياسية، قصر عابدين وقصر الدوبارة والحركة الوطنية، مذاقًا مختلفًا، خاصة على ضوء الصلاحيات التى أعطاها الدستور للملك بحل البرلمان وإقالة الوزارة، والتى خولها تصريح ٢٨ فبراير للسلطات البريطانية بالتدخل إذا ما رأت فى تصرف أية حكومة نيابية خروجًا عن شروط هذا التصريح، وهو التدخل الذى بدأ بالضغوط على مثل تلك الحكومات، وكثيرًا ما كان يصل إلى حد توجيه الإنذارات وتحريك القوات والأساطيل.

الجديد (ثالثًا): ما عرفته البلاد من محاولات قصر عابدين التدخل فى الانتخابات بهدف منع الوفد من الحصول على الأغلبية فى البرلمان، مما يتيح له تأليف الوزارة، وقد بدأ هذا التدخل فى ظل حكومة زيور باشا عام ١٩٢٥، عندما استخدم وزير الداخلية إسماعيل صدقى كافة (الضغوط الإدارية) لتحقيق الهدف الملكى، وهى الضغوط التى تطورت

لتتحول إلى (التزوير) المكشوف على أيدى محمد محمود باشا عام ١٩٣٨م.

الجديد (رابعًا): بدا فى تعطيل دستور ١٩٢٣ أو تغييره فى حالة إذا ما دعت المصلحة الملكية ذلك.. التعطيل حدث مرتين على الأقل، الأولى فى عهد زيور (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦)، والثانية فى أيام اليد الحديدية التى اصطنعها محمد محمود باشا (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩)، والتغيير جرى فى عهد صدقى باشا، الذى اصطنع دستورًا جديدًا على المقاس الملكى (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥).

الجديد أخيرًا: تمثل فى ظاهرة الانشقاقات الحزبية، خاصة عن أكبرها، الوفد، وكانت فى الغالب بفعل فاعل، الأمر الذى نتج عنه قيام مجموعة من الأحزاب استخدمها الملك، خاصة على عهد فاروق، فى شن الحرب على الوفد، وكان أهمها «الهيئة السعدية» التى تكونت عام ١٩٣٨ برياسة القطبين الوفديين السابقين، الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، والكتلة الوفدية التى تأسست عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد العتيد وصديق النحاس الحميم.

أما القديم فقد تجسد فى استمرار ظاهرة الحزب الكبير، وكان الوفد هذه المرة، وإلى جانبه أحزاب أصغر، فى مقدمتها الأحرار والدستوريون، والذى تولى قيادته جماعة كبار الملاك، ويلحق بهما بقايا الحزب الوطنى، الذى دخل الحياة الحزبية بحكم التاريخ، قبل أن يكون تعبيرًا عن قوة سياسية حقيقية.

صحيح أن تشابهًا جمع بين الحزبين الكبيرين، الوطنى والوفد، قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها، من حيث غلبة الحجم، غير أن ثانيهما، خاصة على عهد قيادة سعد زغلول، كان يجسد هذه الثورة، وكان يعتمد على التأييد الشعبى قبل أن يدخل فى تحالفات مع عابدين أحيانا ومع يلدز أحيانا أخرى، كما سبقت الإشارة.

وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) خاض الوفد معاركًا لا تنتهى، سواء مع الملك فؤاد أو فاروق من بعده، أو مع المندوبين السامين على رأسهم اللورد لويد، والسير مايلز لامبسون، والذى تسمى بكيلرن بعد حصوله على لقب اللوردية، وبعد أن أصبح سفيرًا لا مندوبًا ساميًا، مما تقرر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦.

اتفاق آخر عبر عن نفسه فى وجود أحزاب أقلية، فضلا عن الأحزاب التى اصطنعها القصر، خاصة على عهد الملك فؤاد، والتى أقلع عنها ابنه بعد أن ثبت فشلها، وأهمها حزب الاتحاد منتَصف العشرينيات، والذى كان وراؤه رجل الملك، حسن باشا نشأت، وحزب الشعب الذى ارتبط بعهد صدقى باشا خلال النصف الأول من الثلاثينيات.

وفى محاولة للخلوص إلى نتيجة بشأن التجربتين الحزبيتين الأوليين، نلاحظ أنهما اختلفتا عن التجارب الحزبية فى بلاد المنشأ فى غرب أوروبا، بأن أحزابها كانت بالأساس أحزاب حركة وطنية، ويشد الانتباه أنه حتى عندما ظهرت إبان التجربة الثانية جماعات عقيدية، ماركسية أو دينية أو فاشية، فقد قدمت الهدف الوطنى عما عداه، وإن كنا نلاحظ هنا أن تلك الأحزاب لم يكن لها نصيب فى البرلمان عندما جرؤت وخاضت المعارك الانتخابية، باستثناء واحد هو الأستاذ إبراهيم شكرى، من المنتمين لمصر الفتاة الذى تسمى بالحزب الاشتراكى وفاز عن دائرة دسوق عام ١٩٥٠.

ويبقى بعد ذلك قراءة فى خريطة التجربة الحزبية الثالثة التى تعيشها مصر، والتى نرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر، بل وإلى تغيير جذرى، مما يشكل جانبًا من أهم جوانب الإصلاح السياسى المرجو.

* * *

أول ما نلاحظه على هذه التجربة أنه على عكس الحال مع التجربتين الأوليين اللتين تعاقبتا، بل وتداخلتا، من الناحية الزمنية، فهى قد جاءت بعد نحو ربع قرن من إلغاء النظام الحزبى (١٩٥٣ ـ ١٩٧٦) جرى فيها ما جرى.

• وكان أول ما جرى الأخذ بنظام الحزب الواحد، مهما كان مسماه اتحاد قومى أو اتحاد عربى اشتراكى، وقد ساعد على ذلك أن التجربة الحزبية الثانية كانت قد أفلست بعد عجزها عن حل القضية الوطنية التى كانت السبب الأساسى فى ظهورها.

استثمر نظام يوليو هذه الحقيقة وأجهز على أحزاب القضية الوطنية، خاصة بعد نجاحه فى حل هذه القضية فى جانبيها، السودان بإعطائه حق تقرير المصير بمقتضى اتفاقية ١٩٥٣ مع الجانب البريطانى (نجيب - ستيفنسون) والجلاء بمقتضى اتفاقية أكتوبر من العام التالى، والتى تقرر بمقتضاها جلاء آخر جندى بريطانى عن منطقة القناة خلال عشرين شهرًا.

صحيح أن هذه الاتفاقيات قد لقيت نقدًا شديدًا من رجال الأحزاب القديمة، الذين رأوا فيها تفريطًا فى مبدأ وحدة وادى النيل، هذا من ناحية، ولم يروا فى شروط الجلاء جديدًا، فقد رفضوا مثلها من قبل، من ناحية أخرى، غير أن النظام الجديد لم يلق بالاً لمثل هذه الآراء. ولم يكن فى أيدى أصحابها ما يمكنهم أن يرفعوا به أصواتهم، فأحزابهم من الناحية الواقعية كانت قد انتقلت إلى ذمة الله عشية قيام الثورة.

غير أنه على الجانب الآخر كانت هناك الأحزاب العقيدية، الدينية والماركسية، وقد نجح عبدالناصر فى تحجيمها، مرات بالقمع والمحاكمات، ومرات أخرى «بالكاريزما» التى اكتسبها نتيجة لمواقفه الوطنية (تأميم القناة، التصدى للعدوان الثلاثى، الدعاية للفكرة العربية، القوانين الاشتراكية)، وهى الكاريزما التى تضاءل معها تأثير هذه الأحزاب، حتى أن بعض جماعات اليسار قررت حل نفسها والاندماج فى الاتحاد الاشتراكى.

وفى مثل هذا المناخ، وفى ظل تقديس دور الفرد، كان الأخذ بنظام الحزب الواحد مقبولاً، خاصة وقد سمح به المناخ العالمى، إذ عرف عالم

ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلال أغلب المستعمرات السابقة التى أخذت بنظام الحزب الواحد، وكان فى العادة الحزب الذى قاد الحركة الوطنية ضد المستعمر.

استمر هذا القبول بدرجة أو بأخرى حتى عام ١٩٦٧، فقد أدت الهزيمة التى نزلت بمصر، إلى تجريد النظام الحاكم من أغلب أسباب شرعيته، ولعل مظاهرات الطلاب التى جرت فى العام التالى قد عبرت عن هذه الحقيقة، وفقد المهيمنون على الاتحاد الاشتراكى من رجال النظام بالتالى كثيرًا من أسباب هيمنتهم، ولعل المقالات التى كتبها الأستاذ محمد حسنين هيكل فى الأهرام هجومًا على هؤلاء، والتى عرضته لمحاولة اغتيال، إنما كانت تعبر عن ذلك الرفض، هذا فضلاً عما ذكره الرجل من أن الرئيس عبد الناصر كان قد توصل خلال تلك الفترة إلى قناعة بالعودة إلى التعددية الحزبية، ولم يكن ينتظر إلا إزالة آثار العدوان.

بعد تولى الرئيس السادات الرئاسة، والصدام المدوى الذى تم بينه وبين دهاقنة الاتحاد الاشتراكى، على صبرى وزملائه، فى مايو عام ١٩٧١م والذى انتهى بالإطاحة بهم، فيما أسماه أنصار الرئيس بالثورة، جدت ظروف سياسية واجتماعية قادت فى النهاية إلى التخلى عن نظام «الحزب الواحد».

الظروف السياسية نجمت عن النجاح المصرى فى إزالة آثار العدوان خلال حرب أكتوبر، وبالتالى زوال الذريعة التى كان يتحجج بها النظام للإبقاء على نظام الحزب الواحد، كما نتجت أيضًا عن عودة الانفتاح السياسى على الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. التى لم يكن ليرضيها الإبقاء على مثل هذا النظام.

أما الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية فقد ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صحبها من تغيرات اجتماعية أدت إلى عودة الحيوية لبعض القوى الاجتماعية والتنظيمات المهنية، التى وقف نظام الحزب

الواحد دون إطلاق حرياتها، هذا من جانب، وإلى سعيها للمشاركة فى السلطة من جانب آخر.

وعلى مضض استجاب الرئيس السادات للظروف المستجدة، مما بدا فى أن تلك الاستجابة قد حدثت على مهل وبتدرج شديد، هذا من ناحية، والاحتفاظ بكثير من مقومات نظام الحزب الواحد من ناحية أخرى.. ويمكن ملاحظة ذلك من أن عملية الانتقال قد تمت على ثلاث مراحل، بالسماح أولاً بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكى (أكتوبر ١٩٧٤) ثم تحويل تلك المنابر إلى أحزاب (مارس ١٩٧٦)، ثم جاءت الخطوة الثالثة بظهور حزب الوفد الجديد من خارج الاتحاد الاشتراكى، وبحكم قضائى (١٩٧٨). ومع قيام مجلس الشورى بعد عامين تشكلت لجنة الأحزاب فى داخله والتى خُولت حق إصدار التصاريح بقيام أى حزب جديد على ضوء عديد من القيود التى تقررت.

وللأعوام الخمسة والعشرين التالية عاشتها التجربة الجديدة، وعلى ضوء ما اكتنفها من سلبيات، تعالت مؤخرًا الأصوات المطالبة بضرورة إصلاحها، خاصة بعد صدور التعديل الأخير الذى جرى فى المادة ٧٦ من الدستور، فقد وضع هذا التعديل شروطًا على حق الأحزاب فى ترشيح زعمائها لانتخابات الرئاسة، تبدو شروطًا تعجيزية إذا بقى الحال على ما هو عليه، الأمر الذى أثار مخاوف سائر الأحزاب الفاعلة على الساحة، والذى رفع أصواتها بالاحتجاج على هذه الشروط.

بمعنى آخر أن تاريخًا طويلاً قد مر بين نشأة أول حزب رسمى فى مصر (٢٠ سبتمبر ١٩٠٧) وبين يومنا هذا ما كاد يكمل القرن، جرت خلاله تحت الجسور مياه كثيرة، ولكنها فى أحيان عديدة كانت تجرى فى الاتجاه المعاكس.

التجربة الأولى

١٩٠٧ ـ ١٩١٤

- الميلاد.
- الحزب الوطنى ـ الحقيقة والأسطورة.
- حزب الأمة ـ بناة الوطنية المصرية.
- رفض التبعية والطائفية.
- فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية.

الفصل الأول

الميــلاد

فى تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧، وبالصالة الكبرى لدار الجريدة اجتمع ١٦ رجلا من أعيان مصر، ليعلن أحدهم وهو حسن باشا عبد الرازق، قيام حزب الأمة، وكان هذا الإعلان بمثابة تحرير شهادة الميلاد للحياة الحزبية فى مصر.

وقد يفسد هذا التجديد مقولة شائعة مفادها أن مصطفى كامل ومجموعة الوطنيين التى التفت حوله قد سمت نفسها «بالحزب الوطنى» منذ أن قامت بإصدار صحيفة اللواء فى يناير عام١٩٠٠م، أكثر من ذلك أن الصحافة الأوروبية، والفرنسية على وجه الخصوص، تحدثت عن حزب وطنى فى مصر، وعن مصطفى كامل باعتباره زعيمًا لهذا الحزب، وكان ذلك فى أعقاب خطبة ألقاها الأخير فى باريس فى ٣١ أغسطس عام ١٨٩٥ شن فيها هجمة عنيفة على الاحتلال البريطانى للبلاد، بل الأكثر من هذا وذاك أنه قبل عام ١٩٠٧ بأكثر من ربع قرن، وفى يوم ٢٧ مايو عام ١٨٨٢ على وجه التحديد، كتب الزعيم المصرى أحمد عرابى لبعض أنصاره خطابًا بعد استقالة وزارة البارودى، جاء فيه: «..فأخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسى فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقًا لأننى وإن كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطنى».

بالرغم من كل ذلك فإننا نتمسك بتاريخ إعلان قيام حزب الأمة باعتباره يوم ميلاد الحياة الحزبية فى مصر، ويصدر هذا التمسك من اعتبارات عديدة، أولها: أن ما عرف بالحزب الوطنى القديم (عرابى)، أو الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل) لم يكن فى الحقيقة سوى تيار سياسى يضم جموع الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبى فى الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطانى فى الحالة الثانية، وثانيها: أنه لم يتوفر لهذين الحزبين ما توفر لحزب الأمة منذ قيامه من حيث كونه هيئة سياسية لها هيكلها المحدد (جمعية عمومية - مجلس إدارة - رئيس - وكلاء - سكرتير). ومقرها المعروف (دار الجريدة)، ونظام مقنن للعضوية بالإضافة إلى البرنامج المعلن. ومجموع هذه الأمور التى تشكل قوام أى حزب سياسى لم تتوفر بالنسبة للحزب الأول، أو بالنسبة لحزب مصطفى كامل حتى ذلك الوقت على الأقل.

وإذا استبعدنا تجربة الحزب الوطنى القديم الذى رأسه عرابى بحكم اختلاف الظروف، وبحكم الموقف الناتج عن الأعمال العسكرية التى تفاقمت وانتهت بالاحتلال البريطانى للبلاد، فإننا لا نستطيع استبعاد الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل من صنع الميلاد الحزبى، فبالنظر إلى حقائق الموقف يتضح أن الحركة الوطنية التى قادها هذا الزعيم هى فى النهاية التى أنجبت الحياة الحزبية، كما يتضح أن تأخر مصطفى كامل ورجاله عن تحويل التيار الذى قادوه إلى هيئة سياسية محددة لم ينتج عن عجز أو عدم فهم بقدر ما نتج عن اعتبارات اقتنعوا بوجاهتها، منها خشيتهم من تفتت الحركة الوطنية التى تزعموها، ومنها إدراكهم أن تحويل هذه الحركة إلى هيئة سياسية سوف يعرضها لتلقى الضربات من قوى السلطة ممثلة فى دار المعتمد البريطانى أو فى قصر عابدين، وأثبتت الأيام صحة هذه المخاوف.

والتسليم بأن الحركة الوطنية التى عرفتها مصر خلال العقد السابق على ميلاد الحياة الحزبية فيها هى التى أنجبت «الحياة الحزبية» يترتب

عليه مقولة نطرحها هنا بخصوصية «هذه الحياة»، واختلافها عن النظام الحزبى الذى سبقها إليه العالم، ونعنى هنا بالذات العالم الغربى حيث نشأت الحزبية واكتسبت قسماتها المعروفة.

الخصوصية المصرية

وقع الكثيرون ممن كتبوا عن الأحزاب المصرية فى وهم بأن مصر فى صناعتها لحياتها الحزبية قد نقلت النموذج الأوروبى، وقد غذى هذا الوهم مجموعة من الحقائق، منها أن الفكرة الحزبية قد ظهرت أساسًا فى أوروبا، وقبل قرن من الزمان من ظهورها فى مصر، ومنها أن المصريين قد عاينوا الحياة الحزبية فى أوروبا منذ وقت مبكر، وكتب عنها «رفاعة الطهطاوى» فى «تخليص الإبريز» عند حديثه عن ثورة فرنسا عام ١٨٣٠ التى عايشها بنفسه، ومنها أن أول من تحدث عن وجود أحزاب فى مصر كانوا من الأوروبيين، فقد كان «نينيه» السويسرى و«بلنت» الإنجليزى المصدرين الأساسيين للكتابة عن الحزب الوطنى القديم (العرابى)، كما يعترف على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل - فى مقال له باللواء فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٧ أن الأوروبيين كانوا أول من سموا جماعة مصطفى كامل «بالحزب الوطنى».

رغم كل ذلك تؤكد المقارنة تمايز الحياة الحزبية فى مصر عن سابقتها الأوروبية مما يضفى عليها خصوصيتها.

يبدأ هذا التمايز من النشأة، فمن المعلوم أنه فى الدول الأوروبية الكبرى انبثقت الأحزاب من البرلمان، فمن داخل النظام البرلمانى ظهرت المجموعات البرلمانية التى تكونت من ممثلى القوى الاجتماعية تعبيرًا عن مصالح كل قوة منها. ولم تلبث كل مجموعة أن توصلت إلى أيديولوجية تتفق مع المصالح التى تسعى إلى تحقيقها.

تبع ذلك خطوة تالية بتشكيل «اللجان الانتخابية» التى تكونت بقصد تعريف الناخبين بمرشحى كل مجموعة وأيديولوجيتها، ولم تلبث تلك

اللجان أن تحولت إلى هيئات دائمة لا يقتصر وجودها على فترة الانتخابات، وهى الهيئات التى شكلت قوام الأحزاب السياسية التى برزت بشكلها المعروف خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ومن النشأة إلى المفهوم حيث تعددت مستويات تعريف الحزب فى أوروبا، بدءًا بالمستوى التنظيمى بحيث يرى ماكس ويبر أن «اصطلاح» (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، ومرورًا بالمستوى الأيديولوجى الذى قدمه بيرك وعرف فيه الأحزاب على أنها مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التى يعتقدونها ووصولاً إلى التعريف الوظيفى بأن الحزب تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معًا من أجل ممارسة السلطة، سواء فى ذلك العمل على تولى السلطة أو الاحتفاظ بها.

واختلفت الحياة الحزبية فى مصر من حيث النشأة التى انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها، فهى قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبى الذى تحول إلى الاحتلال العسكرى البريطانى للبلاد منذ عام ١٨٨٢، وقد بدأت أولا على صورة تيار يضم جماعة من الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطانى فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطنى. وبهذا المفهوم كان ظهور تسمية الحزب دون شكله أو مضمونه مبكرًا للغاية.

وتبدو غلبة تأثير هذا العامل على ما عداه من عوامل من أن الحزب الوطنى السرى الذى نشأ فى منتصف تسعينيات القرن الماضى قد تكون من مجموعة لا رابط بينها سوى العداء للإنجليز، بدءًا بالخديو عباس الثانى المؤمن بالسلطة الشخصية إلى مجموعة من المثقفين المطالبين بسيادة الأمة أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد لطفى السيد، ثم إنه جمع بين المؤمنين بالجامعة الإسلامية مثل كامل وفريد وبين المؤمنين

بالوطنية المصرية وقتذاك ويمثلهم لطفى السيد، وأخيرًا فهو قد جمع بين المتطرفين ممن تلقوا جرعات التطرف الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم وبين المعتدلين من أصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده.

وقد استمرت غلبة هذا التأثير حتى ميلاد الحياة الحزبية عام ١٩٠٧، وهو ما عبرت عنه صحيفة المقطم فى ٢٣ سبتمبر من ذلك العام بقولها: «تعددت الأحزاب المصرية فى هذا العام والقصد واحد فكلها ترمى إلى غرض واحد وهو الاستقلال».

اختلف ظهور الحزبية فى مصر عن نشأتها فى أوروبا فى جانب آخر، إذ يلاحظ أن الأحزاب التى نشأت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساسًا حول الصحف الكبيرة التى كانت تصدر فى تلك الحقبة وكان أهمها المؤيد التى صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعتها اللواء التى صدرت عام ١٩٠٠.

فمن المؤيد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المؤيد للخديو، ومن اللواء ظهر الحزب الوطنى أكبر أحزاب تلك المرحلة وأكثرها شعبية، ومن الجريدة تكون حزب الأمة الذى مثل كبار الملاك أو من سموا أنفسهم «أصحاب المصالح الحقيقية».

العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب فى العالم الغربى حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقًا عن صحيفته.

علل الشيخ على يوسف ظهور الأحزاب عن الصحف بما جاء فى خطبته بإعلان قيام حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إذ قال:

«لقد كانوا يقولون كلما انتقدت الصحف الوطنية عملا أو أبدت رأيًا أو أبانت عن حاجة للأمة إنها صحف أفراد لا صحف جماعات، وآراء أشخاص لا آراء أحزاب..».

وفى تقديرنا أن هذا الاختلاف يعزى إلى أسباب عديدة، منها عدم تبلور الشعور الطبقى إلى الحد الذى تتكون معه أيديولوجيات تعبر عن مصالح طبقية كما حدث فى أوروبا، ومنها أيضًا ضعف الرأى العام سواء بسبب تفشى الأمية أو لنقص الوعى السياسى مما كان يتطلب أولاً صدور صحيفة تقوم بمهمة تربية الرأى العام لجانب من المصريين تستطيع بعد ذلك استقطابهم.

وإذا كان بعض الأوروبيين الموجودين فى مصر أطلقوا على الأحزاب التى نشأت بها خلال عام ١٩٠٨ تسمية «الأحزاب الصحفية» من قبيل السخرية، فهم قد تجاهلوا فى ذلك اختلاف الظروف الموضوعية لنشأة الأحزاب فى بلادهم عنها فى مصر.

جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب فى مصر ونشأتها فى أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت فى مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت فى أوروبا فى أحضان برلمانها.

ولا نظن أننا بحاجة إلى جهد كبير للتأكيد على اختلاف النظام شبه النيابى الذى كان قائمًا فى مصر فى ظل الاحتلال وبين البرلمانات الأوروبية العريقة.

فهذا النظام الذى تمثل فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى عام ١٩١٣ حين نشأت الجمعية التشريعية كان يتكون أساسًا فى مجموعة من الأعيان الموالين للسلطة بالإضافة إلى صلاحياته التى غلب عليها الطابع الاستشارى مما لا يمكن القول معه إنه كان يشكل نظامًا نيابيًا حقيقيًا، بل إن العلاقة بينه وبين الأحزاب المصرية بعد نشأتها ظلت محدودة للغاية، صحيح أن أحد هذه الأحزاب، هو حزب الأمة قد ادعى أن له الأغلبية فى مجلس شورى القوانين غير أن هؤلاء الأعضاء لم يدخلوا ذلك المجلس أو يتحركوا فيه فى أى وقت بصفتهم الحزبية.

الأعيان والأفندية:

ارتبط ظهور الحزبية فى مصر فى العقد الأول من القرن العشرين بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية ينبغى تسجيلها هنا.

أما عن «المتغيرات الاجتماعية» فقد كان أظهرها ماجرى بالنسبة لطبقة كبار ومتوسطى الملاك أو من أطلق عليهم بلغة العصر تسميات الأعيان أو الذوات، كذا ماجرى بالنسبة لمجموعات المثقفين أو من عرفوا بلغة العصر بجماعة «الأفندية».

بالنسبة «للذوات» فيلاحظ أولا الزيادة التى أصابتهم خلال فترة الاحتلال سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن بيع أملاك الحكومة والخديو التى كانت مرهونة لصالح الدائنين الأجانب، أو عن اضطرار صغار الملاك من الفلاحين إلى بيع أراضيهم لمواجهة الأزمات الدورية التى كانت تعيشها بسبب الاعتماد على محصول القطن والاضطرار إلى الاستدانة من المرابين لتمويل زراعته.

وكان متوسطو الملاك وكبارهم واقفين بالمرصاد لأعمال البيع تلك يستثمرونها لزيادة أملاكهم، ويلاحظ ثانياً أن تلك الطبقة كانت قد تمصرت إلى حد كبير خلال نفس الحقبة.. مما نتج بالأساس عن توقف تيار الهجرة التركية إلى مصر بعد أن تقلص إلى حد بالغ الاشتراك التركى فى الإدارة المصرية.

ومثل هذه المتغيرات انعكست على رغبة الأعيان فى المشاركة بدور أكبر فى الحكم، ومن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب وانضمامهم إليها وتمويلهم إياها.

أما الطبقة الثانية ممثلة فى «الأفندية» فيلاحظ ما دخل عليها من تغيير فى الحجم، وهو تغيير ناتج عن تضاعف عدد المتعلمين حيث زاد

عدد تلاميذ المدارس الحكومية من ٣٢١ر٩ عام ١٨٩٠ إلى ٢١٧ر١٨ عام ١٩٠٥، كما زادت فى نفس تلك الفترة المدارس الحديثة التى يديرها الأهالى والإرساليات التبشيرية.

وهذه الزيادة فى الحجم لم تنعكس بنفس القدر على نسبة اشتراك الأفندية المصريين فى وظائف الحكومة، فبينما زاد عدد الموظفين المصريين فى الفترة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٧ بنسبة ٧ر٢٩٪ زاد عدد الموظفين الأوروبيين بنسبة ٥ر٤٦٪.

ويلاحظ على نفس الطبقة أيضًا ما دخل عليها من تغييرات نوعية، فأغلب الطلاب الذين أرسلوا فى بعوث إلى أوروبا بين عامى ١٨٨٣، ١٩١٩ كانوا من طلاب الدراسات الإنسانية (٢١٥ من ٢٨٩) على عكس الحال فى الفترة السابقة (٩ من ٢٧٩) ولا شك أن طلاب هذا النوع من الدراسات أكثر استعدادا وقدرة على العمل الحزبى من غيرهم من الطلاب.

ويرتبط بنمو طبقة الأفندية وتغير نوعيتها كمؤثر اجتماعى فى قيام الحزبية فى مصر أن الغالبية من أبناء هذه الطبقة كانوا ممن تأثروا أشد التأثر بالفكر الأوروبى.

ساعد على مزيد من هذا التأثر انتشار الصحافة حيث زادت أعداد المجلات والجرائد من ١٦٩ عام ١٨٩٨ إلى ٢٨٢ عام ١٩١٣، واتساع نطاق حركة الترجمة الفرنسية والإنجليزية والتى نبهت المصريين إلى نوع جديد من الفكر السياسى، يضاف إلى كل ذلك اشتداد حركة السياحة إلى أوروبا خاصة من جانب طبقة الأعيان، وكان بمثابة معبر آخر للفكر الأوروبى إلى مصر عاون على إنعاش الفكر السياسى المصرى بكل مردوداته على نشوء الحزبية فى البلاد.

أحداث مؤثرة :

تبقى الظروف السياسية وقد شهد العقد الأول من القرن العشرين حدثين كبيرين أديا إلى التعجيل بظهور الأحزاب المصرية.

الحدث الأول:

تمثل فى الاتفاق الإنجليزى - الفرنسى فى إبريل عام ١٩٠٤ والمعروف بالوفاق الودى، فقد ترتب على إعلان هذا الاتفاق شعور عام بين المشتغلين بالحركة الوطنية المصرية بعدم جدوى الاستمرار فى سياستهم القديمة القائمة على قناعة مؤداها أن (تدويل المسألة المصرية) هو الطريق إلى إجبار البريطانيين على إنهاء احتلالهم العسكرى للبلاد بعد أن تهاوت الآمال على تدخل الدول الكبرى. وهذا التهاوى لم يحدث فقط نتيجة لتعهد فرنسا بعدم السعى إلى تغيير الأوضاع فى مصر، بل لما استتبع ذلك من تعهد بقية الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المصرية بذلك.

ولا نضيف جديدًا لما هو معلوم من أنه قد نتج عن تصريح إبريل عام ١٩٠٤ أن زاد اهتمام الزعامة الوطنية التى كان يمثلها وقتذاك مصطفى كامل بالأساس بما يجرى داخل الوطن فى محاولة تجميع المصريين حول ما أسمى منذ ذلك الوقت بالحزب الوطنى بمعنى جماعة الوطنيين فزادت حملة الدعاية بين صفوف الوطنيين، وقد قدمت (حادثة دنشواى) فرصة مثالية لتكثيف هذه الحملة، مما كان بعد ذلك من عوامل التمهيد لتحول التيار الوطنى إلى حزب وطنى فعلا لا اسما.

الحدث الثانى:

جرى خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ فيما هو معروف بأزمة العقبة أو حادثة طابة، وهى الأزمة التى تفجرت على حدود مصر الشرقية بين كل من الدولة العثمانية وبين بريطانيا والتى كادت تصل إلى الصدام العسكرى. وقد وقعت زعامة الحركة الوطنية فى مأزق نتيجة لهذه الحادثة. فمن ناحية كان من المستحيل عليها تأييد بريطانيا برغم أنها كانت فى موقف المعارضة لتعدى القوات العثمانية على التراب الوطنى المصرى، ومن ناحية أخرى كان من الصعب عليها تأييد الدولة العثمانية التى أرسلت بقواتها إلى مناطق مصرية.. ومع ذلك فقد وقع خيار مصطفى كامل على الحل الثانى بحكم تأييده للجامعة الإسلامية التى

كانت تمثلها دولة الخلافة، وقد نتج عن هذا الموقف انشقاق فى التيار الوطنى حيث ظهرت مجموعة جديدة مثلها بالأساس فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد والتى غلبت الانتماء المصرى على الهوية العثمانية بحكم ما سببته هذه الهوية من دفع للمنتمين إليها بالتضحية بالمصالح المصرية.

الميلاد :

يمكن القول إنه فى أوائل عام ١٩٠٧ كانت هناك ثلاثة تيارات فى العمل الوطنى المصرى.. أولها مثله مصطفى كامل وصحيفة اللواء والذى تسمى بالحزب الوطنى وقد شكل غالبية العاملين فى حقل الحركة. وقد بنى هذا التيار الغالب سياساته ومواقفه على العداء للمحتلين الإنجليز والسعى بكل الوسائل للتخلص منهم وقد تضمنت تلك الوسائل الاتفاق مع الخديو ممثل السلطة الأوتوقراطية والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية فى البلاد.

التيار الثانى تكون من مجموعة صغيرة ممن وقفوا موقف النقيض من التيار الأول وسموا أنفسهم (بالحزب الوطنى الحر) واتخذوا من جريدة المقطم الموالية للإنجليز منبرًا لهم، ويتضح موقفهم من تلك الرسالة التى وجهوها إلى الخديو وجاء فيها «... سلامة الوطن والأمة فى مسالمة المحتلين المصلحين وأن المصلحة العمومية تقضى علينا أن نعتمد على الدولة المحتلة العادلة فى جميع شئوننا الأدبية والمادية».

أما التيار الثالث فهو الذى رفض سياسة التيار الأول ونعتها بالتطرف كما رفض سياسة التيار الثانى ورآها استسلامًا واختط منهجًا وسطًا بين الاثنين سماه بالمنهج المعتدل.

وقد مثل هذا التيار صحيفة «الجريدة» التى بدأت فى الصدور فى مارس ١٩٠٧، و إن كان قد بدأ الإعداد لها منذ صيف العام السابق فى أعقاب انتهاء أزمة طابة التى كان موقف الحزب الوطنى الممالئ للدولة العثمانية خلالها من أسباب استياء أولئك الذين شكلوا هذا التيار.

على ضوء كل ذلك أصبح الجو مهيئًا لظهور الأحزاب فى مصر، فقد كان المطلوب أن تتحول تلك التيارات إلى تنظيمات سياسية ذات هياكل محددة وبرامج معلنة.

كان التيار الثانى أول من سعى إلى إنشاء حزب منظم فأعلن محمد بك وحيد ومحمد بك نشأت فى منتصف يونية عام ١٩٠٧ قيام «الحزب الوطنى الحر»، وأعلنا برنامجه المكون من ست نقاط، ونصب أولهما نفسه رئيسًا للحزب كما نصب الثانى وكيلا له.

ويلاحظ أن هذا الحزب بحكم مسالمته للاحتلال ظل يمثل مجموعة قليلة جداً ومنبوذة فى الوقت نفسه، غير أن هذه المجموعة كانت على أى الأحوال صاحبة أول مبادرة بإنشاء حزب وإعلان برنامج رغم ضآلته. وإن كنا لا نستطيع بسبب هذه الضآلة اعتباره حزبًا حقيقيًا أو اعتبار قيامه ميلادًا للحياة الحزبية.

يتبع ذلك التيار الثالث الذى حول نفسه إلى حزب منظم هو حزب الأمة الذى أعلن قيامه فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ فى اجتماع للجمعية العمومية لشركة الجريدة حين أعلن نائب رئيس الشركة حسن باشا عبدالرازق أنه وزملاءه من يوم اجتماعهم الأول يمثلون «حزبًا متشابه الأعضاء فى المقاصد، متحد الأجزاء فى المراكز الاجتماعية، متحد فى الدم والجنسية لا ينقصه إلا التسمية اللفظية التى تدل عليه»، وأعلن بالتالى قيام حزب الأمة واستتبع ذلك تكوين جمعيته العمومية وإصدار برنامجه الذى تكون من ستة مبادئ.

ويمكن القول إن حزب الأمة كان أول حزب له أعضاء بلغ مجموعهم بعد أقل من ثلاثة شهور ٦٤٥ عضوا، بالإضافة إلى هيكل ومقر ونظام عضوية مما يمكن اعتباره العلامة على الميلاد الحزبى فى البلاد.

وإذا كانت زعامة الحزب الوطنى لم تهتم كثيرا بقيام الحزب الوطنى الحر بحكم ضآلته فإن ظهور حزب الأمة، ثم الحملة التى شنتها صحيفته

على أصحاب مصطفى كامل وتوصيفها إياهم بأنهم «أصحاب المذاهب الكتابية» سخرية من ترددهم فى إقامة حزبهم.. كل ذلك أدى أخيرا إلى أن يقوم مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧، فى خطبة له بمسرح زيزينيا بالإسكندرية بإعلان مبادئ الحزب الجديد الذى انعقدت أول جمعية له فى ٢٧ ديسمبر من السنة نفسها، تبعها قيام الحزب حيث انبثقت اللجنة الإدارية من الجمعية العمومية التى انبثقت منها اللجنة التنفيذية المسئولة عن إدارة شئون الحزب وفى ٩ ديسمبر بادر الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ورجل الخديو إلى تأسيس الحزب الرابع وسماه «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز العام من إعلان قيام حزب الأمة برزت أحزاب عديدة أخرى، الحزب الدستورى وحزب النبلاء والحزب المصرى تعبيرًا عن مصالح وأفكار يمينية، والحزب الجمهورى والحزب الاشتراكى المبارك ممثلين لإرهاصات يسارية، مما حق معه لصحيفة المقطم أن تطلق على عام ١٩٠٧ «عام الأحزاب» ومما حق معه لنا أن نعينه عاما للميلاد.



الفصل الثانى

الحزب الوطنى
الحقيقة والأسطورة

أمر مألوف أن تحوط الأسطورة بزعيم سياسى فى مصر، خاصة إذا ما كان حاكمًا، أما أن تكتنف الأسطورة جماعة سياسية بأكملها فهو أمر غير معتاد يتطلب تفسيرًا علميًا من جانب، كما يتطلب بالدرجة نفسها إطراحًا للأسطورة وطرحًا للحقيقة التاريخية.

والجماعة السياسية التى نعنيها هى «الحزب الوطنى» فى مرحلته الأولى، مرحلة زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد والتى استمرت لنحو ربع قرن (١٨٩٥ - ١٩١٩).

ويبدو حجم الأسطورة من مؤشرات عديدة، فحتى يومنا هذا وبعد نحو قرن من الزمان، لا تستخدم قولات أطلقها زعيم سياسى بقدر ماتستخدم كلمات مصطفى كامل، رغم تغير الظروف والمناسبات، ثم إن الزعيم المصرى الوحيد الذى حظيت حياته بالتسجيل فى فيلم سينمائى كان كامل نفسه، وأخيرًا ونحن فى منتصف العقد التاسع من هذا القرن يستمر استخدام اسم الحزب الوطنى وزعامات العقد الأول كرموز سياسية من جانب عديد من الشخصيات رغم تباين مواقعها الحزبية.

صناعة الأسطورة :

يقودنا القبول بفكرة الأسطورة إلى محاولة متابعة الخيوط التى نسجتها، وهى فى رأينا عديدة..

نبدأ بأولها والتى نسجها بمهارة وطول أناة المؤرخ المصرى المعروف (الأستاذ عبدالرحمن الرافعى)، ولا يختلف اثنان فى أن المجموعة التى وضعها الرافعى عن تاريخ الحركة القومية فى مصر كانت، ولا تزال، أهم المصادر التى يرجع إليها ويتأثر بها المعنيون بتاريخ مصر الحديث والمعاصر، كما لا يجادل كثيرون فى أن انتماء الأستاذ الرافعى للحزب الوطنى قد أملى عليه موقفًا خاصًا فى وضع هذه المجموعة، وهو الموقف الذى يتبدى من أن الجزئين الوحيدين من المجموعة اللذين عالج فيهما تاريخ مصر من منطلق الزعامة السياسية كانا الجزئين اللذين تناولا الفترة بين عامى ١٨٩٢ و ١٩١٩ تحت عنوان «مصطفى كامل - باعث الحركة الوطنية» و«محمد فريد - رمز التضحية والإخلاص».

وانحياز الأستاذ الرافعى هذا لا يتضح فقط من الخروج على النهج الذى اتخذه لمجموعته، بل يتضح أيضًا من أنه اتخذ موقفًا مسبقًا انعكس على عنوانى هذين الجزئين، وكان بذلك أول من صنع للحزب الوطنى جانبًا من موقفه الأسطورى.

نسجت ظروف زعامة الحزب فى تلك الفترة الخيط الثانى، مصطفى كامل الشاب ابن الطبقة المتوسطة الصغيرة، أو من كانت تسمى بطبقة «الأفندية» الذى انطلق كالشهاب، وأثار ضجة مابعدها ضجة، ثم مات وهو فى شرخ الشباب ولم يكن قد تجاوز الأربعة والثلاثين عاما (١٩٠٨)، ليعقبه «محمد فريد» سليل طبقة الأعيان الذى هجر منصة القضاء ليدخل السجن ويخرج إلى المنفى ليموت فى برلين وحيدًا بعيدًا عن الوطن (١٩١٩). وليس أفضل من ظروف مثل تلك تستفز المشاعر وتلهب الخيالات وتخلق جو الأسطورة.

وتأتى بلاغة مؤسس الحزب، مصطفى كامل، لتنسج الخيط الثالث، وقد تحولت خطب الزعيم المصرى إلى لون من الأناشيد الوطنية كان أشهرها «بلادى، بلادى! لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك لبى وجنانى! فأنت أنت الحياة، ولا حياة إلا بك يامصر».

ويبدو تأثير مثل هذه العبارات فى ضوء المناخ العام، فهى قد أطلقت بين جماهير غلبت الدوافع الوجدانية على الاعتبارات الموضوعية، وفى ظروف مواجهة قوة استعمارية طاغية، وفى عصر يمكن أن نطلق عليه عصر الرومانسية المصرية.. عصر عبرات المنفلوطى وتأوهات غادة الكاميليا (!)، وكان من الطبيعى أن يستتبع كل ذلك اكتساب قائلها مكانة خاصة وصلت إلى درجة من التقديس.

وامتد الخيط الرابع عبر علاقة الحزب الوطنى بالسلطة السياسية، الاحتلال أو الخديو أو الوزارة، فبينما ارتبطت سائر أحزاب المرحلة بعلاقة من درجة ما بطرف من أطراف تلك السلطة، فإن الصورة الشائعة عن زعامة كامل وفريد أنها دخلت فى صدامات مباشرة معها، وأصبحت مواقع هذا الصدام قصصًا تروى، بدءًا بموقعة مصطفى كامل مع كرومر فى دنشواى، ومرورًا بموقعة كتاب «وطنيتى» بين محمد فريد والخديو والتى كلفت الأول حريته لستة شهور، ووصولا إلى قصة «أحمد حلمى» أول صحفى مصرى يسجن بتهمة العيب فى الذات الخديوية، وكان من رجال الحزب.

ونصل إلى الخيط الأخير ممثلا فيما عرف عن الحزب من «مواقف مبدئية» لا يحيد عنها، لعل أشهر هذه المواقف تمسك زعامته طوال الوقت بمبدأ «ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وهو مبدأ استمر بعد ذلك حتى أصبحت المفاوضات الصيغة المعتمدة فى التعامل بين الجانبين المصرى والبريطانى بامتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و ١٩٥٤، إلى حد بدا الحزب

الوطنى معه «دون كيشوت» السياسة المصرية، ومع ذلك فإن هذا الموقف وإن حسبه خصوم الحزب عليه فهو قد أظهره فى موقع الصلابة الوطنية مما كان حريا به أن يصنع جانبًا مهمًا من جوانب الأسطورة.

والقول بالأسطورة فى دراسة تاريخية عن الحزب الوطنى ليس مقصودًا بها يقينًا الغض من أهمية الدور الذى قام به، وإنما المستهدف من ورائها عدم وقوع الدراسة تحت تأثير مسلمات شائعة صنعتها، والبحث عن الحقائق بروح متجردة.

الحقيقة (١) حزب الأغلبية :

مثل الحزب الوطنى ظاهرة حزبية عرفتها دول العالم الثالث إبان فترة كفاح شعوبها ضد الوجود الإمبريالى وهى ظاهرة وجود «حزب أغلبية» وتختلف هذه الظاهرة عن مثيلتها فى الدول الغربية التى مارست الحياة الحزبية قبل وقت طويل، فبينما تعقد الأغلبية لتلك الأحزاب من خلال صناديق الانتخاب، وهى بالتالى موقوتة بمرحلة المجلس النيابى الذى فازت بأغلب مقاعده، فإنها فى بلاد العالم الثالث أغلبية دائمة طالما كان الحزب فى طليعة القوى المناهضة للنفوذ الاستعمارى.

وقد استتبع هذه الظاهرة معلمان عرفتهما الحياة الحزبية فى مصر، أولهما أنه كان هناك حزب أغلبية دائم وأحزاب أقلية دائمة، وثانيهما : أن حزب الأغلبية لم يكن حزب صفوة أو حزب طبقة، بل كان حزب جبهة يجمع مختلف فصائل العمل الوطنى التى وحدها هدف وطنى أسمى.

ويستطيع الباحث بسهولة رصد مظاهر الأغلبية فى حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو رصد يبدأ من عملية الدعوة إلى تأسيس الحزب ويمتد إلى طبيعة بنائه ويصل إلى صحافته.

بالنسبة للدعوة لتأسيس الحزب فيلاحظ أنها تأخرت كثيرا ولم ينبعث هذا التأخر عن عجز وإنما صدر عن إحساسه بأن التيار الذى يتزعمه

«مصطفى كامل» يشكل القوة الأساسية للحركة الوطنية وأن مجاراة الجماعات الأخرى فى تأسيس حزب خاص قد يؤدى إلى تفتت التيار وتحوله إلى قوى متناحرة، ولنا هنا وقفة نشير فيها إلى الخلط الذى يحدث كثيرًا لدى المهتمين بالشئون السياسية بين الحزبية والتحزب، وهو خلط كثيرا ما يؤدى إلى اختلاف الرؤى وتشوش المفاهيم.

على أى الأحوال عندما قرر مصطفى كامل تأسيس الحزب جرى هذا التأسيس بشكل يؤكد أغلبيته، فقد شهدت الأسابيع الأولى من شهر أكتوبر عام ١٩٠٧، وبمقاييس تلك الأيام حملة سياسية كبيرة خطط لها ونفذها الزعيم الوطنى تخطيطًا وتنفيذًا دقيقًا.

وقد تعددت ميادين هذه الحملة..

فى الداخل امتلأت صفحات اللواء وطبعتاه الإفرنجيتان «لتدراجبسيان، ذى إجبشيان استدرد» بالحديث عن الحزب الجديد والدعوة للانضمام إليه.. وقد طبعت إدارة اللواء فى الوقت نفسه ألوفًا من طلبات العضوية تدفع بها لمن يشاء تسجيل اسمه.

فى الوقت ذاته كتب مصطفى كامل لأصدقائه فى الخارج، وبالذات «مدام جوليت آدم» يدعوها إلى تدعيم حملته. ووصلت الحملة إلى ذروتها لدى وصول مصطفى كامل إلى الإسكندرية وإلقائه لخطبته الشهيرة فى «مسرح زيزينيا» فى ٢٢ أكتوبر والتى أعلن فيها تكوين الحزب ومبادئه.

وقد قدرت صحف الأحزاب المنافسة عدد الحضور لسماع الخطبة بخمسة آلاف، إلا أن مصادر الحزب الوطنى كذا المصادر المحايدة قدرت هؤلاء بما لا يقل عن سبعة آلاف، وهو فى هذا الوقت عدد كبير جدا من الناس يقصدون اجتماعًا سياسيًا، خاصة إذا كان هذا الاجتماع معاديًا للسلطة.

بعد ذلك انعكس كون الحزب الوطنى حزب أغلبية على بنائه الذى بدأ فى أعقاب «خطبة زيزينيا» بتشكيل «لجنة مؤقتة» برئاسة مصطفى كامل

مهمتها التحضير لاجتماع «جمعية عمومية» للحزب تقرر انعقادها فى ٢٧ ديسمبر ووضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية.

وقد أقبلت أعداد كبيرة من المصريين، بمقاييس هذا العصر، على الالتحاق، أو بالأحرى على الانتظام فى سلك الحزب الجديد من حيث التنظيم، والقديم من حيث الوجود الفعلى.

بلغ مجموع الحضور من الأعضاء فى اجتماع الجمعة العمومية ١٠١٩، وبلغ عدد المعتذرين ٨٤٦ عضوا. معنى ذلك أن الذين سارعوا بالانضمام للحزب نحو ألفين من الأعضاء العاملين فى فترة شهرين فحسب، هذا بالإضافة إلى غيرهم من الأعضاء غير العاملين ممن تمنعهم طبيعة أعمالهم أو وظائفهم من المشاركة فى أعمال الحزب على نحو فعال.

تبع ذلك طرح «لائحة الحزب» التى تضمنت هيكله التنظيمى والتى أكدت بدورها على طابعه الشعبى من خلال ما نصت عليه من أن يكون تركيب الحزب على النحو الهرمى المعروف فى الأحزاب الديمقراطية، والذى يبدأ من القاعدة ليتدرج للقمة.

القاعدة تمثلت فى الجمعية العمومية التى تتكون من مجموع أعضائه العاملين، وتقرر أن تجتمع مرة فى شهر ديسمبر من كل عام تحت اسم «المؤتمر الوطنى» لانتخاب اللجنة الإدارية والموافقة على ميزانية الحزب وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات.

ينبثق من الجمعية العمومية اللجنة الإدارية التى تتشكل من ثلاثين عضوًا بخلاف الرئيس وتنعقد مرة كل شهر للنظر فى أمور الحزب وتراجع ميزانيته وتقبل أو ترفض طلبات العضوية الجديدة.

ويصل التشكيل الهرمى إلى قمته «باللجنة التنفيذية» للحزب التى تتكون من ثمانية أعضاء تنتخبهم اللجنة الإدارية بخلاف الرئيس، يكون منهم نائبان للرئيس وسكرتير وأمين صندوق، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل أسبوع لتصريف أمور الحزب.

وقد اكتسب هذا البناء مزيدًا من أسباب تمثيل الأغلبية بعد وفاة مصطفى كامل، فقد قررت اللجنة الإدارية للحزب فى إبريل عام ١٩٠٨ أن تنتدب لجانًا فرعية تمثلها فى المدن الكبرى للرجوع إليها فى أعمال الحزب. وللحق فإن هذه «اللجان الفرعية» كانت ميدانًا واسعًا لنشاط أولئك الوطنيين الذين لم تمكنهم ظروفهم المادية من الاشتراك اشتراكًا إيجابيًا فى القيادات الحزبية العليا مما يمكن القول معه إن الحزب الوطنى قد تجنب بإنشاء هذه اللجان استئثار الطبقة القادرة بالعمل الفعال بين صفوفه.

ونصل إلى «صحافة الحزب الوطنى» التى عبرت بدورها عن موقعه كحزب أغلبية، وعن بنائه كحزب جبهوى. أما الموقع فيبدو من تلك الظاهرة التى تفرد بها الحزب وهى تعدد الصحف الناطقة بلسانه أو الصادرة «على مبادئه»، أو التى يمولها أعضاؤه. ويكفى فى هذا الصدد أن نسجل أن الحزب كانت تصدر له فى وقت من الأوقات ثمان صحف يومية وأسبوعية بدءًا باللواء والعلم اللتين صدرتا ناطقتين باسمه، ومرورًا بضياء الشرق والدستور ومصر الفتاة والقطر المصرى والبلاغ المصرى التى كانت تصدر فى القاهرة، ووادى النيل التى كانت تصدر بالإسكندرية.

يبدو الموقع أيضًا من أن الصحيفة الناطقة بلسان الحزب كانت أكثر الصحف انتشارا، وتشير الوثائق فى هذا الصدد إلى أن متوسط توزيع اللواء خلال النصف الثانى من أكتوبر عام ١٩٠٨ كان ١٤ ألف نسخة وكان متوسط الصحيفة التالية لها، وهى المؤيد سبعة آلاف نسخة فقط.

أما تأثير البناء فيبدو فى أن صحف الحزب قد عبرت عن أجنحته المختلفة. فالمتطرفة مثلها القطر المصرى والبلاغ المصرى. والمعتدلة مثلها وادى النيل، وصاحبة الاتجاه الدينى مثلها الدستور وهكذا..

الحقيقة (٢) بين تكريس الزعامة وظاهرة الاستخلاف :

تضمنت لائحة الحزب الوطنى مادتين عالجتا قضية «الزعامة»، نصت **أولاهما** على التمسك بانتخاب مصطفى كامل رئيسًا للحزب مدى الحياة، وتضمنت الثانية طريقة اختيار الرئيس الجديد فى حالة وفاة رئيس الحزب.

وبالرغم من التسليم بأن اللائحة قد التزمت على وجه العموم بنهج ديمقراطى، فمن الصعب القول إنه من قبيل الديمقراطية اختيار شخص ما رئيسًا للحزب مدى الحياة.

ويبدو أن «أحزاب الأغلبية» المصرية، الحزب الوطنى قبل الحرب وحزب الوفد بعد ذلك قد اقتنعت دائمًا بضرورة استمرارية الزعامة، ولعل هذه القناعة قد نبعت من مصدرين :

أولهما : صعوبة قبول المبادئ السياسية المجردة بعكس الحال لو تجسدت هذه المبادئ فى شخصية بعينها.. بمعنى آخر فقد كان من الصعب على العقلية السياسية للجماهير الفصل بين الزعيم وبين مبادئه، ومن هنا جاء التمسك باستمرارية زعماء الأحزاب الجماهيرية على اعتبار أن هذه الاستمرارية إنما هى استمرارية لمبادئهم.

ثانيهما: إن زعامات أحزاب الأغلبية وهى تحارب فى ميادين شتى، ضد الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية. قد رغبت فى تأمين نفسها من محاولات ضربها، أو ما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الحزب من الداخل، وهى محاولات عرفها الحزب الوطنى على امتداد تاريخه.

وما انطبق على مصطفى كامل انطبق بالدرجة نفسها على محمد فريد فقد استمر الرجلان يحتلان موقع الرئاسة إلى الرمق الأخير.

الظاهرة الثانية التى ميزت زعامة الحزب الوطنى، كما ميزت أحزاب الأغلبية المصرية من بعده، هى ظاهرة استخلاف.. ذلك أنه بعد وفاة

مؤسس الحزب فى فبراير عام ١٩٠٨ اختارت لجنته الإدارية لرئاسته محمد فريد، وبالرغم من أن هذا الاختيار تم بالانتخاب إلا أنه قد تأثر بعاملين أولهما : أن محمد فريد كان وكيل الحزب، وثانيهما : ماقيل إن مصطفى كامل كان قد أوصى قبل وفاته بأن يحل فريد محله.

وقد ظل انتخاب رؤساء أحزاب الأغلبية المصرية محكومًا بهذه الاعتبارات الاستخلافية، ويتأكد ذلك من أنه عندما واجه هؤلاء الخلفاء منافسات على رئاسة أحزابهم فقد واجهوها من أقارب الزعماء الراحلين، على فهمى كامل فى حالة الحزب الوطنى وبركات باشا فى حالة الوفد ولاشك أنه قد حكم هؤلاء القناعة بأنهم الأولى بخلافة أقاربهم.

الحقيقة (٣) : اعتدال أم تطرف؟!

الوثائق السرية البريطانية نهجت طوال الوقت على توصيف أبناء الحزب الوطنى «بالمتطرفين» وهو ماسارت عليه الصحف الموالية للاحتلال، خاصة المقطم، التى دأبت على تسمية أتباع مصطفى كامل «بالمهيجين».

بالمقابل حرصت دوائر الحزب الوطنى طوال الوقت على رفض هذا التوصيف، وهو ما ركز عليه مصطفى كامل فى خطبة زيزينيا حين أعرب عن رأيه بأن حزبه يطالب الأمة بالعمل والحفاظ على السكينة وبأخذ أوفر قسط من العلم وبعدم التعصب وبرفض استعباد الشعوب واستعمار بلاد الغير «فكيف بجماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف».

وكان وراء تصميم مصطفى كامل على نفى تهمة التطرف قناعته بأن إلقاء هذه التهمة على عرابى هو الذى مهد لحكومة لندن احتلال البلاد، وكان وراء نفس التصميم فهم الزعيم الوطنى أن المقصود بالتهمة تشويه وجه الحركة الوطنية التى يقودها أمام الرأى العام الأوروبى الذى كان يعول كثيرًا على مساندته فى مقاومة الوجود الاحتلالى..

غير أن إلقاء التهم أو نفيها شيء ومحاولة التثبت من طبيعة العمل الحزبي شيء آخر، وفي هذا الصدد يمكن القول إنه بينما جنح الحزب الوطني إلى الاعتدال تحت زعامة مصطفى كامل، فقد جنح إلى التطرف في عهد فريد.

ومعيار الاعتدال بالنسبة للأول يتأكد من مجموعة من الحقائق، منها أن حركة مصطفى كامل كانت تتم دائمًا في داخل أكبر نطاق من الشرعية، فهو يتحالف مع الخديو. كما يتحالف مع السلطان العثماني، ويمثل الاثنان السلطة الشرعية في البلاد، بينما يحارب بشراسة الوجود البريطاني، وهو وجود استمر حتى عام ١٩٣٦ دون أي سند من الشرعية.

حقيقة أخرى وهي أن مصطفى كامل لم يلجأ في أي وقت إلى إدخال أساليب العنف في العمل الوطني، سواء تمثلت تلك الأساليب في مظاهرات تصطدم بقوات الأمن أو جمعيات سرية تخطط لاغتيال بعض رجال السلطة.

اختلف الأمر بالنسبة لمحمد فريد، وكان لهذا الاختلاف أسبابه، فلا شك أن الوفاة المفاجئة لكامل كانت بمثابة سحب رصيد مهم من شعبية الحزب، وكان اللجوء للتطرف محاولة لتعويض بعض هذا الرصيد. من ناحية أخرى فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى اتباع سياسة باطشة على عهد زعامة فريد لم تك تستخدمها في عهد سلفه، وهي السياسة التي تمثلت في قانون المطبوعات، وقانون تحويل الجرائم الصحفية إلى جنايات بعد أن كانت جنحًا وقانون النفي الإداري وقوانين حسن السير والسلوك، ولم يكن من سبيل للرد على البطش إلا التطرف.

وقد بدأ تطرف الحزب الوطني في عهد محمد فريد في أكثر من جانب، فلأول مرة يواجه الحزب كل أطراف السلطة في البلاد، الإنجليز جريا على خطته الوطنية، الخديو بعد أن تحالف مع الإنجليز، الوزارة التي سارت خطتها على مواجهة الحزب تنفيذًا لسياسات الإنجليز والخديو.

من جانب آخر عرفت شوارع القاهرة وعدد من المدن المصرية الكبرى، ولأول مرة فى تاريخ العمل الحزبى المظاهرات الشعبية التى تهتف ضد الاحتلال وضد أفندينا.

على الجانب الثالث عرفت الحياة الحزبية لأول مرة ظاهرة العمل السرى، وتشير وثيقة سرية بريطانية مؤرخة فى ٣٠ يونية عام ١٩١١ أن دوائر الأمن قد تمكنت من ضبط ٢٨ جمعية سرية ينتمى عشرون منها بصورة أو بأخرى للحزب الوطنى. ومعلوم أن هذه الظاهرة هى التى أفرخت عمليات الاغتيال السياسى خلال تلك الحقبة، وكان أشهرها اغتيال رئيس الوزراء المصرى بطرس غالى فى فبراير عام ١٩١٠ على أيدى أعضاء تلك الجمعيات.

وقد أدى البطش من جانب السلطات والتطرف من جانب الحزب الوطنى إلى ذلك الصدام المروع بين الجانبين والذى وجهت خلاله السلطة الضربات العنيفة للحزب فأغلقت صحفه ووضعت قياداته فى السجون أو اضطرتها إلى الخروج من البلاد مما كان إيذانًا بقرب الانفجار، وهو ما حدث عام ١٩١٩ بنشوب الثورة وانطواء العهد وتآكل دور الحزب الوطنى.



الفصل الثالث

حزب الأمة
بناة الوطنية المصرية

•• الإطار الذى نشأ وتحرك فيه الحزب الوطنى كان أكثر اتساقًا مع الواقع المصرى مما جعله حزب جموع، أما الإطار الذى اقتحمته الجماعة التى شكلت ما عرف باسم «حزب الأمة» فكان أكثر استشرافًا للمستقبل المصرى مما جعله حزب صفوة.

وأحزاب الصفوة فى العادة تكون محدودة التأثير فى ظل الواقع الذى تنشأ به، بحكم أنها قامت لتحدى هذا الواقع لا للتعبير عنه، غير أنها تكون ممتدة التأثير على المستقبل، خاصة إذا كان ما تطرحه من رؤى متفقًا مع حركة التاريخ.

وتتأكد «الطبيعة النخبوية» لحزب الأمة من حيث التركيب، ثم باتجاه الفكر وانتهاء بشكل الحركة التى نبعت من هذا الفكر.

تركيب الحزب:

الأعيان والمثقفون:

فى يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق فى الجمعية العمومية لشركة المساهمين فى الجريدة قيام حزب الأمة من أعضاء هذه الجمعية التى كانت قد تأسست فى يوليو من العام السابق.

ونترك للمستر فندلى القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة توصيف هؤلاء الأعضاء الذين تحولوا إلى جماعة المؤسسين للحزب الجديد، فقد جاء فى تقرير سرى أرسله الموظف البريطانى الكبير إلى حكومة لندن مؤرخ فى ٥ أغسطس عام ١٩٠٦ ما نصه:

«يبلغ عدد المساهمين فى الجريدة ستين، وقد تم اختيارهم بعناية كبيرة، وجميعهم من الرجال أصحاب الثروة والمكانة العالية، ويتمتع عدد كبير من الأعضاء بعضوية الجمعية العمومية، وقد شارك اثنان من كبار الشخصيات القبطية فى المشروع.. كما حاول القائمون على المشروع ضمان تأييد شخصيتين كبيرتين من كل مديرية. والرئيس ونائب الرئيس وكذا أمين الصندوق من ذوى المكانة السامية، أما رئيس التحرير فسيكون لطفى بك السيد وهو محام شاب ذو مقدرة ملحوظة تولى أخيرًا مهمة الدفاع عن المتهمين فى قضية دنشواى أثبت خلالها موهبته وميله للاعتدال».

ومع تحول شركة الجريدة إلى حزب الأمة كان الشعور كاملاً بالانسجام الاجتماعى من جانب وبالتميز الطبقى من جانب آخر، بدا ذلك فى كلمة حسن عبد الرازق بإعلان قيام الحزب والتى جاء فيها أنه «من يوم اجتماعنا الأول ونحن حزب متشابه الأعضاء فى المقاصد متحد الأجزاء فى المراكز الاجتماعية»، كما بدا فى تعليق أحمد لطفى السيد عن الحزب الجديد فى اليوم التالى لقيامه، والذى نشرته الجريدة وجاء فيه بأنه «ليس حزب جمهور العامة»!.

ولم يقتصر طابع الصفوة على المجموعة المؤسسة للحزب بل امتد هذا الطابع للمنضمين إليه بعد تأسيسه، فقد انضم إليه فى الشهر التالى لقيامه ٣٦ شخصية كان منهم ٢٢ محاميًا، يحمل أغلبهم لقب البكوية، و١٤ من الأعيان جميعهم من الباشوات والبكوات!. وبلغ عدد المنضمين حتى نهاية العام ٦٤٥ عضوًا وصفهم حسن باشا عبد الرازق وكيل الحزب بأنهم «من وجهاء المصريين».

ومن خلال محاولة تصنيفية قام بها بعض من أرخوا للحزب ثبت أنه ضم مجموعتين رئيسيتين..

المجموعة الأولى تمثلت فى «الأعيان» أو من كانت تصفهم الجريدة «بأصحاب المصالح الحقيقية». فمن المعلوم أنه مع نشوء الملكية الكبيرة فى مصر خلال القرن التاسع عشر كان أكبر ملاك الأراضى من كبار موظفى الدولة ومن القادة العسكريين، وكانوا أتراكًا فى الغالب.

بيد أنه خلال النصف الثانى من القرن ومطلع القرن العشرين ضعفت هذه الطبقة أو ضعفت تركيتها وأصبحت مصرية على الأعم، وقد نتج هذا التغيير فى جانب منه عن استعانة الولاة، خاصة على عهد سعيد، بالمصريين فى الوظائف الكبيرة وشاركوا بالتالى فى الحصول على الملكيات الكبيرة، كما نتج فى جانب آخر على انقطاع الورود التركى إلى البلاد وانصهار العناصر التركية فى المجتمع المصرى، ومثل هذا التغير نحو المصرية كان لابد وأن يخلف بصماته على دور هذه الطبقة فى الحياة السياسية.

من ناحية أخرى فقد زاد حجم هذه الطبقة خلال ربع القرن الممتد بين الاحتلال البريطانى وقيام الأحزاب «١٨٨٢ - ١٩٠٧» سواء نتيجة لشراء أراضى صغار الملاك أو الأراضى الحكومية، خاصة الدائرة السنية، وقد استتبع هذا تعقد مصالح الأعيان ورغبتهم فى حمايتها، وهى الرغبة التى كان بالإمكان تحقيقها من خلال العمل السياسى، وهو ما عبر عنه سعد زغلول فى مذكراته من تلك الحقبة والتى جاء فيها أن «ذوى الوجاهة والنفوذ يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فى العامة».

المجموعة الثانية ضمت المثقفين، ولتبيان مدى أهمية حجم هؤلاء فى حزب الأمة يكفى أن نذكر أنه كان من بين أعضائه مجموعة من أهم مثقفى العصر أمثال أحمد لطفى السيد، وأحمد فتحى زغلول وقاسم أمين وطلعت حرب وللتأكيد على دور الجريدة فى استقطاب هؤلاء تكفى

الإشارة إلى أنه كان من كتابها طه حسين ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى وعبد الحميد حمدى.

والقول بوجود مجموعتين فى حزب الأمة لا يعنى انفصالهما طبقيًا وذلك بحكم اختلاف معيار التوصيف الاجتماعى، فبينما حكمت الثروة اختيار المجموعة الأولى حكمت الثقافة اختيار المجموعة الثانية، وليس ثمة سبب يجعل أصحاب الثروة من غير المتعلمين أو يجعل المثقفين من الفقراء، فالعكس هو الصحيح.

ذلك أنه، وربما لأول مرة فى تاريخ التعليم الحديث فى مصر، قد أصبح على الطالب دفع مصروفات، أخذت تزداد مع سنوات الاحتلال، فقد وصلت عام ١٨٩٠ ما يقرب من ١٧ ألف جنيه وبلغت عام ١٩٠٤ إلى ٧٦ ألف جنيه، فى الوقت نفسه أخذت نسبة المتمتعين بالمجانية فى التناقص فكانت فى المدارس العليا ١٨٪ عام ١٩٠٢ تضاءلت لتصبح ١٪ عام ١٩٠٤ واختفت تمامًا فى العام التالى.

وكان من البديهى أن يترتب على كل ذلك علاقة عضوية بين المجموعتين اللتين كونتا حزب الأمة، بل يمكن أكثر من ذلك القول بأن الفصل بين المجموعتين نظرى أكثر منه حقيقة واقعة، فقد كان المثقفون ثقافة عالية من رجال الحزب ينحدرون فى نهاية الأمر من أصول اجتماعية تتصل فى أغلبها بطبقة الأعيان.

غير أن تلك العلاقة الحميمة لا تمنع من تسجيل ملاحظة مؤداها أن المثقفين من رجال حزب الأمة كانوا أكثر شهرة من الأعيان، ويكفى للتدليل على ذلك أن ممثل المثقفين فى الحزب وكان يشغل الموقع الرابع فيه، وهو أحمد لطفى السيد سكرتير الحزب، كان أعلى صيتًا من رئيسه محمود باشا سليمان.

بقى القول إن تركيب حزب الأمة على هذا النحو النخبوى هو الذى أدى فى نهاية الأمر إلى امتداد تأثيره عبر التاريخ المصرى إلى درجة

جاوزت كثيرًا حجمه الحقيقى. ويبدو هذا التأثير من خلال متابعة مسالك فكر النخبة .

فكرة النخبة «١»:

بناة الوطنية المصرية:

القول بأن مشاعر الانتماء للوطن المصرى كانت غائبة حتى قيام حزب الأمة فيه مغالطة والأصح القول بأن مثقفى حزب الأمة طرحوا رؤية جديدة فى هذا الشأن.

جانب من هذه الرؤية فى اختلافهم مع المنظور المطروح الذى تبناه الحزب الوطنى والذى قام على أن «لا تعارض بين الانتماء الوطنى والانتماء الإسلامى»، فقد كان من الصعب على أصحاب هذا المنظور أن يخرجوا من ثوب ارتدته مصر طوال عصورها الحديثة ناهيك عن عصورها الإسلامية، وقد ازداد هؤلاء تمسكًا بذلك الثوب اقتناعًا منهم بأنه يقيهم غائلة الهجمة الإمبريالية، فكان انتعاش الدعوة للجامعة الإسلامية بين صفوفهم.

فى الوقت نفسه لم يكن هؤلاء على استعداد للتخلى عن حقيقة الوطن المصرى، وهى الحقيقة التى ترسخت فى ميادين المعارك مع الدولة العثمانية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومن خلال وضعية إدارية متميزة تمسك بهم محمد على وخلفاؤه، ثم إنها الحقيقة التى عبر عنها مفكرو القرن فى طليعتهم رفاعة الطهطاوى، وجسدها ثوار المرحلة حين رفع العرابيون شعارهم المعروف «مصر للمصريين».

ومن ثم جاء التيار الغالب فى الفكر السياسى المصرى خلال العقد الأول من القرن والذى مثله الحزب الوطنى.. جاء داعيًا بالمزاوجة بين الانتماء الوطنى والانتماء الإسلامى، وهو ما رفضه مفكرو حزب الأمة.

على الجانب الآخر طرح مفكرو الحزب المنظور المتخلف بتجريد الانتماء الوطنى من أى روافد دينية، وهم قد تأثروا فى هذا بدوافع

علمانية قوية وفرها لديهم تأثرهم بمسيرة التاريخ الأوروبى، فقد رأوا فى الخلافة العثمانية صورة من بابوية روما، ورأوا أن ثمة تناقضًا قائمًا بين الشمولية العثمانية وبين الوطنية المصرية، وهم قد عبروا عن هذه القناعة بالقول وبالفعل.

أما القول فقد جاء فى مقال نشرته الجريدة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ تحت عنوان «اللغط حول الجامعة الإسلامية»، وفيه تجرأت صحيفة حزب الأمة على ما لم يتجرأ عليه غيرها وذلك بتجريد مفهوم الجامعة الإسلامية من أى محتوى سياسى وقصره على المحتوى الدينى حتى أنها قالت إن المسلمين «لم يتفقوا اتفاقًا سياسيًا بعد عهد عمر، بل ولم يتفقوا اتفاقًا دينيًا بعد عهد على».

جاء القول أيضًا فى مجموعة المقالات التى تصدرت الأعداد الأولى من الجريدة تحت عنوان «الوطنية فى مصر» والتى يرجح الباحثون أنها من وضع لطفى السيد والذى كان واضحًا غاية الوضوح فى طرح الوطنية المصرية أو ما سماه «بالجامعة الوطنية» فى مقابل الجامعة الإسلامية أو ما سماه بالبانسلامزم.

وأما العمل فقد بدأ فى مجموعة من المواقف نتخير أشهرها:

١ - ما تضمنته الوثيقة البريطانية الخاصة بإنشاء شركة الجريدة من حرص المساهمين فى الشركة على ضم اثنين من كبار الأقباط، ومن تصميمهم، فى الوقت نفسه، على رفض ضم اثنين من كبار السوريين المقيمين فى مصر، مما يعبر عن تشبثهم بأن شركتهم مصرية الهوية لا عثمانية الطابع .

٢ - ما جرى فى صيف عام ١٩٠٧ حين أحالت الحكومة إحدى حالات التجنس إلى حكومة إستنبول فشنت الجريدة حملة تطالب بجنسية خاصة لمصر وأكدت أن كل الدول تعتبر مصر حكومة مستقلة، وأنها تعاملها كما تعامل الحكومات المستقلة.

٣ - وكان أظهر هذه المواقف مجموعة الأعمال التى قام بها مفكرو الحزب خلال الحرب الطرابلسية التى نشبت بين إيطاليا والدولة العثمانية (١٩١٠ - ١٩١٢)، فبينما كان الرأى العام المصرى مستنفرًا لتقديم العون لدولة الخلافة طلعت الجريدة، وبكل جرأة، بمجموعة من المقالات وضعها فيلسوف الحزب أحمد لطفى السيد تحت عنوان «سياسة المنافع لا سياسة العواطف»، هاجم فيها أى تدخل مصرى فى الحرب سواء عن طريق المعونة المالية «الاكتتاب» أو الإنسانية «الهلال الأحمر» أو العسكرية «بالتطوع أو تجنيد البدو».

قاموا أيضًا بعمل آخر فى المناسبة نفسها عندما تصدت سفينة حربية إيطالية لسفينة مصرية بحكم رفع الأخيرة العلم العثمانى، وجاء مطلبهم باغتنام الفرصة ليكون لمصر علم مميز عن العلم العثمانى.

ومع ما تشى به كل هذه الأقوال والأفعال من موقف حزب الأمة أو مفكريه باعتبارهم بناة الوطنية المصرية إلا أنه ينبغى التنبيه أنهم قد تعرضوا لهجمات شديدة من جراء هذا الموقف، وأنهم فى أكثر من مناسبة كانوا يتراجعون عنه أو يجارون التيار العام، غير أن المؤرخ يستطيع أن يتابع بسهولة الموقف كخط ممتد منذ صدور الأعداد الأولى للجريدة إلى أن وضع زعماء الحزب عام ١٩١٢ خطة تقضى «بإعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية» وإن لم توضع موضع التنفيذ بسبب تقاعس الخديو ومخاوف السلطات الاحتلالية.

فكرة النخبة (٢) :

جيروند السياسة المصرية:

توصيف أبناء مدرسة الشيخ محمد عبده فى السياسة المصرية والذين أسسوا حزب الأمة بالجيروند ليس من عندياتنا وإنما هو توصيف أطلقه اللورد كرومر المعتمد البريطانى العتيد فى القاهرة والذى استمر صانع القرار الأساسى فى العاصمة المصرية لنحو ربع قرن (١٨٨٣ - ١٩٠٧).

والتسمية الكرومرية هنا كناية عن خط الاعتدال الذى التزم به حزب الأمة، وهو الخط الذى عرف عن الجيروند إبان الثورة الفرنسية.

ومنذ البداية كان معروفًا أن مجموعة الرجال الذين أسسوا الجريدة كان من أهم أهدافهم إشاعة روح الاعتدال فى الصحافة المصرية «من خلال المقالات التى تخاطب العقل والتى يمكن أن تنشرها الجريدة»، على حد ما جاء فى تقرير المستر فندلى عن الجريدة.

وتسود فكرة مؤداها أن تيار الاعتدال الذى جسده حزب الأمة قدم بديلاً لتيار التطرف الذى مثله الحزب الوطنى، إلا أن زعماء الحزب الأول قدموا تفسيرًا مختلفًا وهو أن حزبهم كان عنصر توازن بين الحزب الوطنى المتطرف فى مهاجمة الاحتلال والذى - كما رآه هؤلاء الزعماء - «يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرًا على المشى» وبين حزب الأحرار الذى يناصر الوجود الاحتلالى ويطالب بالإبقاء على الحالة القائمة إبقاء دائمًا.

وقد انعكست روح الاعتدال على برنامج الحزب، فبالرغم من اعتراف هذا البرنامج بأهمية قضية الاستقلال التام إلا أنه وافق على إرجاء البت فيها، وبالرغم من اعترافه بضرورة «الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة» إلا أنه لم يطالب بالدستور.

وتتأكد رغبة الاعتدال فى أن البرنامج كله لم يتضمن هدفًا يسعى إليه الحزب بقدر ما تضمن وسائط لبلوغ الأهداف، بمعنى آخر أن نية رجال الحزب مع قيامه قد اقتصرت على الوسائط دون الغايات، وحتى اختيار هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية لا النزعة السياسية، ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملاً بناء هادئًا فلا ريب أنها تمثل قمة الاعتدال.

وإذا كان تيار الاعتدال الذى مثله حزب الأمة قد أرضى الإنجليز فإنه أثار سخط أغلب فصائل العمل الوطنى التى اتهمت أصحاب الجريدة وزعماء الحزب بأنهم قاموا بأعمالهم نتيجة لإيحاءات كرومرية مستدلين

على هذه التهمة بأن مساهمى شركة الجريدة كانوا إما من الأعيان المعروفين بصلاتهم الحسنة بالشيخ محمد عبده وإيمانهم بأسلوبه المعتدل فى السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين، وإما من كبار الموظفين الذين احتلوا مراكزهم بتعضيد إنجليزى، كما استدلوا عليه بقبول شركة الجريدة لأقرب المقربين للوكالة البريطانية مساهمًا فيها وهو طلبة باشا سعودى الذى كان يسمى فى مجلس شورى القوانين «نبض الوكالة البريطانية».

وقد رفض مفكرو حزب الأمة هذا الاتهام، بالعكس كان رأى لطفى السيد أنه قد تم إنشاء شركة الجريدة، ثم حزب الأمة، «من أعيان البلاد ورؤسائها لوأد الحجة التى كان يتذرع بها كرومر باستمرار بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد».

كما حرص فيلسوف الحزب فى أكثر من موقع على تحديد طبيعة الاعتدال الذى يمثله حزبه، فى أحد هذه المواقع قال لطفى السيد إن الاعتدال هو «شكر المحسن ونصح المسىء - لا انتقاده - بالتى هى أحسن، سواء فى ذلك الحكومة أو الأمة»، وقال فى موقع آخر مبررًا للاعتدال تجاه القضية الوطنية أن «استقلال الأمم ليس بضاعة حاضرة.. ولكن نتيجة ضرورية لعمل متعب طويل.. وما أطيش الأحلام التى نظن هينا علينا أن نلم شعثنا وندعم جامعتنا ونتحد فى وضع صيغة أطماعنا ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا، كل ذلك فى جيل واحد»..

وكان من البديهى أن يمثل هذا النمط الاستمهالى فى الحركة الوطنية اتجاهًا جيرونديًا حقيقيًا لدى كرومر أو لدى من خلفوه من كبار رجال الاحتلال!.

فكر النخبة (٣):

طلاب الماجناكارتا:

كانت مصر تعرف مع قيام الأحزاب نظامًا شبه نيابى خلقه الاحتلال ممثلاً فى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وكانت جميعها ذات صلاحيات استشارية لا قرارات وجوبية.

وقد تأثر موقف حزب الأمة من هذا النظام باعتبارات عدة، فهو جريًا على خطة الاعتدال رأى تطوير المجالس القائمة بالتدريج من خلال توسيع صلاحياتها حتى تصل إلى نظام نيابى كامل، وقد دفعه إلى التمسك بهذا النهج أن غالبية أعضاء تلك المجالس القائمة من رجال الحزب، ومن ثم كان من الصعب التضحية بهذا النظام مرة واحدة بكل الاحتمالات التى قد يجىء بها النظام الجديد من فقدان للوجود الذى يتمتع به رجاله داخل المؤسسات القائمة أو على الأقل شحوبه.

اعتبار آخر وهو أن الحزب وقد التزم جانب الاعتدال تجاه قضية الوجود الاحتلالى فقد كان مطالبًا بالاهتمام بقضية سياسية أخرى يمكن أن توفر له قدرًا من الجاذبية فى الشارع السياسى، وكان تبنى تطوير النظام النيابى يقدم النموذج المطلوب لهذه القضية.

الاعتبار الثالث أن هذا المزيج من الأعيان والمثقفين رأوا أنفسهم المؤهلين لرفض الحكومة الشخصية، أى الاستبدادية، التى يمثلها الخديو، مدفوعين فى ذلك بالسوابق التاريخية، فإذا كان لوردات الإنجليز قد تمكنوا من انتزاع الماجنا كارتا من ملكهم قبل ثمانية قرون فإن أعيان المصريين قادرون على أن يكرروا العمل نفسه مع أفندينا.

وبالتأثير بهذه الاعتبارات سارت خطة حزب الأمة حيال القضية الدستورية فى اتجاهين..

أولهما: اغتنام كل فرصة للطعن فى الحكومة الشخصية ولمز الخديو كان من أشهرها مقال لطفى السيد الذى نشرته الجريدة فى ٢٩ إبريل عام ١٩٠٩ تحت عنوان «عظة الملوك» بمناسبة خلع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى، وفى مقال آخر نشر فى ١٢ أكتوبر من العام التالى تحت عنوان «درس وعبرة» يحذر فيه كاتبه بعدما جرى لملك البرتغال وقيام الثورة ضده لأنه «كان معتمدًا على الإنجليز يهدد خصومه بمداخلتهم».

ثانيهما: تطوير مطلبهم بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة خاصة بعد أن اتضح مدى التباين بين مفهوم الحكومة والاحتلال حول هذا المطلب وبين مفهوم رجال الحزب، وبعد نجاح الحركة الدستورية فى تركيا فى انقلابها ضد السلطان عبد الحميد الثانى فى يوليو عام ١٩٠٨.

فبعد أقل من شهر يسفر رجال الحزب عن تحولهم إلى المطالبة بحكومة دستورية كاملة ورأى لطفى السيد ألا مهرب للوزارة القائمة إلا بقبولها بمبدأ المسئولية الوزارية أمام المجالس التى تمثل الأمة تمثيلاً حقيقيًا.

وتبنى أعضاء الحزب فى مجلس شورى القوانين المطلب الجديد ونجحوا فى جلسة أول ديسمبر عام ١٩٠٨ فى اتخاذ قرار باتحاد الآراء بمطالبة الحكومة بإعداد مشروع قانون جديد للمجالس النيابية، وهو المطلب الذى تكرر بعد ذلك فى مناسبات عديدة.

دفع ذلك سلطات الاحتلال إلى وضع مشروعها بقيام «الجمعية التشريعية». مستهدفة امتصاص المطلب الدستورى من جانب واستبعاد الأغلبية التى تمتع بها الأعيان فى المجالس السابقة من جانب آخر، وهو ما فشلت فيه، فقد استمر هؤلاء عماد المطالبة بالدستور، مما كان موضع ملاحظة المراقبين أنه حتى بعدقيام ثورة ١٩١٩ واختفاء حزب الأمة شكل عدد غير قليل من أعضائه النسبة الغالبة من اللجنة التى وضعت دستور عام ١٩٢٣، أشهر الدساتير فى التاريخ المصرى المعاصر.

الفصل الرابع

رفض التبعية والطائفية

الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطنى الحر، الدستورى، النبلاء المصرى، أسماء أحزاب مصرية من أحزاب التجربة الأولى أسقطتها حركة التاريخ وإن احتفظت بها مراجع التاريخ.

وكبديهية نؤسس عليها هذه الدراسة فإن بقاء أية جماعة سياسية وازدهارها مرهون بانسجامها مع حركة التاريخ، وبنفس القدر فإن تآكل أية جماعة ثم اندثارها ناتج عن تناقضها مع هذه الحركة.

واحتكامًا لهذه البديهية فإن التناقض بين هذه الأحزاب الخمسة والتاريخ كان تناقضًا ظاهرًا، وهو تناقض يبدو فى أن أربعة من تلك الأحزاب الخمسة ظهرت واختفت فى نفس عام ظهورها «١» وأن حزبًا واحدًا فقط منها تأجل اختفاؤه لعام ١٩١٣ نتيجة للدعم الذى كان يلقاه من سراى عابدين، وإن كان هذا الدعم لم يمنع من تهاويه مع وفاة مؤسسه.

الأهم من ذلك أن تلك الأحزاب الخمسة لم تخلف أية بصمات على مستقبل العمل السياسى فى مصر، لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى، ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الأمة.

ويمكن تصنيف الأحزاب الخمسة، تبعًا لتناقضها مع حركة التاريخ، فى ثلاث مجموعات.

تضم المجموعة الأولى ثلاثة أحزاب «الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطنى الحر، الدستورى»، وقد تصورت زعامات هذه الأحزاب أن الولاء للسلطة أو لطرف منها يصنع حزبًا فجاء ولاء أولها للخديو «قصر عابدين»، وكان ولاء ثانيها لدار المعتمد البريطانى «قصر الدوبارة» ووجه ثالثها ولاءه لكل القصور.

ونتوقف هنا لنسجل ملاحظتين:

أولاهما: ضرورة التمييز بين «أحزاب التبعية» فى علاقتها مع قوى السلطة وبين الحزبين الكبيرين، الوطنى والأمة، فالمعروف أنه كان للحزب الوطنى علاقته الوثيقة مع الخديو عباس الثانى، غير أن هذه العلاقة لم تتحول أبدًا إلى تبعية، ففى وقت من الأوقات (١٩٠٤ - ١٩٠٦) حدثت قطيعة بين مصطفى كامل وقصر عابدين، ورغم ذلك لم يختف التيار الذى يمثله الزعيم المصرى، وفى وقت آخر تحول الأمر إلى حرب سياسية بين محمد فريد وعباس الثانى (١٩٠٨ - ١٩١٢)، ورغم ذلك لم ينته الحزب الكبير.

والمعروف أيضًا أن رجال حزب الأمة كانوا على صلة وثيقة مع اللورد كرومر، غير أن ذلك لم يمنع «الجريدة» من انتقاد الرجل بمرارة بسبب خطبته التى ألقاها قبل مغادرته مصر، والمعروفة بخطبة الوداع، ثم إنه لم يمنع زعامة هذا الحزب «خاصة لطفى السيد ورجال الجريدة» من الدخول فى مواجهة مع قصر الدوبارة على عهد «السير الدون جورست» خلف كرومر.

ثانيتهما: إن قوى السلطة بحكم تركيبها كانت فى تلك الحقبة التاريخية قوى معادية لمصالح الجماهير، «قصر عابدين» بحكم هويته السياسية ممثلاً للأوتوقراطية، وبحكم تركيبه الاجتماعى ممثلاً لرأس

الأرستقراطية الزراعية، وإن كنا لا نعول كثيرًا على الأصول التركية تسليمًا بمقولة أن سكان هذا القصر من أبناء أسرة محمد على كانوا قد تمصروا وقتذاك.

أما «قصر الدوبارة» فالتناقض بين من يمثل مصالحهم من القوى الإمبريالية وبين مصالح جموع المصريين تناقض واضح لا يحتاج إلى دليل.

من ثم كان منطقيًا أن تؤدى التبعية لأى من القوتين السابقتين إلى نتيجة تلقائية وهى انحياز تلك «الأحزاب التابعة للحركة المضادة للتاريخ»، وهو انحياز كان الشعب المصرى قادرًا بحسه التاريخى على تبينه، وبالتالى على نبذ أصحابه، وهو ما يمكن بسهولة تأكيده من خلال متابعة موجزة لأحزاب تلك المجموعات الثلاث..

١ - حزب قصر عابدين:

لنحو سبعة عقود من القرن التاسع عشر تمتع الحكام من أبناء أسرة محمد على بسلطات لا حدود لها، وذلك منذ أن نفى محمد على مؤسس هذه الأسرة «السيد عمر مكرم» إلى دمياط عام ١٨٠٨. وحتى زيارة جمال الدين الأفغانى لمصر خلال النصف الثانى من السبعينيات والتى أتاحت الفرصة لجموع الساخطين على استبداد الخديو إسماعيل للتجمع حول الرجل والتعبير عن سخطهم، وكان هذا التعبير خطوة أولى فى طريق طويل أدى إلى اشتعال الثورة العرابية التى تفجرت بالأساس رفضًا للممارسات الأوتوقراطية للخديو توفيق.

من جانب آخر، ونتيجة للحقائق الموضوعية التى فرضها التدخل الأجنبى ثم الاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢، ظهرت قوة أخرى فى قصر الدوبارة تشارك قصر عابدين ممارساته السلطوية، وتكون فى هذه الممارسة الشريك الأرجح.

وبامتداد العقد الذى أعقب الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٨٩٢) قبل الخديو توفيق، سيد قصر عابدين، القيام بدور «الشريك الأصغر» فى

السلطة، مختلفًا فى ذلك عن كل أسلافه، بل عن ممارساته خلال السنوات الثلاث التى حكم فيها البلاد قبيل الاحتلال.

واستسلام توفيق مفهوم على ضوء ما تعرض له خلال الثورة وما صاحبها من تطورات كادت تفقده عرشه بل حياته، وبالتالى فإنه قد استعان بالوجود العسكرى البريطانى فى مواجهة المعارضة الوطنية.

اختلف الأمر مع تولى الشاب الصغير عباس الثانى، الذى لم يكن تجاوز السابعة وقت أحداث الثورة العرابية بينما واجه مع توليه يد كرومر الثقيلة التى حجمت من دور قصر عابدين فى الحكم المطلق للبلاد، ومن ثم جاء عداؤه لسلطات الاحتلال، وانعكست الآية، فبعد أن استعان توفيق بالاحتلال لضرب الحركة الوطنية فكر عباس فى الاستعانة بالحركة الوطنية أو ببعض فصائلها فى مقاومته للاحتلال.

وقد مرت عملية وضع هذا التفكير موضع التنفيذ فى أكثر من مرحلة حتى انتهت بتأسيس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

المرحلة الأولى بتأسيس «الحزب الوطنى السرى» عام ١٨٩٥، تلتها مرحلة التعاون الوثيق بين قصر عابدين وجماعة مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٤، فقد نشب فى تلك السنة خلاف بين الطرفين تأكد بعده اختلاف فهم عباس للعلاقة مع الزعيم الوطنى عن فهم الأخير لها. فبينما أرادها الأول تبعية «لولى النعم» أرادها الثانى مشاركة فى العمل الوطنى.

المهم أن هذا الخلاف دار حول الشيخ على يوسف،أو ما عرف «بقضية الزوجية» حين تزوج الرجل ابنة الشيخ السادات دون موافقة أبيها مما دفع الأخير إلى رفع دعوى لإبطال الزواج لعدم التكافؤ، وبينما ظاهر مصطفى كامل الشيخ السادات أيد الخديو على يوسف، وجرت بين الرجلين مشادة فى لقاء خاص انتهت بأن قاطع الزعيم الوطنى قصر عابدين لعامين متتاليين، وكان الدرس الذى خرج به عباس من ذلك استحالة احتواء الزعيم الوطنى وتحويله إلى مجرد تابع للقصر.

زاد من انزعاج الخديو تأسيس حزب الأمة فى سبتمبر عام ١٩٠٧ من مجموع الرجال من أبناء مدرسة محمد عبده السياسية والمعروفة بعدائها لأوتوقراطية القصر. وعندما حاول عباس أن يدس رجله «الشيخ على يوسف» فى صفوف مؤسسى الحزب الجديد رفض هؤلاء مما زاد من شكوك الخديو.

تأثرًا بهذه الاعتبارات أوعزت دوائر عابدين لصاحب جريدة المؤيد بتأسيس حزب جديد موال للقصر، فتأسس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وتتضح طبيعة العلاقة العضوية بين «قصر عابدين» وبين الحزب الجديد فى أكثر من جانب.

أولاً: فى برنامج الحزب، فقد كان نص المادة الأولى فى هذا البرنامج «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الإدارى» وكان «الإصلاح على المبادئ الدستورية» بذلك الحزب الوحيد الذى لم يضمن برنامجه مثل هذا المبدأ، بل جعل له الأسبقية على ما عداه من المبادئ.

وعندما تبدى «الجريدة» دهشتها من أن يتخذ حزب لنفسه مبدأ الدفاع عن «شخص» بعينه يرد الشيخ على يوسف فى مقال طويل يتتبع فيه تاريخ محاولات انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الخديو، ويخرج منه بأن لا فرق بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية.

ثانيًا: إنه لم يحظ سياسى مصرى فى مذكرات الخديو عباس الثانى بما حظى به الشيخ على يوسف من اهتمام وتقريظ.

ثالثًا: إن رجال حزب الإصلاح نالوا من عطف الخديو ما لم ينله أى من السياسيين الآخرين المنتمين لسائر الأحزاب، تدليلاً على ذلك أن وكيل هذا الحزب، أحمد حشمت باشا، كان الوحيد من رجال الأحزاب الذى عين وزيرًا فى وزارة بطرس غالى التى تألفت عام ١٩٠٨، والتى وافق السير الدونى جورست على إطلاق يد الخديو فى تأليفها.

رابعًا: إن زعامات الحزب قد التزمت بخط القصر السياسى، حتى لو ظهر من تصرفاتها تناقض فى موقفها، بدا ذلك بوضوح من موقف «زعيم الحزب» من المطالبة بالدستور، ففى عام ١٩٠٤، وبينما كان الاختلاف على أشده بين عباس وكرومر، كانت مثل هذه المطالبة من جانب أنصار الأول تستهدف إحراج مركز الاحتلال، ومن ثم جاءت أولى تلك المطالبات من جانب الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية.

ينقلب الأمر بعد التحالف بين عابدين والدوبارة على عهد الدون جورست، ورغم أن «الدستور» كان قد أصبح مطلبًا وطنيًا عامًا خلال عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ فلا يسمع لرئيس الحزب، الشيخ على يوسف، صوت فى هذا الشأن سواء فى الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين الذى نال عضويته وقتذاك، بالإضافة إلى إهمال ملحوظ من جانب جريدة «المؤيد» لنفس المطلب وهى أمور لم تكن لتغيب عن جموع المصريين.

انعكس ذلك على تكوين الحزب الذى تشكل بالأساس من مجموعة من الموظفين الطامعين فى ارتقاء سلم المناصب، أو من عمداء الأسر، أمثال تيمور والبكرى وخشبة والباجورى ذات العلاقات التقليدية بالقصر، وهو تكوين لم يكن ليبعث الحيوية فى أوصال الحزب، حتى أنه لم يمض وقت طويل إلا وبدا وكأن «حزب الإصلاح» ليس إلا الشيخ على يوسف وصحيفة المؤيد، والدليل أنه مع رحيل الشيخ عن عالمنا عام ١٩١٣ ومع توقف صحيفة المؤيد فى أعقاب ذلك يختفى حزب الإصلاح فى ركاب الاثنين، الرجل والصحيفة.

٢ ـ حزب قصر الدوبارة:

يثير دهشة الباحثين أن يتطوع عدد من الناس، مهما قل عددهم، لتكوين حزب للدفاع عن الوجود الاحتلالى، وإن كان يبدد من تلك الدهشة أن هذا الحزب كان مثل «البثرة» التى طفحت فى لحظة معينة على وجه الحياة الحزبية المصرية ثم اختفت بعد وقت قصير.

وبغض النظر عن دواعى الدهشة أو أسباب تبددها فقد كانت البداية موقفًا دفاعيًا تبناه رجلان هما «وحيد بك» و «نشأت بك» فى مواجهة هجوم صحيفة اللواء على تقرير اللورد كرومر من عام ١٩٠٧ فبينما رأى الأول جماعة مصطفى كامل «جرثومة التعصب والفتن» اعتبرهم الثانى «جماعة من الهجاصين».

استتبع ذلك أن أعلن الرجلان فى منتصف يونية عام ١٩٠٧ تأسيس ما سمياه «بالحزب الوطنى الحر» الذى اتخذ من «المقطم»، صحيفة الاحتلال، منبرًا لدعايته وأصدر برنامجًا اشتمل على ست نقاط تدعو جميعًا إلى المسالمة الكاملة للمحتلين بهدف الاستفادة منهم.

ولم يكن هذا الحزب ليقنع أحدًا رغم أن مؤسسيه أصدروا صحيفة أسبوعية تحت اسم «الأحرار» ظلت تصدر بشكل غير منتظم خلال عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩.

ويبدو عدم الاقتناع فى أن أكبر عدد تمكن وحيد بك من تجميعه كان عشرين عضوًا، وهو عدد بالغ الضآلة.

أكثر من ذلك أن الرجلين كفا بعد قليل عن محاولات تجميع الأعضاء وكتب وحيد فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٨ معبرًا عن ذلك فى قوله «إن كل من يريد أن ينضم لحزب الأحرار ما عليه إلا أن ينضم إلى الحزب بقلبه ووطنيته الصحيحة الرشيدة ويسعى فى نشر مبادئ الحزب خدمة لوطنه».

الأهم من هذا وذاك أن السيد الذى سعى البكوات وحيد ونشأت إلى تقديم خدمات ما سمياه «بالحزب الوطنى الحر» له لم يكن بحاجة إلى تلك الخدمات.

يتضح ذلك من أن الوثائق البريطانية لم تتضمن أية إشارة عن الحزب، ويبدو أن رجال قصر الدوبارة كانوا أكثر فهمًا من البكوات وحيد ونشأت لحركة التاريخ، وأكثر إدراكًا أن مثل هذه الجماعة السياسية ولدت بدون مستقبل وكان محتمًا عليها أن تموت بعد قليل، وهو ما حدث بالفعل.

٣ ـ حزب كل القصور:

لم يكتف إدريس بك راغب مؤسس ما سماه «الحزب الدستورى» بتوجيه ولائه لطرف من السلطة دون الطرف الآخر مما بدا فى برنامج الحزب.

جاء فى هذا البرنامج بالنسبة لقصر عابدين «نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها، وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها».

أما بالنسبة لقصر الدوبارة فقد جاء فى البرنامج نفسه «تتفق أفكارنا من أفكار جمهور من ساسة الإنجليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر».

يثير الدهشة أكثر أن الحزب الدستورى الذى أعلن قيامه فى فبراير عام ١٩١٠، وبينما سائر فصائل الحركة الوطنية تغلى مشاعرها مطالبة بالدستور، أن يحدد فى برنامجه عشرين سنة كاملة يستطيع الشعب المصرى بعدها نوال هذا المطلب. ومصدر الدهشة هنا ليس فقط فى تناقض هذا الموقف مع التيار الوطنى العام وإنما فى أن الذى يتخذه حزب اسمه «الحزب الدستورى».

بيد أن لهذا الموقف مبرراته فحزب يسعى إلى خدمة كل أطراف السلطة من المنطقى أن يفعل دائمًا ما يرضيها.

والملاحظ أن «الحزب الدستورى» كان أقصر أحزاب التبعية عمرًا وأقلها أهمية، وتفسير ذلك واضح.

فإن حزبًا يسعى لخدمة كل الأطراف لن يرضى أيا من الأطراف. بالإضافة إلى ذلك فقد كان لقصر عابدين حزب قائم، وكان قصر الدوبارة عازفًا عن اصطناع جماعات سياسية من المصريين، وبالتالى لم نسمع بعد فبراير عام ١٩١٠ شهر تأسيس الحزب الدستورى عنه مرة أخرى.

المجموعة الثانية وتضم حزبًا واحدًا تناقض منطلقه تمامًا مع مجموع المعطيات التاريخية التى عرفتها مصر خلال القرن السابق على تأسيسه مما يمكن تسميته.. حزب إحياء الماضى.

فقد أسس كل من حسن حلمى زادة، ابن على حلمى باشا العضو الوطنى لمصلحة الدومين والذى كان من رجال الحكومة التركية ومحمود طاهر حقى فى أكتوبر عام ١٩٠٨ ما سمياه «بحزب النبلاء» والذى طوته حركة التاريخ فى نفس شهر مولده.

ذلك أن الحزب الجديد عبر عن رغبة «الأرستقراطية التركية» فى أن يكون لها وجود فى الشارع السياسى المصرى من خلال ذلك الحزب، وكان أمرًا مستحيلاً.

على أى الأحوال تستوجب فعلة «زادة وحقى» التثبت من هويتها ثم التعرف على أسباب استحالة استمرارها.

أما «الهوية التركية» فقد اتضحت من أكثر من دليل، فرئيس الحزب وسكرتيره كانا ينتميان لأصول تركية قريبة، ثم إن العمل السياسى الوحيد الذى قام به الحزب كان إرساله برقية للسير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية يطلب منه أن تعمل حكومته على الحفاظ على الدولة العثمانية وذلك أثناء الأزمة المعروفة «بأزمة البوسنة والهرسك»، أخيرًا فقد هاجم الحزب الجديد بعنف الحزب الوطنى ومحمد فريد والسبب أنه قد «سلط قلمه أخيرًا على الشركس والترك وكل من قال غير قوله».

وأما أسباب استحالة الاستمرار فنابعة من أن الرجلين، وكل من نحا نحوهما، من أمثال محمد خورشيد الذى كتب مؤيدًا لهما فى المؤيد فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨، قد عاشا فى أحلام الماضى أكثر مما تعاملا مع معطيات الواقع..

فمن ناحية الواقع السياسى ظلت أسباب التبعية القديمة التى كانت تربط القاهرة بإستنبول تتقطع عامًا بعد آخر طوال القرن السابق حتى أصبحت رمزية تمامًا وقت محاولة بعثها مجسدة فى «حزب النبلاء».

ومن ناحية الفكر السياسي فإن أكثر الأحزاب تأييدًا للجامعة الإسلامية وتصميمًا على استمرار جسور العلاقة مع الدولة العلية لم يكن يفهم هذا أبدًا على أنه عودة لحكم الأرستقراطية التركية التي ثار العرابيون على بقاياها قبل ذلك بنحو ثلاثين عامًا، وإنما كان يفهمه على أنه إحدى أدوات الحركة الوطنية للتخلص من الاحتلال البريطاني.

يبقى الوجود الاجتماعي التركي والذي كان قد تآكل إلى حد بعيد بشكل لا يسمح له بالتعبير السياسي.

فهو قد تآكل نتيجة لضعف تيار الورود التركي بعد أن دخل محمد على في مواجهته المشهورة مع الدولة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم تضاؤله بعد أن عمد حكام مصر منذ عهد سعيد بالاستعانة بالمصريين في وظائف الدولة، ثم توقفه تقريبًا بعد الاحتلال البريطاني.

من ناحية أخرى فإن الاستقرار الطويل لبعض العائلات التركية في مصر قد أدى إلى تمصرها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي أصبح الإحساس بتميزها العرقي أقل كثيرًا مما كان عليه الحال في أوائل القرن التاسع عشر.

والأهم من كل ذلك ما شهدته العقود الأخيرة من القرن نفسه من نمو طبقة من كبار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعية كان أبناؤها من أصول مصرية، وقد زاحمت الطبقة الجديدة الأرستقراطية التركية في مكانتها واحتلت جانبًا مهمًا من تلك المكانة.

ولما كان تجاهل كل تلك المعطيات غير ممكن، فقد كان قيام حزب يمثل «الأرستقراطية التركية»، ثم استمراره، داخلا في حيز المستحيلات التاريخية.

ونصل إلى المجموعة الثالثة والأخيرة ممثلة في محاولة بعض العناصر المنتمية للأقلية القبطية في سبتمبر عام ١٩٠٨ تأسيس حزب طائفي، وكانت المحاولة بدورها محكومًا عليها بالفشل لتناقضها مع حركة التاريخ. مما يتطلب متابعتها وتشخيص مظاهر التناقض ودواعي الفشل.

الحزب الطائفى الأول والأخير:

باستثناء «جماعة الأمة القبطية» التى ظهرت فى خمسينيات هذا القرن، والتى كانت جماعة سرية أكثر منها حزبًا سياسيًا جرت من جانب بعض العناصر القبطية محاولة وحيدة لتأسيس حزب يمثل الطائفة القبطية وتمت هذه المحاولة خلال تلك الحقبة التى شكلت التجربة الأولى.

وقبل متابعة المحاولة ينبغى تسجيل حقيقتين متصلتين بموقع الأقباط فى العمل السياسى خلال تلك الفترة، تتبدى أولاهما فى حرص الحزبين الكبيرين، الوطنى والأمة على ضم عدد من الأقباط إلى صفوفيهما، وتتمثل ثانيتهما فى أنه كان للأقباط صحيفتان وإن بدتا ذات لون سياسى إلا أنهما كانتا تشيان بين سطورهما بالطابع الطائفى، وهما الوطن ومصر.

ومن صفحات الجريدة الثانية انطلقت فى ٢ سبتمبر عام ١٩٠٨ الدعوة لتأسيس «الحزب المصرى» أول وآخر حزب لطائفة الأقباط.

فقد نشر «أخنوخ فانوس» المحامى فى ذلك اليوم مشروعًا بتأسيس هذا الحزب والذى نم عن مجموعة من المتناقضات الغريبة.

فمن ناحية كان البرنامج مغاليًا فى مصريته وعلمانيته. وهو لم يفعل ذلك عن قناعة فكرية بقدر ما فعله «كرد فعل» للاتجاه الإسلامى الذى غالى فيه الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد فى الوقت نفسه.

من ناحية أخرى ويبدو هنا التناقض، فقد تضمن نفس البرنامج حرصًا ملحوظًا على التمثيل الطائفى فيما اقترحه من نظام نيابى، وقد تضمن هذا الاقتراح تكوين مجلسين، النواب «وهو يتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر». والأودة التشريعية التى تتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب ونصفهم من المصريين، «وجميعهم ينتخبون على كيفية تمثيل حقيقة كل عنصر».

ويتأكد أكثر الطابع الطائفى للحزب مما كتبه عنه مؤسسه، ومما كتبته عنه الصحافة الإنجليزية..

فقد كتب أخنوخ فانوس فى ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ يعترف بأن المسلمين ينفرون منه «ولا يحبوننى ولذلك لا ينضمون لحزبى»؛ بينما كتبت «الستندارد» الصحيفة الإنجليزية بعد ذلك بأيام قليلة تعليقًا على تأسيس الحزب المصرى: «طال العهد على انزواء الأقباط.. وليس بكثير على قوم مثلهم أن يكون لهم حزب خاص بهم ذو مبادئ مستقلة عن بقية الأحزاب».

رغم كل ذلك، ورغم كل ما قيل وكُتب عن «الحزب المصرى» خلال الشهور التالية لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود ناهيك عن الاستمرار، فلم نسمع عنه مقولة ولم نقرأ عن اسم عضو من أعضاء «باستثناء أخنوخ فانوس وتوفيق حنين!»، كما لم نعثر على أى نشاط سياسى مارسه، وكل هذا الذى «لم يحدث» أمر معقول ويتسق مع منطق التاريخ.

فقد كان يجافى العقل أن يقبل مجموع الأقباط، وتحت أى ظرف، العودة إلى إسار الطائفية وكانوا قد تحرروا منها كما تحرر منها المجتمع المصرى كله بعد ما أنجزته عملية بناء الدولة الحديثة خلال القرن السابق من تقويض الدعائم الطائفية لهذا المجتمع، سواء كانت طائفية دينية أو طائفية عرقية أو طائفية حرفية.

فى الوقت نفسه كان يناقض الواقع التاريخى أن تظهر دعوة لتأسيس حزب طائفى بينما تتعاظم كل يوم الدعوة للقومية المصرية، وهى دعوة نقيضة لتفتيت الوطن المصرى إلى عناصر ثم إنها الدعوة التى ضمنها «الحزب المصرى» فى برنامجه واستمد منها اسمه..

وقد شكلت كل هذه التناقضات حاجزًا منيعًا أمام تلك المحاولة الطائفية ربما بدرجة أكبر من الحاجز الذى شكلته أمام محاولات إقامة أحزاب التبعية أو العودة إلى الماضى وهى فى مجموعها حواجز منعت قيام بعض تلك الأحزاب أو قصفت أعمار بعضها الآخر..



الفصل الخامس

فى اتجاه
الجمهورية والاشتراكية

قبل أقل قليلا من نصف قرن من إعلان الجمهورية (١٩٥٣) نشأ فى مصر أول حزب جمهورى، وقبل أكثر قليلا من نصف قرن من التطبيقات الاشتراكية (١٩٦١) كان تكوين أول جماعة سياسية تحت اسم «الحزب الاشتراكى المبارك».

معنى ذلك ببساطة أن المتغيرات الوطنية الكبرى لا تأتى من فراغ، وأن ظاهرة «التواصل التاريخى» قائمة مهما أنكرها طرف أو تنكر لها طرف آخر، وأن الحياة تكتب لمتغير يتسق مع حركة التاريخ، ويتوقف نبضها عند متغير آخر يحدث بشكل انقلابى.

ومثل هذه الجماعات السياسية التى ترفض قيود الماضى، ثم تتجاوز أبعاد الواقع لتستشرف آفاق المستقبل، وفى مصر بالذات، تتطلب وقفة تأمل، وأهم ما نخرج به من هذه الوقفة أنها رغم تأثيرها المستقبلى، فقد كانت خلال الفترة الوجيزة التى عاشتها محاصرة ومحصورة.

أما «الحصار» فقد فرضته أوضاع سياسية وقوى اجتماعية..

من الأوضاع السياسية ما كان «موروثًا» ومنها ما كان «قائمًا»، ويبدو «الإرث» فى ظاهرة من أخطر الظواهر التى عرفتها مصر خلال القرن

التاسع عشر، فمع إنشاء الدولة الحديثة ابتداء من مطلع هذا القرن، ومن قيام الحكومة المركزية، أخذت هذه الحكومة زمام المبادرة فى عمليات التغيير، وهى عمليات امتدت لتشمل جوانب الإدارة والاقتصاد والتعليم، وكان لها بالطبع دورها فى تغير البناء الاجتماعى.

اعتاد المصريون نتيجة لذلك أن يأتيهم التغيير من أعلى، أما أن يدعو للتغيير أفراد من خارج السلطة، ناهيك عن أن يكون هذا التغيير ضد السلطة، فأمر لم يكن ليقبله بسهولة المعنيون بالشئون العامة حتى ممن نالوا نصيبًا من الثقافة، ولعبوا دورًا فى الحياة الحزبية فى تلك المرحلة.

من الأوضاع السياسية أيضًا أن قوى السلطة، شرعية كانت «الخديو»، أو فعلية «سلطات الاحتلال»، بكل ما امتلكته من صلاحيات لم تكن لتقبل بوجود تلك الجماعات طبعًا«!».

الأهم من ذلك أن زعامات الحزبين السياسيين الكبيرين لم تكن على استعداد لاحتضان مثل هذه التيارات.

الحزب الوطنى فى عهد مصطفى كامل كان يدفع عن نفسه دائمًا تهمة التطرف، واحتضان مثل هذه التيارات كان بمنطق العصر قمة التطرف، ثم فى عهد محمد فريد، رغم ما عرف عن الرجل من نشاطات فى تنظيم العمل النقابى لم يكن منتظرًا أن يرعى هذه التيارات فارتباطاته العثمانية وتوجهاته الإسلامية كانت بطبيعتها متناقضة معها.

أضف إلى ذلك أن زعامات الحزب الوطنى كانت ترى فى هذه التيارات تشتيتًا للجهد الوطنى الذى ينبغى تكريسه لقضية الجلاء، وكان لديها من المبررات ما يدعو للتشكك فى التيارين، منها أن رجال «الحزب الجمهورى» قد اتخذوا من جريدة «الأحرار» التى كان يصدرها «الحزب الوطنى الحر» الموالى للإنجليز منبرًا لعرض أفكارهم، وأنه كان يتم الترويج بالأساس للفكر الاشتراكى من جانب عناصر وجرائد سورية، مثل جريدة «الأخبار» التى كان يصدرها «يوسف الخازن» ويحررها سوريون، ولم يكن للحزب الوطنى ثقة كبيرة فى هؤلاء.

واتخذ «حزب الأمة» الموقف نفسه وإن كان لأسباب أخرى، ويثير الدهشة أن «الجريدة» قد كتبت عن الاشتراكية قبل نشوء «الحزب الاشتراكى المبارك»، وبشكل أنضج كثيرًا من الطرح الاشتراكى الذى قدمه مؤسس هذا الحزب، كما يلفت النظر المحاولات الدءوبة من جانب رجال «الحزب الجمهورى» للتقارب مع «حزب الأمة»؛ فقد كتب مؤسس الحزب مرة يعلق على إحدى خطب لطفى السيد بأن «قلوب أعضاء حزب الأمة ترقص طربًا لذكر الجمهورية» «!»، واستطرد فى المناسبة نفسها بأن «الأمة هو أقرب الأحزاب الجمهورية وأن الحزب الجمهورى لا يعترف بأى من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى هذا الحزب».

رغم ذلك فإن حزب الأمة بدوره عزف عن احتضان التيارين أو أحدهما، سواء لأن ما كان يدبجه كتاب «الجريدة» من مقالات عن الاشتراكية، رغم تأثيره المستقبلى كان من قبيل الترف الفكرى للمثقفين، أو بحكم أن الأعيان وأبناء حزب الأمة عمومًا لم يكونوا مؤهلين لتبنى مثل هذه التيارات التى تتناقض مع موقعهم الاجتماعى.

وأما «الحصر» فقد امتد إلى مؤسسى الحزبين، كمًا وكيفًا. من ناحية الكم فالواضح من استقراء ما كتبوه أو كتب عنهم أنهم انحصروا فى مجموعة محدودة للغاية، ربما لا تزيد على أصابع اليد الواحدة «!!»، فلم يعثر الباحثون سوى على اسمين أو ثلاثة من رجال الحزب الجمهورى، بينما لم يعرف سوى اسم واحد فى الحزب الاشتراكى هو اسم مؤسس الحزب نفسه.

وبالنسبة للكيف لوحظ أن رجال هذه الأحزاب الراديكالية كانوا محصورين فى نطاق بعض الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين أتيحت لهم فرصة تلقى لون من التعليم الحديث، ثم تحمسوا للثقافة الغربية بشكل اتضح فى تصرفاتهم وبرامج أحزابهم.

ورغم الحصار والمحاصرة فإنهما اقتصرا على فترة التجربة الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤)، ذلك أن تلك الأحزاب ذات المضمون المتسق مع حركة التاريخ لا تذهب إلى فراغ ولا تنشأ دون جذور.

معلوم أن «عالم العثمنلى» الذى عاشته مصر نحو ثلاثة قرون قبل مجىء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ قد أخذت قوائمه فى التداعى مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى..

ولم يمض وقت طويل حتى هبت رياح التغيير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحلت أنظمة جديدة، إدارية وعسكرية وتعليمية واقتصادية، محل الأنظمة المتداعية، وأفرزت تلك الأنظمة قوى اجتماعية جديدة متميزة عن تلك القوى التى كانت سائدة من قبل، وواكب كل ذلك احتكاك شديد بالغرب مما ولد أفكارًا جديدة اتسمت فى البداية بقدر كبير من الإبهام غير أنها فى نهاية الأمر أعلنت عن نفسها بدرجة من الجرأة تدعو إلى الإعجاب وإن كانت لا تثير الدهشة.

مصدر «الإعجاب» أن أصحاب تلك الأفكار قد جهروا بها رغم كل أسباب الحصار والمحاصرة، أما سبب «عدم الاندهاش» فهو أن هؤلاء لم يكونوا أبناء الجيل الأول من أصحابها، فقد كانوا فى الغالب أبناء جيل ثالث أو رابع.

بالنسبة للفكر الجمهورى فبالإمكان رصد أربعة أجيال: الجيل الذى «اصطدم» به مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى إلى مصر، وقد عبر عن هذا الجيل المؤرخ المصرى الشيخ عبدالرحمن الجبرتى، فى كتابه المعروف «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، وذلك فى حديثه فى أكثر من موقع عن «الجمهور الفرنساوى» أى الجمهورية الفرنسية، وقد بدأ «اصطدام» أبناء هذا الجيل بالفكرة بحكم أن المصريين لم يعرفوا بطول تاريخهم الممتد قبل ذلك سوى أنظمة الحكم الوراثية.

أعقب ذلك الجيل الذى «عايش» الفكرة واستوعب مضمونها وكتب عنها بالتفصيل وهو جيل أبناء البعثات المصرية إلى أوروبا منذ عهد محمد على وحتى عهد إسماعيل، ويرمز لهذا الجيل «الشيخ رفاعة رافع

الطهطاوى» بما كتبه عن النظام الجمهورى، خاصة فى «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» الصادر عام ١٨٣٤، والذى جاء فيه: « .. من الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة للملك أصلا، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

رمز له أيضًا آخرون أكثر جرأة من رفاعة رغم أنهم أقل شهرة! مثل على ذلك قصة الطبيب المصرى الذى التقى به المستعرب الفرنسى «فلجونس فريسنيل» عام ١٨٣٦ ووصفه بأنه جمهورى النزعة «ولم يتحدث إلا عن خلع الباشا وإقامة حكومة ديمقراطية صالحة فى أرض الفراعنة. وأبدى إعجابه بما تم إحرازه فى عصر التنوير».

ونصل إلى الجيل الذى حاول «تنفيذ» الفكرة، وهو جيل الساخطين على استبداد إسماعيل، والثوار على أوتوقراطية توفيق مثل المجموعة الأولى خلال النصف الثانى من سبعينيات القرن الشيخين المعروفين: الأفغانى ومحمد عبده، وتحفظ أغلب المراجع التاريخية قصة مسعى الرجلين إلى اغتيال إسماعيل وإعلان الجمهورية.

المجموعة الثانية مثلها عرابى، أو على الأقل عدد من الضباط الشبان المحيطين به، وتتعدد المصادر التى تحدثت عن عزم هؤلاء على خلع توفيق وإعلان الجمهورية نختار منها هذه الوثيقة وهى على هيئة تقرير من «ضبطية مصر» جاء فيه: «الشائعات العمومية مقتضاها أن عزل الخديو متفق عليه وأنه فى هذا الأسبوع يصدر قرار نواب الأمة المصرية بذلك.. ولقد ذهب بعض الناس إلى أنه بعد عزل الخديو ستطلب الأهالى تنصيب حكومة جمهورية ويكون رئيسها سعادة أحمد باشا عرابى».

وتم أول احتكاك مصرى «بالفكر الاشتراكى» من خلال جماعة «السان سيمونيين» الذين هاجروا بأفكارهم إلى مصر وحاولوا تنفيذها فى البلاد خلال العقد الرابع من القرن الماضى، وخلفوا بصمة، ولو شاحبة، على الفكر السياسى المصرى.

تزداد البصمة الاشتراكية وضوحًا مع الجيل الثانى عبر عنه أيضًا شيخنا العتيد، رفاعة الطهطاوى، فى كتاباته المتأخرة، وعلى وجه التحديد فى كتاب «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» الصادر عام ١٨٦٩، ويرى عديدون أن الرجل قدم فى هذا الكتاب لونًا من الفكر الاشتراكى المعتدل.

وتصبح البصمة «علامة» على طريق الفكر السياسى المصرى بما قدمته مجموعة المثقفين من رجال «الجريدة»، ممن يشكلون جيلا ثالثًا، من دراسات حول الاشتراكية بتصنيفاتها المختلفة أو ما سموه السوسيالية فى البداية ثم الاشتراكية بعد ذلك، وصولا إلى المتطرف أو ما سموه «بالكومنية» وإن لم يستخدموا لفظة الشيوعية.

مع تعاقب الأجيال على هذا النحو لم يكن غريبًا أن يظهر فى مصر خلال التجربة الحزبية الأولى أحزاب تدعو للجمهورية أو الاشتراكية.

الحزب الجمهورى:

فى يوم الأربعاء ٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ نشرت جريدة «الإجبشيان جازيت» ذات العلاقات الوثيقة بدار المندوب السامى خبرًا مفاده «أن جماعة من الوطنيين يبحثون أمر إنشاء الحزب الجمهورى».

بعد ذلك بثلاثة أيام نشرت «الأخبار».. وكان يصدرها ويحررها سوريون، النبأ مرة أخرى وأعلنت ترحيبها الشديد بقيام الحزب الجديد «فإن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الإنسان».

شجع هذا الاهتمام من جانب الصحفيَين الشابين اللذين تصديا لتأسيس الحزب الجديد، محمد غانم ومحفوظ.. شجعهما على الكتابة والدعوة لتكوين «الحزب الجمهورى».

وفى خلال أقل من شهرين «ديسمبر ١٩٠٧ - فبراير ١٩٠٨» كانت الجماعة الجديدة قد لفتت أنظار العديدين، غالبية من المستنكرين وأقلية

من المتعاطفين، وكان على رأس هؤلاء المستكرين بالطبع جريدة «المؤيد» لسان حال حزب الخديو «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

ومن متابعة ما كتب عن الحزب الجديد، قراءة واستقراء، يمكن أولا التعرف على هوية المؤسسين، ويمكن ثانيًا إدراك أبعاد الرؤية التى طرحها، ويمكن أخيرًا تحديد مواقفه التى تنبعث من هذه الرؤى.

ونبدأ أولا «بالمؤسسين» وقد عرفنا منهما اثنين، والواضح أن غانم ومحفوظ، وكانا من خريجى الحقوق الفرنسية أو طلابها، لم تربطهما بالطبقة العليا، أو الأعيان، روابط الانتماء.

يبدو ذلك فى الهجمات الحادة التى شنوها على هذه الطبقة، فقد كتب «محمد غانم» فى ٢ مايو عام ١٩٠٨ يرثى «قاسم أمين» ما نصه:

«مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على أبنائها يأخذون من أبنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرهما على الخمور والميسر والعربات المتنوعة.

ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقًا من الجهد فى العمل. لو علموا أنه يفنى قواه نصبًا وجوعًا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى أساءوا إليها بقدر ما أحسنت إليهم».

ولا يكتب مثل هذا الكلام رجل له أى انتماء لطبقة الأعيان من كبار الملاك.

وفى مقابل عدم الانتماء الاجتماعى للأعيان كان الجمهوريون منتمين، وربما أكثر من اللازم للثقافة الغربية، وبالذات الفرنسية.

بدا ذلك واضحًا من أخذهم بشعار الثورة الفرنسية «حرية - إخاء - مساواة» ومن اشتراك الحزب فى احتفالات الجالية الفرنسية التى كانت تعقد فى حديقة الأزبكية يوم ١٤ يوليو احتفالا بالعيد القومى الفرنسى.

ننتهى بعد ذلك إلى «الرؤية» التى تقدم بها الجمهوريون والتى كانت بمثابة برنامج الحزب، ذلك أن «محمد غانم» لم يدبج لحزبه برنامجًا مطولا شأن سائر الأحزاب.

وقد رأى أعضاء «الحزب الجمهورى» أن تدرج الأمة الطبيعى يمر بثلاث مراحل.

أولاها: «نيل الدستور» وهو ما اعتبره الحزب مطلبًا ملحًا وضروريًا.

ثانيها: «الاستقلال التام»، وتتضح طبيعة فهم الحزب للاستقلال التام من خلال موقفه من الحملة التى تعرض لها أحمد لطفى السيد بسبب مناداته بالمطلب نفسه، فبينما شنت سائر الصحف المعبرة عن الأحزاب حملة ضارية ضد مفكرى حزب الأمة لما فى مطلبه من خروج على دولة الخلافة مما دعاه إلى التراجع، فإن الحزب الجمهورى قد خالف سائر الأحزاب وطالب بأن يكون لعبارة «الاستقلال التام» مضمونها بالاستقلال الفعلى عن سائر محاولات التسلط الخارجى، بريطانيًا كان أو عثمانيًا.

ثالثها: أن تبلغ الحركة الوطنية غايتها فتعلن «الجمهورية»، وهذا ما تصور رجال الحزب بأنه «أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية».

ونصل أخيرًا إلى المواقف، ونختار منها موقفين، أحدهما من أسرة محمد على وثانيهما من سلطات الاحتلال.

فقد نهج الحزب الجمهورى خط العداء الصريح تجاه أسرة محمد على، ولم يتردد فى شن هجمات صحفية حادة عليها فى وقت كانت الأحزاب الأخرى تحرص، مهما بلغ عداؤها للخديو، أن يكون هذا العداء ضمن حدود معينة لا تصل إلى حد الهجوم الصريح.

العكس من ذلك فعله الجمهوريون، فرئيس الحزب يكتب فى ٢٧ مايو ١٩٠٨ فى «الأحرار» وتحت عنوان «صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد» يهاجم مؤسس الأسرة ويقول إن همه فى جميع أعماله كان طلب المنفعة

لشخصه وحصر الملك والثروة فى ذريته فنجح فى سعيه وترك عائلة متشعبة الفروع ذات مُلك واسع وثروة طائلة، ولكنها لم تأخذ الحيطة لصيانة هذا الملك وأصبحت فى الحالة التى نراها الآن». ويهاجم وكيل الحزب «محفوظ» الخديو إسماعيل ويؤكد أنه اغتصب مليونًا وربع المليون من الأفدنة من مجموع الأراضى التى كانت تزرع فى مصر فى عهده والبالغ مساحتها خمسة ملايين من الأفدنة.

ونأتى لموقف «الحزب الجمهورى» من سلطات الاحتلال، وقد رحبت أطراف عديدة بالجمهوريين على أساس أن عداءهم قبل أى شىء وبعد أى شىء موجه للعرش الخديوى وفى فترة الخلاف بين قصر الدوبارة وقصر عابدين تصور عديدون من أنصار الاحتلال أن الحزب الجديد يحسب لهم بحكم عدائه لخصومهم.

وهذا التصور هو الذى دفع الصحف المؤيدة للاحتلال للترحيب بالحزب الجديد. الإجبشيان جازيت أول من أشار للحزب الجمهورى، والأخبار التى فتحت له صدرها يبث دعوته من خلال أعمدتها، وأخيرًا «الأحرار» صحيفة الحزب الوطنى الحر نصير الاحتلال، والتى أصبحت تقريبًا المنبر الأساسى للجمهوريين.

غير أن هذا التصور تحطم على أرض مبادئ الجمهوريين، ففى أول نوفمبر عام ١٩٠٨ أراد رئيس الحزب «محمد غانم» توجيه حملة ضد اللورد كرومر بمناسبة صدور كتاب الأخير تحت عنوان «مصر الحديثة».

وكان رد وحيد بك صاحب الأحرار أن أعاد المقال لرئيس الجمهوريين «مشفوعًا بالرفض والانتقاد».

وإذا كان هذا الموقف قد أكد أن الجمهوريين غلبوا مبادئهم على مصالحهم فإنه فى الوقت نفسه عجل باختفائهم من الشارع السياسى المصرى، ذلك أن هذا النوع من «أحزاب المبادئ» لا يعيش دون لسان يبث من خلاله أفكاره، وكان معنى الحرمان من هذا اللسان أن فرصة التبشير بمبادئه ونشرها بين أوساط المؤيدين قد ضاعت.

الحزب الاشتراكى المبارك:

كأنما كانت هناك خطة شاركت فيها سائر أطراف العمل السياسى فى مصر بهدف فرض لون من «التعتيم الإعلامى» على ذلك الحزب الذى أسسه فى تلك المرحلة من العمل الحزبى الدكتور حسن جمال الدين تحت اسم «الحزب الاشتراكى المبارك».

يدعونا لهذا القول إنه بينما لقيت أحزاب شديدة الهامشية تأييدًا من الصحافة الموالية للخديو وللإنجليز فأخلت لها أعمدتها، وأثارت المناقشات حولها، وتسقطت سائر أخبارها، فإن تلك الصحافة قد تجاهلت تمامًا حزب الدكتور جمال الدين.

على الجانب الآخر فإن سلطات الاحتلال تجاهلت فى وثائقها كل ما يمت لهذا الحزب بصلة.

المصدر الأساسى، وإن لم يكن الوحيد، الذى يستقى منه الباحثون معلوماتهم عن «الحزب الاشتراكى المبارك» هو كتاب المستر ج. ألكسندر، الذى كان فى مصر خلال تلك الفترة من الحياة الحزبية، تحت عنوان «الحقيقة حول مصر».

ولا تفسير لهذا الموقف إلا على ضوء الاعتبارات الآتية:

١ - إن الجو العام فى مصر وقتذاك كان يسمح، وبإلحاح، أن يلقى مثل هذا الحزب نجاحًا كبيرًا، فقد نشط فى تلك الفترة العمل النقابى بشكل لم يحدث من قبل، فمن نقابة «لفافى السجائر»، إلى مجموعة «فعلة المبانى» التى عقد أبناؤها اجتماعًا كبيرًا فى حديقة الأزبكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ تردد فيه القول إن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية»، ثم ساروا فى مظاهرة بالشوارع يهتفون «جعانين يافندينا»، إلى مجموعات عمال المطابع، وعمال عنابر بولاق، وعمال ورش القلعة، وعمال الترام الكهربائى، وكان هذا النجاح المحتمل مصدر توجسات لسائر أطراف العمل السياسى.

٢ - إن مجموعات المثقفين من أبناء «حزب الأمة» الذين كتبوا كثيرًا عن الاشتراكية لم يكونوا على استعداد لتجاوز حدود الكتابة إلى العمل التنظيمى، فقد كانوا عند هذه النقطة «من أصحاب المذاهب الكتابية» على حد التعبير الذى شاع بين المنتمين للأحزاب فى تلك الفترة. ولعلها آفة ظلت تلازم العمل الاشتراكى منذ ذلك الوقت المبكر، وهى أن «الاشتراكية» كانت ترفًا للمثقفين أكثر مما كانت نهجًا للكادحين.

٣ - إن الدكتور حسن جمال الدين قد اختار الميدان الخطأ لنشر دعوته وتأليف حزبه، فهو بدلا من أن تكون المدينة المصرية وجموع تنظيمات العمال الجديدة ميدانه توجه إلى الريف اقتناعًا منه أن المطحونين الحقيقيين فى مصر هم الفلاحون، ورغم صحة هذا الاقتناع فإن أبناء الريف المصرى لم يكونوا مهيئين لاستيعاب أى فكر اشتراكى.

وقد انصبت المواد الثلاث عشرة التى تضمنها برنامج «الحزب الاشتراكى المبارك» على الفلاحين، فطالب بتحسين أحوالهم، وحصولهم على نصيب من عائد الأرض، ومنح معاشات للعجزة والمرضى منهم، كما طالب بتقنين العلاقة بين الملاك والفلاحين فلا يجبر الأولون الآخرين على العمل فوق طاقتهم، وحق الفلاحين فى الشكوى من سوء معاملة الملاك، وفحص السلطان لحالات «الشراكة» بين الجانبين.

ويلاحظ هنا أن برنامج الحزب لم ينظر إلى «الاشتراكية» على أساس برنامج مستكمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصرى وإنما اتخذها من زاوية إنسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذرى، وذلك فى داخل إطار الريف. ولا شك أن غلبة هذه الدوافع هى التى دعت الدكتور جمال الدين إلى تسمية حزبه بالمبارك.

ثم إن محاولات مؤسس الحزب لوضع اشتراكيته موضع التطبيق كانت أقرب إلى محاولات فردية منها إلى عمل سياسى منظم، فهو قد نزل إلى الشرقية داعيًا الفلاحين للانضمام إليه. وفى محاولته لضم هؤلاء اتبع

أسلوب الإقناع الفردى، أو تقديم مد يد العون المادى لبعضهم، وهو فى هذا الأسلوب لم يعتمد سوى على نفسه، ومهما كانت قدرته على الإقناع أو حجم المال الذى يستطيع إنفاقه على هؤلاء فإنها أخيرًا كانت محصورة فى شخصه.

ويمكن فى نهاية هذا الاستعراض الوجيز «للحزب الاشتراكى المبارك» القول بأن الدكتور حسن جمال الدين لم يكن على مستوى دعوته، وإن كان ذلك لا يحرمه فضل المحاولة الأولى فى إخراج الاشتراكية من حيز النظرية إلى نطاق الدعوة لتطبيق النظرية، بل أكثر من ذلك السعى للقيام بجانب من هذا التطبيق، رغم ما كان فى الدعوة وفى السعى من قصور حاولت أن تتلافاه التنظيمات الاشتراكية فى التجارب الحزبية التالية.



التجربة الثانية
١٩١٩-١٩٥٣

- رصد المتغيرات.
- الوفد من الثورة إلى الثروة.
- الوفد والمنشقون.
- الحزب الوطني - أسير التاريخ.
- .. وللملوك أحزابهم.
- الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب.

الفصل السادس

رصد المتغيرات
١٩١٩ـ١٩٥٣

ما أعقب «الثورة العرابية» من احتلال بريطانى لمصر عام ١٨٨٢ أجهض «حياة حزبية» كانت فى مرحلتها الجنينية، وأجل مولد هذه الحياة لربع قرن كامل (١٩٠٧).

على النقيض من ذلك أنجبت «ثورة ١٩١٩» ما يمكن توصيفه «بحياة حزبية» مستكملة القسمات متدفقة الحيوية.

وهناك أكثر من تفسير لذلك الإنجاز الذى ميز ثورة ١٩١٩ فى تأثيراتها الحزبية عن سابقتها المعروفة بالثورة العرابية.

١ ـ الاختلاف بين طبيعة الثورتين، فبينما كانت الثورة العرابية عسكرية بالزعامة وبالمواجهة الأساسية، كانت ثورة ١٩١٩ شعبية بالمبادرة والمسيرة، وكان محتمًا أن تفرز مثل هذه الطبيعة منظمات شعبية تعبر عنها، وكانت الأحزاب التجسيد الأمثل لهذه المنظمات.

٢ ـ ومن الاختلاف بين طبيعة الثورتين إلى الاختلاف بين نتائجهما، فثورة ١٨٨٢ أعقبها الاحتلال البريطانى للبلاد، بكل مردوداته الإحباطية،

بينما انتهت ثورة ١٩١٩ بإلغاء الحماية البريطانية على البلاد وإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدور دستور ١٩٢٣، وهى نتائج إيجابية يقينًا بالمقارنة بنتائج الثورة الأولى، ويكفى تبيانًا لبعض هذه النتائج أنها قننت لأول مرة العلاقة بين الأحزاب والسلطة، وهو أمر لم يكن واردًا فى التجربة الحزبية الأولى.

٣ ـ يرجع كفة تجربة ما بعد ثورة ١٩١٩ أنها نشأت وورائها «ماض حزبى» استمدت منه بعض زادها على عكس سابقتها التى كانت بلا ماض تقريبًا.

والماضى لم يخلف فقط استمرار «الحزب الوطنى» خلال التجربة الثانية، أو استمداد حزب آخر، وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة. أهم من ذلك أن الماضى قد خلف ممارسات استرشد بها حزبيو التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أو متعلقة بالأداء.

وقد تميزت الحياة الحزبية التى أعقبت ثورة ١٩١٩، أو ما نسميه بالتجربة الثانية «بطول العمر» بينما لم يتجاوز عمر تجربة ما قبل الحرب الأولى السنوات السبع بلغ عمر التجربة الثانية أربعة وثلاثين عامًا بالتمام والكمال، وكان معنى ذلك أن عمر تجربة ١٩١٩ ـ ١٩٥٣ قد بلغ نحو خمسة أمثال تجربة ١٩٠٧ ـ ١٩١٤.

وإذا كان هذا «العمر الأطول» قد أتى بنتيجة لما أشرنا إليه من أفضلية ظروف التجربة الثانية، فإنه فى الوقت نفسه قد خلف آثارًا لا يمكن تجاهلها. على المستوى الخارجى، فقد شهدت الفترة متغيرات دولية واسعة، كانت ذات تأثير مختلف على التجربة الحزبية الثانية، ويكفى فى هذا الصدد عقد مقارنة بسيطة يتضح منها أن الحزب الوطنى باعتباره الممثل الأساسى للتجربة الحزبية الأولى قد خرج بالقضية الوطنية

ليعرضها على أوروبا، بينما نلاحظ فى خلال التجربة الثانية أن أوروبا هى التى قدمت بأفكارها إلى مصر مما بدا فى التنظيمات الحزبية التى تأثرت بالتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى، أو التجارب الفاشية فى كل من إيطاليا وألمانيا.

أما على الصعيد الداخلى فقد أتاحت السنوات الطويلة الفرصة لتغييرات اجتماعية كان من الضرورى أن يكون لها انعكاساتها على تركيب الأحزاب القديمة أو تكوين الأحزاب الجديدة، ثم على حركة الأحزاب عمومًا، قديمها وجديدها.

معنى ذلك أنه قد أسهم فى صياغة التجربة الحزبية الثانية، فى تقديرنا أمران أولهما: العلاقة بثورة ١٩١٩، والثانى: طول التجربة النسبى، مما يدعو إلى متابعتها من خلالهما.

مواليد: ١٩١٩

العلاقة البنوية بين غالبية أحزاب التجربة الثانية وبين ثورة ١٩١٩ كانت ظاهرة إلى حد شكلت معه معلمًا أساسيًا من معالم الحقبة السياسية.

ونبدأ «بالوفد» أكبر أحزاب المرحلة وأكثرها اتصالاً بالثورة بحكم نشأته فى أحضانها، ولنا هنا ملاحظة مؤداها أن أحداث الثورة هى التى صنعت الوفد أكثر مما صنعها.

توضيحًا لهذه الملاحظة فإنه كان مفروضًا عندما بدأ التفكير فى الوفد أنه هيئة مؤقتة تتشكل للذهاب إلى باريس وعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح الذى انعقد لتسوية شئون عالم ما بعد الحرب، ولم يكن هذا الوفد حزبيًا، كما أنه لم يتكون على هيئة حزب.

وتنتفى الصفة الحزبية إذا علمنا أن الرجال الثلاثة «زغلول وشعراوى وعبد العزيز فهمى» الذين تصدوا للقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مع المندوب

السامى فى القاهرة قد قاموا بذلك بصفتهم أعضاء فى الجمعية التشريعية التى توقفت جلساتها مع إعلان الحماية، وليس بصفة حزبية.

ثم إنه لما تكون الوفد، وكانت غالبية أعضائه فى البداية من حزب الأمة، سعت زعامته إلى ضم عناصر من الحزب الوطنى، بالإضافة إلى عناصر من الأقباط، حتى يكون ممثلاً للأمة ووكيلاً لها، لا ممثلاً لحزب بعينه.

يؤكد أيضًا العزوف عن «التكوين الحزبى» أن الوفد قد استمر بعد ذلك بدون «برنامج» وتبدو أهمية هذا المعلم الحزبى بملاحظة أن بعض أحزاب التجربة الأولى كانت تصدر برامجها قبل أن تتكون، وأحيانًا كانت تصدر برامجها دون أن تتكون «!» بمعنى أن برنامج الحزب كان ركنًا أساسيًا لتكوين الحزب.

رغم ذلك فإن تطورات الثورة وتشكيل لجان الوفد قد أدى فى النهاية إلى تحوله إلى حزب سياسى مما يؤكد المقولة التى حرصنا على إثباتها فى بداية الملاحظة، وهى أن ثورة ١٩١٩ هى التى أنجبت حزب الوفد أكثر مما صنع الوفد مجريات الثورة.

وإذا كان الوفد من مواليد ١٩١٩ فقد ظلت سائر الأحزاب التى انشقت عنه تتبارى فى إثبات نسبها للثورة. بل وأكثر من ذلك تسعى إلى التأكيد على أن علاقتها بما حدث عام ١٩١٩ أقوى كثيرًا من علاقة الوفد.

والمتتبع لتطورات الخلاف بين المجموعة التى أسست «حزب الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢ وبين سعد زغلول يتبين بسهولة هذه الحقيقة، ففى فترة الخلاف الأولى فى لندن بدا كأن «سعد» هو الذى خرج من الوفد وليس هؤلاء، ثم إن عدد المنضمين «لعدلى يكن» كان أكبر من عدد الذين بقوا مع سعد زغلول، وبالتالى فقد كان لهؤلاء أسبابهم فيما رأوه من أن ما حدث كان رفضًا من جانب غالبية الوفد لاستبداد رئيسه، وهم

بالتـالى ظلوا يرون أصـالة تمـثيلهم للأمـة ممـا بدا مع نشـوء فكرة قـيـام الحزب الجديد.

فـفى ٣٠ أغسطس عـام ١٩٢١، تلقى أحـد أعـضـاء الوفـد الذى كـان يرأسـه عـدلى يكن فى لندن، وهـو عـبـد اللطيف المكبـاتى، برقـيـة من عبدالعزيز فهمى ورفاقه، الذين كانوا فى القاهرة، تدعوه إلى العودة إلى مصـر لأنهم بصـدد «تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد» بمعنى آخـر أن حـزب الأحـرار الدسـتوريين مع بروز فكرة نشـأته حـرص رجاله على إثبات نسبهم لعام ١٩١٩.

ومن الأحرار الدستوريين إلى «الهيئة السعدية» التى تشكلت أواخر عام ١٩٣٧، ويتـأكد إصـرار قيادة الحـزب الجديد على تـأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩، من أن زعيميه «أحمد ماهر والنقراشى» كانا من الجهاز السرى للثورة، ومن حرص أحد هـذين الزعيمين، محـمود فهمى النقـراشى، على إبراز صلة القـربى بينه وبين زعـيم الثورة سـعـد زغلول، ومن التمـسك بأن ينسب الحزب الجديد لهذا الزعيم حتى تسمى «بالهيئة السعدية» وتسمى أعضاؤه بالسعديين، وبينمـا تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع مــا بين الوفــد وبين ١٩١٩ من أواصــر فــســمــوا الوفــديين «بالنحاسيين»! نسبه إلى «مصطفى النحاس» الذين خرجوا على زعامته، وكأنما أرادوا القـول إنهم لم يخـرجـوا عن ثورة ١٩١٩ وإنمـا انشـقـوا على زعامة خرجت عن مبادئها.

لم يشـذ عن نفس النهج رجـال الانشـقـاق الأخـيـر الذين خـرجـوا عـام ١٩٤٣ عن الوفد، بزعامة سكرتير الحزب العتيد «مكرم عبيد» فمن ناحية بدا حـرص الرجل على تأكيـد نسـبـه لعـام ١٩١٩ من اسـتـمـرار التـمـسك بالتسمية التى ظلت تطلقها عليه دوائر الوفد طوال الحقبة السابقة. «ابن سعد البكر».. ومن ناحية أخرى جاءت التسمية التى أطلقها مكرم ورجاله على أنفسهم معبرة عن نفس الاتجاه.. «الكتلة الوفدية».

ورغم أن فترة التجربة الحزبية الثانية قد عرفت أحزاب لا تنتسب لثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطنى، أو الأحزاب الملكية «الاتحاد والشعب» أو الجماعات الأيديولوجية «الإخوان - الماركسيون - مصر الفتاة» فإن مواليد عام ١٩١٩ ظلوا يلعبون الدور الأساسى فى الشارع السياسى المصرى حتى عام ١٩٣٦ على الأقل، كما استمروا الممثلين الأساسيين للأحزاب فى مؤسسات السلطة «البرلمان والوزارة» باستثناء عهد صدقى الذى امتد بين عام ١٩٣٠ و١٩٣٤، مما يشكل المعلم الثانى من معالم تأثير ثورة ١٩١٩ على التجربة الحزبية الثانية.

الحزبية والسلطة:

باستثناءات قليلة جدًا كان تركيب الوزارة والبرلمان المصريين ابتداء من وزارة زغلول الأولى «يناير ١٩٢٤» إلى وزارة النحاس الأخيرة «يناير ١٩٥٢» تركيبًا حزبيًا وهو أمر يختلف كلية عن التجربة الحزبية الأولى حيث كانت العلاقة بين الأحزاب والسلطة غائبة بشكل يكاد يكون كاملاً.

فباستثناء وزارة توفيق نسيم الثالثة «نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦» ووزارة على ماهر الأولى «يناير - مايو ١٩٣٦» ووزارة حسين سرى الرابعة «نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠»، لم تتشكل وزارة واحدة دون أن تكون وزارة حزبية بالكامل، أو بداخلها تمثيل حزبى قوى.

ويبدو مدى قوة الأساس الحزبى فى تشكيل الوزارات من ملاحظة مهمة، وهى أن الوزارات التى تشكلت دون هذا الأساس سعت إلى اختلاقه.

يقدم المثل على هذا وزارات العهد الزيورى «١٩٢٤ - ١٩٢٦» ووزارات عهد صدقى «١٩٣٠ - ١٩٣٤».

وزارة «أحمد زيور» الأولى تشكلت من رجال الملك ومن حزب الأحرار الدستوريين وبعد شهر ونصف فقط من التشكيل تسارع المجموعة الأولى

فى الوزارة، وبناء على إيحاءات ملكية، إلى إقامة حزبها الذى عرف باسم «حزب الاتحاد» حتى يتوفر لها قوامها الحزبى.

وتتكرر نفس الظاهرة بعد أقل من خمسة أشهر من انقلاب صدقى حين قام فى نوفمبر عام ١٩٣٦ بتأسيس «حزب الشعب» على نفس النمط تقريبًا الذى ظهر به «حزب الاتحاد».

نفس الظاهرة عرفتها البرلمانات المصرية، فبامتداد الحقبة إما «لا برلمان» فى فترات تعطيل الحياة النيابية، وإما «برلمان حزبى» بغض النظر عن تركيبته الحزبية سواء كان برلمان ذا أغلبية وفدية، أو برلمانًا انعقدت أغلبيته للأحزاب المناهضة للوفد «من المنشقين أو الأحزاب الملكية» أو برلمانًا غلبت عليه روح الائتلاف الحزبى كما حدث فى الفترة بين العودة للحياة البرلمانية بعد سقوط عهد زيور عام ١٩٢٦ وبين تعطيلها مرة أخرى بقيام عهد «اليد الحديدية»، الذى يقترن باسم محمد محمود عام ١٩٢٨.

وقد ترتب على هذه العلاقة العضوية بين الأحزاب وبين مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية مجموعة من النتائج أثر بعضها على الأحزاب نفسها، وأثر بعضها على البرلمان، وأثر بعضها الأخير على الوزارة.

أما «الأحزاب» فقد تأثرت فى جانبين أولهما: بظهور أحزاب جديدة حاول «قصر عابدين» من خلالها الاستيلاء على البرلمان والوزارة، وقد تمثل هذا فى «حزب الاتحاد» الذى تأسس عام ١٩٢٥، و«حزب الشعب» الذى تشكل بعد ذلك بخمس سنوات، وهى الأحزاب التى اصطلح على تسميتها بالأحزاب الملكية.

الجانب الثانى من التأثير بدا فى أن أشهر الانشقاقات عن الوفد كان ميدانها مؤسسة من مؤسسات السلطة، فقد كان إخراج «محمود فهمى النقراشى» وزير المواصلات من الوزارة النحاسية الرابعة التى أعيد تأليفها فى أول أغسطس عام ١٩٣٧ توطئة لانشقاق الجماعة التى أسست «الهيئة

السعدية» بعد ذلك بشهور قليلة، ثم إن استبعاد «مكرم عبيد» من الوزارة النحاسية السادسة التى أعيد تشكيلها فى ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ كان خطوة أساسية فى طريق الانشقاق أدى إلى إنشاء «الكتلة الوفدية».

ومن التأثير على الأحزاب إلى التأثير على «البرلمان» وقد أدى تحزيب البرلمان إلى مجموعة من الظواهر الشديدة التراوح، بعضها إيجابى وأغلبها سلبى.

فقد اتخذ البرلمان المصرى، خاصة فى مجلس النواب، الشكل المعروف للحياة النيابية من حيث وجود أغلبية ومعارضة، وقد صدر ذلك الشكل من منطلقات حزبية، وهى ظاهرة إيجابية.

عرف البرلمان المصرى أيضًا ما عرفته البرلمانات العريقة من مناقشات وأسئلة واستجوابات، وكانت تتم جميعًا فى إطار حزبى، كما عرفت المجموعة البرلمانية التى تشكلت على أساس الانتماء الحزبى، وهى ظاهرة إيجابية أخرى.

بالمقابل فقد تعددت الظواهر السلبية والتى نتجت أساسًا من تبرم الملك والإنجليز بالممارسات الديمقراطية.

من هذه الظواهر ما عمد إليه قصر عابدين، بمباركة من قصر الدوبارة، من تعطيل الحياة البرلمانية، وحدث هذا مرتين فى عهد الملك فؤاد، أولهما فى عهد زيور «١٩٢٤ - ١٩٢٦» وثانيتهما فى عهد محمد محمود «١٩٢٨ - ١٩٢٩»، حتى يتخلص من الأغلبية التى انعقدت للوفد فى البرلمانات السابقة، منها ثانيًا تغيير الدستور فيما جرى عام ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار ما عرف بدستور صدقى ليضمن قيام برلمان يتمتع بأغلبية من رجال الأحزاب الموالية للملك.

منها ثالثًا ما عمد إليه «قصر عابدين» من حل البرلمانات التى تمتعت بأغلبية حزبية لا يرضى عنها فيما تكرر بشكل يكاد يكون ثابتًا بامتداد التجربة البرلمانية بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٢.

منها أخيرًا التقليد الذى ساد بتدخل الإدارة فى الانتخابات، وكان التدخل «بالضغوط» مبكرًا منذ ممارسة إسماعيل صدقى وزير الداخلية فى وزارة زيور لها فى ثانى انتخابات برلمانية «١٩٢٥» أو التدخل «بالتزوير» والذى افتقد أية درجة من الحياء فى أول انتخابات تجرى فى عهد الملك فاروق «١٩٣٨»، ومثل هذا التدخل كان مقصودًا به استبعاد أحزاب بعينها ومنح أحزاب أخرى أغلبية لا تستحقها، وتكفى الإشارة هنا إلى أن كلا من رئيس الوفد «النحاس» وسكرتيره «مكرم عبيد» قد سقطا فى انتخابات ١٩٣٨.

وتميزت التجربة الحزبية الثانية، كما سبق التنويه، بالعمر الطويل «٣٤سنة» مما جعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات التى حدثت على هذا المدى الزمنى، خارجية كانت أو داخلية، مما يستوجب تتبع هذا التأثير.

المتغيرات العالمية ومعطياتها:

ثلاثة أحداث عالمية كبرى وقعت فى السنوات الأولى من التجربة الحزبية الثانية فى مصر وأثرت فى مسيرة هذه التجربة. أولها ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا وما ترتب عليها من ظهور أول دولة شيوعية فى العالم، وثانيها استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢ وما استتبعة من تعاظم موجة المد الفاشى فى أوروبا ثم فى أنحاء أخرى من العالم، وثالثها إلغاء الخلافة على أيدى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ وما تمخض عنه من ردود فعل فى العالم الإسلامى على وجه الخصوص.

انعكس أثر الحدث الأول فى تكوين «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢٠ وتمثيله فى «المؤتمر الشيوعى الرابع» الذى انعقد فى موسكو، ثم ما تلا ذلك من تغيير الاسم إلى «الحزب الشيوعى المصرى» فى ديسمبر ١٩٢٢ واعتناقه لمبادئ الكومنترن التى نادى بها لينين.

ويبدو تأثر التنظيمات الشيوعية فى مصر، سواء كانت أحزابًا معلنة أو تجمعات سرية، بما يجرى فى الاتحاد السوفيتى، من أن نشاط هذه

التنظيمات قد ارتبطت بسياسات الدولة الاشتراكية الأم. فالتواكب ظاهر بين تلك السياسات وبين ارتفاع موجات مد هذا النشاط أو انحسارها.

ففترة نشاط الحزب الاشتراكى فى مصر بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٤ قد واكبت الفترة اللينينية، أو فترة الدعوة «المثورة العالمية» من جانب الدولة الاشتراكية الأولى.

نفس التواكب ملحوظ بين الانتصارات التى أحرزها الاتحاد السوفيتى على النازى خلال الحرب العالمية الثانية واتساع العالم الاشتراكى فى أعقابها وبين الموجة الثانية من موجات مد النشاط الشيوعى فى مصر، وإن غلب عليه فى هذه المرحلة الطابع السرى.

الحدث الثانى المتمثل فى انتشار الفاشية، فكرًا وسياسة ونظامًا فى أوروبا، خلف أثره بقيام «جماعة مصر الفتاة» عام ١٩٣٣ وهو عام استيلاء النازيين على السلطة فى ألمانيا.

فإذا كان التطرف القومى الركيزة الأساسية من ركائز الفكر الفاشى فإن «مصر الفتاة» قد تطرفت فى هذا السبيل حتى أنها دعت المنضمين إليها للتعصب لقوميتهم «إلى حد الجنون» وأن تكون غايتهم «أن تصبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام».

وإذا كانت جماعات الميليشيا، أو أصحاب القمصان الملونة، الإطار الأساسى الذى تحركت داخله الأنظمة الفاشية، فإن تنظيم «أصحاب القمصان الخضراء» قد خلق نفس الإطار الذى تحركت داخله جماعة مصر الفتاة.

يبقى «الإخوان المسلمون» ويتفق الذين أرخوا لحركتهم أن سببًا من أهم أسباب تكوين الجماعة كان «إلغاء الخلافة» من جانب الحكومة التركية عام ١٩٢٤، وما استتبع ذلك من فصل الدين عن الدولة من جانب أتاتورك، وتزايد الاتجاهات العقلانية فى مصر والتى سببت فى معارك

متعاقبة خلال العامين التاليين.. معركة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذى وضعه الشيخ على عبد الرازق والصادر عام ١٩٢٥، تلتها معركة كتاب «الشعر الجاهلى» الذى ألفه طه حسين والصادر عام ١٩٢٦م.

ويؤكد الاستعراض السابق أن أثر «المتغيرات العالمية» على التجربة الحزبية الثانية قد تركز فى الجماعات ذات الطابع الأيديولوجى وهو أمر طبيعى بحكم أن العقائد ذات طابع عام، إسلاميًا كان أو عالميًا، على عكس الحال مع الأحزاب التى جعلت القضية الوطنية شاغلها الأول والأخير، وبالتالى كانت أقل تأثرا بما يجرى فى العالم من دعاوى عقيدية، بل يمكن الذهاب إلى ما هو أكثر من ذلك بملاحظة أن تلك الأحزاب قد عادت الجماعات العقيدية ونفرت من تنظيماتها وتشككت فى سياساتها ونواياها.

يبقى تحفظ أخير وهو أن المتغيرات العالمية مهما بلغت خطورتها لا تصنع أحزابًا أو جماعات سياسية دون أن تسبقها تغييرات داخلية على نفس مستواها، ولاشك أن هذه التغييرات هى التى أدت إلى دخول عناصر جديدة فى العمل الحزبى كانت بمثابة الدماء التى جرت فى عروق الجماعات الأيديولوجية وغيرها من التنظيمات الحزبية.

وافدون جدد:

الأعيان والأفندية، أو كبار الملاك والمثقفون كانوا الركيزتين الاجتماعيتين اللتين قامت عليهما التجربة الحزبية الأولى، وقد استمرت هاتان المجموعتان تلعبان دوراً قياديًا خلال التجربة الثانية، غير أن العمل الحزبى، خاصة بالنسبة للتنظيمات الأيديولوجية، قد عرف شرائح اجتماعية جديدة لم تسهم بدور ملحوظ فى هذا العمل من قبل.

بالنسبة «لكبار الملاك» وهم من كانت تتجاوز ملكيتهم المائة فدان، تشير الإحصاءات إلى زيادة عددهم من ١٧٩١ مالكًا عام ١٩١٤ إلى ١٤٥٤ مالكا عام ١٩٤٥، أى بنسبة وصلت إلى ٦٣٩ فى المائة.

ومع ا لزيادة فى الحجم عرفت هذه الطبقة تغيرات نوعية كان أظهرها الاشتغال فى تجارة القطن، ويقدم آل فرغلى وآل يحيى نموذجًا لذلك، والاشتغال فى الأعمال المالية، ومعلوم أن مؤسسى «بنك مصر» الأساسيين كانوا ثمانية من كبار الملاك، أما صناعات الغزل والنسج فقد كان لهم فيها الدور الأكبر، وتكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مجموعة من هؤلاء أسست خلال عام ١٩٢٧ وحدة ثلاث شركات، مصر للكتان ومصر لنسج الحرير ومصر لغزل ونسج القطن.

كان معنى ذلك أن طبقة الأعيان قد نمت كمًا وكيفًا مما انعكس على إسهامها فى التجربة الحزبية الثانية وأعطى لهذا الإسهام سمات خاصة.

سمة أولى: حاز هؤلاء النصيب الأكبر من عضوية مجالس إدارات الأحزاب البرلمانية، سواء كان الوفد، أو الأحزاب المنشقة، أو الأحزاب التى ألفها مناصرو الملك.

سمة ثانية: حرصت بعض عائلات كبار الملاك على أن يكون لها ممثلون فى أكثر من حزب من الأحزاب الكبيرة، وذلك حتى لاتضار فى مصالحها نتيجة لانتقال السلطة من حزب لآخر.

سمة ثالثة: تنقلت بعض الشخصيات من كبار الملاك من حزب لآخر جريًا وراء تحقيق المصالح، وقد بلغت تنقلات بعضهم أربع مرات فى فترة لاتتجاوز السنوات الست «صالح لملوم وسيف النصر موسى بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣١».

سمة رابعة: بالرغم من أن الجماعات الأيديولوجية «الإخوان المسلمون، مصر الفتاة، الماركسيون» لم تكن من الأحزاب التى لعب فيها الأعيان دوراً ملحوظاً، غير أنه تواجد شكل ما من العلاقات بينها وبين بعض عناصر هذه الطبقة. فيذكر الذين أرخوا لحركة الإخوان مؤسسها كان يتصل ببعض الأعيان فى مرحلة الإسماعيلية، أما «مصر الفتاة» فالعضو الوحيد الذى دخل مجلس النواب ممثلا لها، كان من كبار الملاك، يبقى الماركسيون

وقد انضم إلى صفوفهم عدد من المثقفين من أبناء كبار الملاك، ناهيك عن تعاطف أحد الباشوات معهم حتى أطلقت الصحف عليه الباشا الأحمر.

بالنسبة «للمثقفين» فقد أصابتهم نفس الزيادة الحجمية والنوعية.

فما يتصل «بالحجم» ودون الحاجة للعودة إلى الإحصاءات تكفى الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت ظهور ثلاث جامعات، بدءًا بالجامعة المصرية التى عرفت بعد ذلك باسم جماعة فؤاد الأول والتى تأسست عام ١٩٢٥، ومرورًا بجامعة فاروق الأول بالإسكندرية ووصولا إلى جامعة إبراهيم باشا الكبير التى عرفت فيما بعد باسم جامعة عين شمس، والتى تأسست عام ١٩٥٠ وكانت تلك الجامعات ميدانًا من أهم ميادين ممارسة النشاطات الحزبية، والاقتتال الحزبى أيضًا.

وقد أدى التوسع فى التعليم، خاصة التعليم الجامعى، إلى انخراط فئات جديدة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة فى المؤسسات التعليمية الجديدة، ومن هؤلاء خرجت أغلبية الشباب التى أسست الأحزاب الأيديولوجية، فمثلا كان أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ابن كاتب حسابات، وكان آخر من مؤسسى نفس الجماعة ابن جاويش فى البوليس. كما كان معلومًا أن أعضاء الخلايا الماركسية التى تكونت فى الجامعة خلال فترة الحرب قد انتموا فى أغلبهم لنفس الشريحة الاجتماعية، كذا الطلاب من الإخوان الذين نما عددهم فى الجامعة على نحو ملحوظ فى فترة ما بعد الحرب.

من المثقفين أيضًا «أصحاب المهن الحرة» وكان المحامون أكثرهم تسيسًا، وبالتالى أكثرهم إسهاما فى العمل الحزبى، وكان هؤلاء قد شكلوا نقابتهم عام ١٩١٢ والتى أصبحت منذ ذلك الوقت مركزا من أهم مراكز العمل الحزبى، وقد كانت انتخابات النقيب مناسبة حزبية مهمة للتنافس وإن ظل الوفد يفوز بالمنصب.

ومع هاتين المجموعتين اللتين شاركتا فى التجربتين عرفت التجربة الثانية مجموعات أخرى وفدت إليها وأسهمت فى إثراء العمل الحزبى بها.

من هؤلاء الوافدين «الحرفيون وصغار التجار» وقد نجح «الشيخ حسن البنا» فى استقطاب أعداد قليلة من هذه الشرائح الاجتماعية إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد عمد فى هذا إلى أساليب التأثير الشخصى جنبًا إلى جنب مع وسائل الإقناع الدينى.

منهم أيضًا «العمال» وكان من البديهى أن يكون هؤلاء الهدف الرئيسى للأحزاب الاشتراكية والتجمعات الماركسية التى عرفتها مصر فى تلك الفترة.

ومعلوم أن الحزب الاشتراكى المصرى، والذى تسمى بالحزب الشيوعى المصرى، هو الذى قاد حركة الاعتصام التى قام بها العمال المصريون عام ١٩٢٤، ومعلوم أيضًا أنه من أول التنظيمات الماركسية التى تأسست فى أواخر الحرب الثانية «١٩٤٥» كان «طليعة العمال» الذى تشكل من عدد من المثقفين والقيادات العمالية.

وتقديراً لأهمية دور العمال فى الحركة الحزبية نجح الوفد خلال العشرينيات فى إقامة تنظيمات لهم تحت كنفه، وهى التنظيمات التى تولى مسئوليتها عبد الرحمن فهمى القطب الوفدى المشهور، غير أن الطريف فى الأمر المحاولة التى أدت إلى إنشاء ما عرف «بحزب العمال» برئاسة أحد أبناء الأسرة المالكة، النبيل عباس حليم، وبالرغم مما فى ذلك العمل من مفارقة فإنه يدل على مدى شعور سائر الأطراف المعنية بالعمل الحزبى بأهمية دور الطبقة العاملة فيه.

عمومًا فإن إسهام كل هذه «القوى الاجتماعية» القديمة منه والجديدة، فى التجربة الحزبية الثانية قد أفرد لهذه التجربة مكانة متميزة فى التاريخ المصرى المعاصر.



الفصل السابع

الوفد من
الثـورة إلى الثـروة

الوفد وليد ثورة ١٩١٩، وبالتالى فقد كان حزب شتى القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التى انخرطت فيها، ملاك أراض ومثقفون وعمال وفلاحون، أعضاء أغلب أحزاب التجربة الأولى، أقباط ومسلمون، وقد نتج عن هذه العلاقة العضوية أن كان الوفد مع نشأته «تجمعًا وطنيًا» أكثر منه «حزبًا سياسيًا».

وقد استغرق التحول من «التجمع» إلى «الحزب» أكثر من خمس سنوات، كما خلقت ظروف الولادة بصماتها على الزعامة والتنظيم.

والتحول إلى الحزب قد جرى فى ٢٦ إبريل عام ١٩٢٤ بعقد اجتماع لأعضاء الوفد فى مجلس النواب من أجل وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية.. وقد اتفق فى هذا الاجتماع على أن يكون اسم الحزب «هيئة الوفديين» وأن يكون له ناد باسم «النادى السعدى»، كما اتفق على تكوين لجنة تنفيذية من النواب الوفديين ومن ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية التى اجتمعت فى ٢٧ مايو عام ١٩٢٤ ووافق أعضاؤها بالإجماع على فكرة إنشاء النادى السعدى ومشروع قانون الهيئة التنفيذية.

ومن خـلال هذه الخطوات تم تحـول الوفـد إلى حـزب سـيـاسـى من الناحية الواقعية وإن لم يضع برنامجًا له.

وبينما تأخرت ولادة الحزب كل ذلك الوقت فقد كانت ولادة الزعيم من وسط أحداث الثورة سابقة على ولادة الحزب. وقد نتج عن ذلك أن جاء تكوين الحـزب وليدًا لإرادة الزعـيم، فاجـتـمـاع ٢٦ إبريل وإن كان قـد دعـا إليه «حمـد البـاسل» وكيل الوفـد، فإن هذه الدعوة قد وجهت بإيحاء من سعد زغلول نفسه.

نتيجة أخرى بدت فى المكانة العريضة التى احتلها رئيس الحـزب حتى وصفت الوثائق البـريطانيـة سـعـد زغلول « بعـمـلاق العـمـالقـة»، وسمى الوفديون سعد «بنبى الوطنية»، كما تمتع مع النحاس بألقاب «زعيم الأمة» و«الرئيس الجليل»، وسمى مكرم النحاس «بالزعيم المقدس»، أكثر من ذلك ففى أعقاب وفاة سعد كان النحاس عندما يذكر اسمه يردفه بـ «رضى الله عنه».

وليس بالنعوت والتسميات فقط وإنما بالصلاحيات أيضًا، فقد نص قانون الحـزب على أن الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحـافظ على نظامـه، ويشـرف على أعـمـال لجـانه وسكرتيـريتـه وأمـانة صندوقـه والموظفين. كما أعطى القانون الرئيس حق دعوة الوفد للاجتماع والبت فى القـرارات العاجلة وترجيح الجانب الذى ينضم إليه فى حالة تساوى الأصوات. وأخيرًا حظر القانون على أعضاء الوفد الإدلاء بأحاديث عامة باسمه قبل عرضها على الرئيس.

ثم إنه ليس بالنعوت والتسميات أو بالصلاحيات وإنما بالمواقف كذلك، فقد عرفت حقبة رياسة سعد الانشقاق الكبير مع أنصار عدلى الذين كونوا أغلبيـة الوفـد، رغم ذلك ظل سـعـد هو الوفـد، وفى حـقـبـة رياسـة النحـاس حـدثت الانشـقـاقـات الـثـلاثة (١٩٣٢، ١٩٣٧، ١٩٤٢) وتصـور القـائمـون بكل منهـا أنهم يتـخلصـون بانقـلاباتهم من رئيس الوفـد؛ فبـقى النحاس وخرجوا هم.

ومن خلال الثورة، ومن خلال الرئيس، تمتع الوفد بتنظيم لم يتمتع به أى حزب من أحزاب التجربة.

ونترك للتقارير السرية لدار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة تقييم هذا التنظيم، فقد جاء فى تقرير مؤرخ فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ يقيم نتائج أول انتخابات جرت لبرلمان مصرى، «السبب الأساسى لفوز الزغلوليين الساحق فى الانتخابات تنظيمهم فى لجان ولجان فرعية سواء فى المدن أو فى الريف، وهو تنظيم لايحظى به أى حزب آخر».

وتبدو أهمية هذا التنظيم فى أنه كان يصطنع لكل مرحلة ما يناسبها، فالجهاز السرى كان من أهم أجهزة الوفد خلال مرحلة الثورة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤)، وجماعة «القمصان الزرقاء» انبثقت عن الحزب الكبير كجماعة ميليشيا، لمواجهة جماعة «القمصان الخضراء» التابعة لمصر الفتاة، والتى حاول خصوم الوفد استخدامها لضربه (١٩٣٣ ـ ١٩٣٧)، ناهيك عن «لجان الشبان الوفديين» و«لجان النساء الوفديات» التى استمرت تشكل بعض ركائز الحزب طوال فترة التجربة الثانية.

بين القصرين:

فى الفترة السابقة على إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ اقتسم قصر الدوبارة وقصر عابدين السلطة أحيانا وتصارعا عليها فى أغلب الأحيان، ولم يكن هناك ثالث حتى قيام ثورة ١٩١٩ عندما أصبح «بيت الأمة» مقر الوفد ورمزه، هذا الثالث!، وكان على البيت الجديد مواجهة القصرين.

وقد أثرت هذه المواجهة على تاريخ الوفد أيما تأثير، ففى قصر الدوبارة حدث لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير بين وينجت المندوب السامى وزعماء الوفد الثلاثة يتقدمهم سعد زغلول مما كان بمثابة تحرير لشهادة ميلاد الوفد.

ومن قصر الدوبارة خرج «اللنبى» فى موكبه الشهير يقدم الإنذار لوزارة سعد بعد اغتيال السردار فى نوفمبر عام ١٩٢٤ مما أدى إلى الإطاحة بأول وزارة وفدية.

ومع قصر الدوبارة جرت جولات مفاوضات كان أخطرها الجولة الأخيرة بين النحاس باشا رئيس الوفد وبين السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والتى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ الشهيرة.

أثر فى الوفد أيضًا أشد التأثير مبادرة نفس الرجل، بعد أن أصبح اللورد كيلرن بدلا من السير مايلز لامبسون. فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ حين أجبر الملك فاروق على دعوة زعيم الوفد بتأليف الوزارة الجديدة.

فوق كل ذلك فقد كان لقصر الدوبارة دوره الغالب فى تقرير سياسات مصر فى أغلب سنى التجربة الحزبية الثانية، وهو دور كان يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على وضعية الوفد؛ فالمرات المتعاقبة التى أبعد فيها قصر عابدين الوفد عن السلطة لم يكن الملك ليجرؤ على أن يتخذ الإجراءات الدستورية، أو اللادستورية التى تؤدى إلى هذه الأبعاد دون موافقة أو إيحاء بالموافقة من جانب قصر الدوبارة. وكان هناك اتصال عضوى بين فشل جولات المفاوضات التى يجريها الوفد مع الإنجليز وبين السماح للملك باستبعاد الوفد عن السلطة. أما العلاقة بين بيت الأمة وقصر عابدين فقد كانت بالأساس علاقة مواجهة طوال فترة التجربة الحزبية الثانية، وإن اختلفت طبيعة هذه المواجهة تبعًا لسياسات سيد قصر عابدين من جهة، وأسباب القوم والضعف الكامنة فى بيت الأمة من جهة أخرى.

«بيت الأمة» اعتمد على ممارسة الضغوط الشعبية التى كانت تصل إلى حد تسيير المظاهرات فى مواجهة قصر عابدين يهتف المشاركون فيها: «سعد أو الثورة» (١٩٢٤)، أو فيما بعد «النحاس أو الثورة» (١٩٣٧).

بالمقابل فقد تنوعت الأساليب الملكية، فؤاد الأول اتبع أسلوب تعطيل دستور ١٩٢٣ (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩)، أو إلغائه (١٩٣٠ ـ ١٩٣٤) لمنع الوفد من دخول السلطة. اتبع أيضًا خطة إقامة أحزاب تدين بالولاء للملك لمناوئة حزب «بيت الأمة». واتبع فاروق الأول أساليب جديدة، وتفرد من بين ما تفرد به بتزوير الانتخابات ضد الوفد فيما جرى عام ١٩٣٨ حين لم يحصل الوفد إلا على اثنى عشر مقعدًا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٦٤ مقعدًا. الأمر الذى دفع السير ما يلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة أن يكتب فى تقرير له: «لقد طبخت حكومة محمد محمود نتائج الانتخابات»، مما دفع الوفد بعد ذلك إلى رفض خوض أى انتخابات لا تجريها حكومة وفدية أو حكومة محايدة يرضى عنها الوفد.

فى الوقت نفسه فقد توحدت سياسة القصر فى العهدين تجاه الوفد وذلك فى أمرين؛ سياسة إقالة الوزارات الوفدية التى تكررت أربع مرات، منها مرة فى عهد فؤاد «وزارة النحاس الأولى فى يونية ١٩٢٨» وثلاث مرات فى عهد فاروق «وزارة النحاس الرابعة فى ديسمبر ١٩٣٧ والسادسة فى أكتوبر ١٩٤٤ والأخيرة فى يناير ١٩٥٢»: الآخر محاولات «الاستيلاء على الوفد من الداخل»، وقد جرت إحداها فى عهد فؤاد (١٩٢٨) من خلال محمد محمود الذى تصور أن وفاة سعد قد تركت فراغًا فى زعامة الوفد يمكن له شغله والاستيلاء على الوفد بالتالى، وجرت الثانية فى أوائل عهد فاروق (١٩٣٧) من خلال أحمد ماهر والنقراشى، فقد طرحت وقتذاك فكرة بأن يقوم الرجلان بتأليف وزارة وفدية محل وزارة النحاس وإن لم يتم خروجها إلى حيز التنفيذ.

وبين القصرين، الدوبارة وعابدين، مضى الوفد يشق طريقه فى بحر السياسات المصرية بكل أنوائه.

عبء السلطة:

ملاحظة أبداها أحد معاصرى التجربة الحزبية الثانية جاء فيها «أن الوفد فى المعارضة أقوى منه فى السلطة»، والملاحظة تستحق وقفة تأمل ومحاولة تفسير.

والتأمل يثبت صحة المقولة، ونحن لاننا نناقش هنا ما ترتب على وجود الوفد فى السلطة من تعرضه لضربات أجنحة السلطة الأخرى « الملك أو الإنجليز» ، أو تشهير الأحزاب المنافسة، بقدر ما نتعرض لمظاهر الضعف التى ألمت بالوفد من داخله خلال فترات توليه السلطة.

كان أخطر هذه المظاهر اتهام خصوم الوفد للحزب بأنه يمارس فى البرلمانات التى يفوز بأغلبيتها ما أسموه «بدكتاتورية الأغلبية». وقد انبعث هذا الاتهام من مجموعة من الحقائق منها تلك الأغلبية الساحقة التى كان يفوز بها الوفديون فى أغلب الانتخابات التى خاضوها دون تدخل من الإدارة، فقد زادت هذه الأغلبية على ٩٠٪ فى أول انتخابات جرت فى ظل الدستور والتى أعلنت فى ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ولم تقل عن ٧٢٪ فى آخر انتخابات العهد الدستورى والتى عقدت فى يناير عام ١٩٥٠، ورغم انخفاض نسبة الفوز فقد ظلت كاسحة.

وقد أغرى الفوز الكاسح الوفد على القيام بممارسات غير «ديمقراطية»؛ كان منها مصادرة حرية النواب المعارضين فى إبداء الرأى داخل المجلس حتى وصل الأمر إلى ضرب أحدهم، وهو «فريد زعلوك» فى جلسة ١٤ إبريل عام ١٩٤٣. وكان منها أيضًا السعى للتخلص من أخرين بإبطال عضويتهم للمجلس، ومن أشهر ما قام به الوفد فى هذا الصدد اسقاط عضوية محمد محمود - فى برلمان عام ١٩٢٤، ونترك للجنرال اللنبى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة توصيف العمل، فقد كتب فى رسالة سرية لحكومته «تم إسقاط عضوية محمد محمود باشا فى جلسة ١٧ إبريل (١٩٢٤) بأغلبية ١٢٣ صوتًا مقابل ٣٩.. والواضح أن

الأغلبية الوفدية قد اتخذت هذا الموقف لأسباب سياسية»، وإسقاط عضوية مكرم عبيد فى مايو عام ١٩٤٣، بعد خلافه مع النحاس. وقد دبج قرار الإسقاط فى عبارات بليغة قال فيها «يعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤» والمثلان يعتبران من أكثر الأمثلة تجسيدًا لسوء استخدام قوة الأغلبية البرلمانية.

منها أيضًا سوء السمعة التى كانت تلحق بالوفد نتيجة لبعض الممارسات الوزارية، وكانت «قضية الاستثناءات» من أخطر القضايا التى أسهمت فى صنع «سوء السمعة»، وكان للوفديين منطقهم فى هذا الشأن وهو أن أنصارهم يتعرضون لاضطهادات شديدة خلال فترات حكم وزارات الأقلية أو وزارات الأحزاب الملكية، وأنه من الطبيعى تعويض هؤلاء فى فترات الحكم الوفدية.

ورغم ما فى هذا المنطق من وجاهة إلا أن استخدام الاستثناءات على نطاق واسع كان من أسباب تفجير الخلاف داخل الوزارة الوفدية نفسها فيما جرى فى وزارة النحاس الخامسة «فبراير - مايو ١٩٤٢» وهو الخلاف الذى أدى إلى إصدار مكرم « للكتاب الأسود» فى محاولة «لنشر الغسيل القذر»، وقد كتب اللورد كيلرن السفير البريطانى فى القاهرة يعلق على إقالة الوزارة النحاسية السادسة فى أكتوبر ١٩٤٤: «إن عمل الملك فاروق قد قوبل بالرضا نتيجة للشعور بأن الإدارة الوفدية قد اعتراها الفساد».

دفعت إغراءات السلطة أيضًا «الحزب الأكبر» على القيام بممارسات حزبية أعانت خصومه أكثر مما أفادته، من بين تلك الممارسات ما قام به الوفد من تكوين جماعة «القمصان الزرقاء» عام ١٩٣٤ على نسق عسكرى، وبالرغم من أن إنشاء هذه الجماعة كان نموذجًا لتعدد أساليب العمل الحزبى من جانب الوفد، فقد تغلب عائدها السلبى على عائدها الإيجابى فهى من ناحية كانت تناقض الطابع الديمقراطى الذى حرص الوفد على

التمسك به، وكانت كمن تدفع به إلى صف الأحزاب الفاشية، وهى من ناحية أخرى قد أضفت على الحزب لونًا كئيبًا بسبب الفوضى التى أحدثتها فى الشوارع، وهى الفوضى الناتجة عن الاقتتال بين فصائلها، أو عن الصدامات بينها وبين أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة.

أخيرًا فإن الصراعات الشخصية لرجال الوفد على السلطة قد أدت إلى أكبر الانشقاقات التى أصابته وهو ممسك بزمامها، الانشقاق السعدى خلال الوزارة الرابعة (١٩٣٧)، وانشقاق الكتلة الوفدية خلال الوزارة النحاسية الخامسة (١٩٤٢).

ولعل كل ذلك يفسر ما صدرنا به هذه الدراسة من أن ظاهرة «الحزب الأكبر» كانت مخصومة من رصيد الوفد، ربما بنفس الدرجة التى كانت محسوبة له، والحقيقة فإن الخصم من هذا الرصيد قد سار بسرعة أكبر بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ وتحول وفد الثورة إلى وفد الثروة.

من الثورة إلى الثروة:

«معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا» عام ١٩٣٦ كانت منعطفًا خطيرًا فى تاريخ الوفد، فقد أقام «الحزب الأكبر» دعائمه باعتباره «وكيل الأمة فى الدفاع عن قضيتها».

فكيف تتماسك الدعائم ولم تعد هناك قضية؟!

واكب عقد المعاهدة حدث آخر على جانب كبير من الأهمية حين ضم الوفد عددًا من كبار ملاك الأراضى الزراعية فى نفس العام. كان من هؤلاء فؤاد سراج الدين، محمد المغازى عبد ربه، بشرى حنا، محمد الحفنى الطرزى، أحمد مصطفى عمرو، فهمى ويصا، كمال علما، سيد بهنس، ومحمد محمود خليل. ومع التسليم بأن كبار الملاك ظلوا يشكلون النسبة الغالبة من الزعامة الوفدية قبل ١٩٣٦، غير أن دخول هذه المجموعة الأخيرة قد أثر فى مسيرة الوفد أشد التأثر.

بدأ هذا التأثير فى تكوين الحزب، وفى صحافته، وأخيرًا فى سياساته.

بالنسبة «للتكوين» فقد عرف الوفد انشقاقين قبل عام ١٩٣٦ كما عرف آخرين بعده وبينما خرج من الانشقاقين الأولين «العدليين ١٩٢١، السبعة ونصف ١٩٣٢» من عرفوا بالعناصر المعتدلة، خرج من الانشقاقين الأخيرين العناصر التى عرفت بصلابتها الوطنية وتاريخها الحزبى، «أحمد ماهر والنقراشى» عام ١٩٣٧ كانا من أقطاب الجهاز السرى للثورة، ثم مكرم عبيد «المجاهد الكبير عام ١٩٤٣»، فقد بقيت العناصر الجديدة ولم يكن لها ماض وطنى! مما يمكن القول معه أنه قد خرجت عناصر الثورة ودخلت عناصر الثروة.

ومن التكوين إلى «الصحافة»، وبينما نلاحظ أنه قبل عام ١٩٣٦ كانت تنضم الصحف للوفد، مثل الأخبار والبلاغ وكوكب الشرق والجهاد وروزاليوسف، فإنه بعد ذلك التاريخ اصطنع الحزب الصحف وعرف لأول مرة ظاهرة الصحيفة «الناطقة بلسان الوفد»، مثل «المصرى» فى فترة، و«الوفد المصرى» فى فترة أخرى بالإضافة إلى «صوت الأمة».

ولاشك أنه كان من مسببات هذه الظاهرة ما عرفته الثلاثينيات من خروج عدد من أهم صحف الحزب عليه « روزا ليوسف والبلاغ»، غير أنه لاجدال أيضا أن صدور الصحف الناطقة بلسان الحزب فى مرحلة ما بعد ١٩٣٦ قد مكن منه القدرة الملحوظة على تمويلها من جانب «عناصر الثروة» التى دخلت الوفد فى تلك المرحلة ثم مالبثت أن استولت عليه.

عرفت نفس المرحلة ظاهرة أخرى فى الصحافة وهى ظهور ما يمكن تسميته بالصحافة «اللاوفدية» ردا على ظهور الصحف الناطقة على لسان الوفد. صحيح أنه كان هناك دائمًا صحافة الأحزاب المنافسة للوفد والتى كانت لاتكف عن الهجوم عليه، أما ظهور صحيفة مستقلة لا هم لها إلا الهجوم على الوفد فقد كان أمرًا جديدًا، وتقدم «أخبار اليوم» بعد صدورها فى نوفمبر عام ١٩٤٤ النموذج الأمثل لهذه الظاهرة.

تبقى ظاهرة ثالثة عرفتها صحافة الوفد فى نفس الحقبة، وهى أنه لم يكن فى إمكان أية قوة جديدة تجاهل التراث الليبرالى للحزب، وهو التراث الذى أدى إلى بروز مجموعة الشباب الذين عرفوا بالطليعة الوفدية والذين عبروا عن أنفسهم من خلال جريدة «الوفد المصرى» التى رأس تحريرها الدكتور محمد مندور، وكان من أهم كتابها عزيز فهمى، غير أنه من الواضح أن ما تم توفيره لهذه المجموعة كان «حرية التعبير» لا«قدرة التغيير».

أثر دخول عناصر الثروة أخيرًا على سياسات الوفد، ومع ما كان يقدمه الحزب من إصلاحات سياسية أو إدارية فإن أصحاب الثروة ممن استولوا على الحزب كانوا أشد حرصًا على مصالحهم.

ندلل على هذا بما جاء فى تقرير اللورد كيلرن عن عام ١٩٤٣. فقد قال الرجل بالنص: «استطاع الوفد أن يوفى بعهده فى تنفيذ مشروع إصلاح القضاء، وهو خطوة فى الاتجاه الصحيح.. كما يعمل الهلالى باشا بدأب فى مشروع طموح لإصلاح التعليم.. غير أنه فيما يتصل برفع الحكومة لأسعار الحبوب فقد كانت ولسوء الحظ تستهدف صالح الطبقة القوية من كبار الملاك».

وندلل عليه ثانيًا بأنه لم يكن لأى من الانشقاقات السابقة ما كان لانشقاق عام ١٩٤٢ من طابع تبادل الاتهامات باستغلال النفوذ للإثراء، ولاشك أن ما قيل فى هذه الاتهامات، خاصة المتصلة منها بصفقات التموين إنما كانت تشير لدور الطبقة الجديدة فى استخدام السلطة لزيادة ثرواتها.

وندلل عليه ثالثًا بالطابع الذى غلب على وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢).. طابع المساومات والصيغ التوفيقية، وهو طابع يتقنه أصحاب الثروة أكثر من رجال الثورة.

ومثل هذا التحول من الثورة إلى الثروة قد وجه ضربة فى صميم ليس للوفد وإنما للتجربة الحزبية برمتها مما يفسر تعاظم أحكام الإدانة للفكرة الحزبية من جانب مفكرى الحقبة، مثل الأستاذ توفيق الحكيم، ومما يفسر ضعف ردود الفعل للعمل الذى قام به رجال العهد الجديد عام ١٩٥٣ بالإجهاز على تجربة حزبية كانت قد بلغت كهولتها فى الرابعة والثلاثين.



الفصل الثامن

الوفد والمنشقون

عانى الوفد من أربعة انشقاقات أفرزت ثلاثة من الأحزاب هى: الأحرار الدستوريون (١٩٢٢)، الهيئة السعدية (١٩٣٨) والكتلة الوفدية (١٩٤٣).

وكان بالإمكان أن تقدم الظاهرة معطيات إيجابية للتجربة لو كانت فرزًا قبل أن تكون إفرازًا، فالفرز علامة صحيحة بحكم أنه فى النهاية يضع كل فصيلة من الحزب الكبير فى مكانها الصحيح تبعًا لانتمائها الاجتماعى أما الإفراز فعرض مرضى يمكن التأكد فى طبيعته من أمرين، أولهما: أسباب الظاهرة وثانيهما: نتائجها.

أما عن أسباب الظاهرة فيتفق معظم من أخضعها للدراسة على غلبة النوازع الشخصية عليها، فالانشقاق الأول كان بالأساس انشقاقا بين سعد وعدلى ١٩٢١ وبدا الثانى أول ما عرف بانشقاق السبعة ونصف بخلاف بين مكرم عبيد، سكرتير الحزب، ونجيب الغرابلى أحد أقطابه ١٩٣٢ وانبعث الثالث من خلاف بين مكرم أيضًا وبين محمود فهمى النقراشى ١٩٣٧ وفى الأخير كان الخلاف بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية النحاس رئيس الحزب ومكرم سكرتيره ١٩٤٢.

صحيح أنه قد خرج فى الانشقاقين الأولين العناصر المعتدلة بينما طرد فى الانشقاقين الأخيرين العناصر ذات التاريخ الثورى، غير أن الخلافات التى أدت إلى هذا الإخراج أو الطرد لم تكن مبدئية بقدر ما كانت شخصية.

فالخلاف بين زغلول ويكن كانت له جذوره الشخصية منذ أن كان الوفد فى باريس ١٩١٩ بشهادة سعد التى جاءت فى مذكراته وكان نصها:

«لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكبر من هيئة الوفد.. أن كل عضو من الوفد أصبح يظن نفسه قائدًا للأمة..».

ثم تطور الأمر فيما هو معروف إلى الخلاف حول رئاسة أى من الرجلين لوفد المفاوضات. والصدام بين مكرم والغرابلى نتج عن تقاعس الثانى عن الاستمرار فى الدفاع مع الأول فى قضية القنابل، والصدام الثالث نتج عن أسباب الغيرة ظلت كامنة بين مكرم والنقراشى منذ ١٩٢٧ بعد أن أصبح الأول سكرتيرا للوفد وهو ما كان مطمحًا للثانى. أما الخلاف الأخير فترجعه أغلب الكتابات المعاصرة، بما فيها الوثائق السرية الإنجليزية إلى الغيرة الشخصية التى دبت بين مكرم والسيدة زينب الوكيل قرينة النحاس باشا.

ويتضح «الطابع الشخصى» فى هذه الانقسامات مما حدث عندما أسمى المنقسمون بعضهم، أو أسمتهم الوثائق البريطانية بأسماء زعمائهم، فكان هناك السعديون والعدليون فى الانقسام الأول، بينما قرأنا عن النحاسيين والسعديين فى الانقسام الثانى، ووصلنا إلى النحاسيين والمكرميين فى الانقسام الأخير.

ومع أن الوثائق البريطانية أسمت ما جرى فى الوفد وما تمخض عنه من ظهور الأحزاب الثلاثة بالانشقاق، ومع أن الصحف المعاصرة تبنت نفس التوصيف، ومع أن الكتابات التاريخية، الأكاديمية أو غير الأكاديمية، أخذت بالتسمية.. رغم كل ذلك فإنه على ضوء الـ ـثخيص السابق يحق

لنا القول بأن ما جرى خلال أعوام ١٩٢١ و١٩٣٢ و١٩٣٧ و١٩٤٢ كان تشرذمًا للوفد أكثر منه انشقاقًا فى صفوفه.

يتأكد ذلك من أن الأحزاب التى خرجت من صفوف الوفد لم تكن إلا مجموعات وفدية استمرت فى مبادئها الأساسية والوسائل التى اصطنعتها لتحقيق هذه المبادئ هى نفس مبادئ ووسائل الوفد.

وبالإمكان التثبت من هذه الحقيقة أنه باستثناء الأحرار الدستوريين لم يضع أى من الأحزاب المنشقة برنامجًا له، واعتبر كل من السعديين والكتليين برامجهم هى « مبادئ الوفد الأصلية ».

ويتحول التثبت إلى يقين من خلال ما جرى عام ١٩٤١ حين كلف حزب الأحرار الدستوريين مفكره المشهور «عبدالعزيز باشا فهمى» أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ بوضع دراسة عن برامج الأحزاب فاكتشف أنه لافرق بينهما الأمر الذى دفع الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الأحرار إلى مفاتحة رئيس الوفد فى حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها إلى حظيرة الوفد.

ويزداد اليقين رسوخًا من رصد ما جرى عام ١٩٤٧ أى بعد انشقاق الكتلة الوفدية بأكثر من أربع سنوات، حين التقى مكرم عبيد مع النحاس باشا فى جنازة محمد صبرى أبو علم وتعانق الرجلان وبدا أن هناك اتجاها قوياً لعودة الكتليين إلى صفوف الوفد، ولم يمنع تلك العودة إلا أسباب شخصية أيضًا، ذلك أن مكان ومكانة مكرم ومناصريه كان قد احتلهما أشخاص آخرون.

من أسباب الظاهرة أيضًا السلطات الواسعة التى تمتع بها رئيس الحزب، سواء كان سعد زغلول أو مصطفى النحاس، ويثير الدهشة أن أغلبية الوفد فى الانشقاقين الأول والثانى كانت ضد الرئيس والمفروض فى مثل هذه الحالة أن ينصاع الرئيس للأغلبية أو يخرج، ولكن ما حدث

كان العكس، ففى الحالتين خرجت الأغلبية وبقى الرئيس بعد أن خاض كل من سعد والنحاس المعركة مع منافسيهما، الأول عام ١٩٢١ أى بعد تأليف الوفد برياسته بنحو ثلاث سنوات، والثانى عام ١٩٣٢ بعد أن احتل مقعد زغلول بنحو خمس سنوات.

ولم يكن هناك بد من انعكاس أسباب الظاهرة على نتائجها، وطالما كانت الأسباب سلبية فلا مندوحة من أن تكون النتائج بنفس القدر من السلبية.

ونحن لانناقش النتائج بالنسبة للحياة السياسية أو الحركة الوطنية فى مصر خلال تلك الحقبة، وإنما نتتبع انعكاسات هذه السلبية على الحياة الحزبية.

وأول ما نسجله فى هذا الشأن أن ظاهرة التشرذم قد أوقعت الوفد فى خصومات داخلية خاصة مع المنشقين الذين خرجوا، أو بالأحرى أخرجوا منه بعد ١٩٣٦ وهى خصومات نالت من مكانة الحزب الكبير وانتقصت من جماهيريته. مثل على ذلك ما جرى من تبادل الاتهامات بين الشراذم الوفدية ١٩٣٧، ١٩٤٢، مثل آخر ما حدث من اتهام كل طرف لخصمه بأنه لايمثل الأمة المصرية مما وصل إلى المحافل الدولية (برقية النحاس المشهورة إلى سكرتير الأمم المتحدة بهذا المعنى خلال وجود النقراشى لعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن ١٩٤٧).

من ناحية أخرى فإن هذا التشرذم فتح الباب واسعًا أمام قوى كانت بطبيعتها مناهضة للحركة الوطنية، الملك والإنجليز، للتدخل فى شئون الأحزاب الجديدة، بل إن يد القصر لم تكن بعيدة عن أحداث تلك الانشقاقات خاصة إخراج ماهر والنقراشى عام ١٩٣٧، وعلى الأخص اقصاء مكرم بعد ذلك بخمس سنوات، إذ تؤكد جميع الدراسات أن «أحمد حسنين باشا» رئيس الديوان الملكى كان «الفاعل الأول» لهذا الإقصاء.

أضف إلى كل ذلك أن الأحزاب المنشقة كما أسمتها الوثائق، أو أحزاب الأقلية كما أسمتها دوائر الوفد، والشرذمات الوفدية كما تشخصها هذه الدراسة، حاولت أن تلعب دور البديل فى الحياة الحزبية، وهى لم تنجح يقينا فى أداء هذا الدور، والأخطر من ذلك أنها أضعفت دور «الأصيل» مما انعكست آثاره على الحياة الحزبية المصرية، وكانت آثارا بالسلب.

وفى إطار هذا التشخيص نتابع الدور البديل لأحزاب الانشقاق الثلاثة فى الحياة السياسية المصرية.

الأحرار الدستوريون

وانفصام الشخصية

الحزب الذى وضع رجاله دستور ١٩٢٣ كان أول من شارك فى تعطيله ١٩٢٤ثم كان أول من أوقف العمل به ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وأخيرا كان أول من تواطأ فى تزوير انتخاباته ١٩٣٨.

والحزب الذى أقام سمعته على التصدى لأوتوقراطية القصر كان أول من شارك فى وزارات زيور الملكية وأكثر من استجاب لمحاولات كل من فؤاد وفاروق لإبعاد الوفد عن السلطة.

والحزب الذى شكل رجاله غالبية الوفد المصرى عام ١٩١٩ كان السيف المسلط الذى استخدمه الإنجليز طوال الوقت واستخدمه الملك بعض الوقت فى ضرب الوفد.

ويمثل «الأحرار الدستوريون» بذلك ظاهرة مرضية قلما انتبه لها دارسو التاريخ المصرى المعاصر، ونعنى بها انفصامًا فى الشخصية عاش بها الحزب أغلب أعوامه الثلاثين، ولنبدأ القصة من أولها.

فمع البداية ساد بين الأحرار تصور مؤداه أنهم الجانب الأرجح وأن المستقبل معهم وضد سعد، وكان لهذا التصور ما يبرره، فمن الناحية الاجتماعية ضم الحزب «أوفر الناس مالا وأعزهم نفرا» على حد تعبير

«السياسة» الصحيفة الناطقة بلسان الدستوريين، ومن الناحية السياسية كان للحزب تجربة ماضية، فقد كان رجاله هم «عمد حزب الأمة»، ثم إنهم لم يقصروا فى الجهاد فقد كانوا بصحبة سعد فى المنفى، وعلى أبواب مؤتمر الصلح فى باريس، وعلى مائدة المفاوضات فى لندن.

تأسيسًا على هذا التصور كانت مبادرتهم بإنشاء الحزب ١٩٢٢ قبل أن يبنى الوفد هيكله الحزبى ١٩٢٤. وكان تحركهم للتفاوض مع الإنجليز مما مهد لصدور تصريح ٢٨ فبراير وكان تشكيلهم للأغلبية العظمى من لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣.

غير أن هذا التصور قد تبدد داخل صناديق أول انتخابات تجرى بمقتضى الدستور الذى وضعوه، فرغم نظام التصويت على درجتين الذى ضمنوه هذا الدستور اعتقادا منهم بأنه سوف يكفل لهم الأغلبية داخل البرلمان كانت المفاجأة عندما لم ينجح سوى ١١ مرشحًا دستوريًا من أعضاء المجلس البالغ ٢١٤ عضوًا مما سبب «خيبة أمل بلغت حد الفجيعة» على حد تعبير مؤرخ الأحرار الدستوريين، أو كما قال الدكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة الحزب: «نتائج الانتخابات زعزعت من ثقتنا إلى غير حد» ومن الخيبة وتزعزع الثقة بدأ الانفصام وعلى امتداد تاريخ الحزب شارك فى المؤسسات الدستورية من منطلقات متناقضة.

ونبدأ «بالوزارة » قد دخلها أول مرة فى وزارة زيور الثانية مارس ١٩٢٥ مؤتلفاً مع « الاتحاد» الحزب الملكى . وينقلب الموقف فى وزارات عدلى الثانية وثروت الثانية والنحاس الأولى يونية ١٩٢٦ - يونية ١٩٢٨ عندما دخلها مؤتلفًا مع الوفد، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى يحدث فيها مثل هذا الائتلاف بين الوفد وجماعة من المنشقين عليه.

وينكص الدستوريون على أعقابهم مرة أخرى فى وزارة محمد محمود الأولى يونية ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩ التى تتشكل من الأحرار والاتحاديين للمرة الثانية وكانت آخر الوزارات التى شاركوا فيها إبان عهدالملك فؤاد.

أما فى عهد فاروق فقد بدا الدستوريون «طلاب سلطة» بالأساس إذ شاركوا فى وزارات العهد مؤتلفين مع كل القوى السياسية التى كانت قائمة قبل بداية العهد أو ظهرت خلاله، حزب الشعب الملكى الاتجاه، والحزب الوطنى، ثم الهيئة السعدية والكتلة الوفدية.

ونشئ «بالبرلمان» وقد دخله الدستوريون ببداية متواضعة للغاية بعد حصولهم على ١١ مقعدا فى انتخابات ١٩٢٤ لم يبق منهم سوى ثمانية أعضاء بعد طرد عضو من المجلس وخروج عضوين على الحزب. وفى الانتخابات التى جرت فى مارس من العام التالى ورغم الضغوط الهائلة التى مارسها «إسماعيل صدقى» وزير الداخلية لصالح أحزاب الحكومة، وكان الأحرار منها، فلم يحصلوا إلا على أربعين مقعدا ودخلوا المجلس الذى لم يستمر لأكثر من ثمانى ساعات (:) ونصل إلى انتخابات ١٩٢٦ والتى دخلها الحزب بعد اتفاق مع الوفد على ألا ينافسه فى خمس وأربعين دائرة ورغم ذلك فاز الأحرار فى خمس وعشرين منها فقط.

وأمام هذه الإحباطات المتتالية بدأت بعض دوائر الحزب تتحدث عن «إفلاس الديمقراطية» وكانت هذه الدوائر هى التى صنعت أول تعطيل سافر لدستور ١٩٢٣ فيما عرف بعهد «اليد الحديدية» من خلال وزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩.

وبعد سبع سنوات كاملة عاد الحزب إلى المجلس بخمسة عشر نائبًا وذلك فى الانتخابات التى جرت فى إبريل ١٩٣٦ بعد سقوط عهد صدقى وعودة العمل بدستور ١٩٢٣.

ولم يتمتع الأحرار بوجود فى البرلمان المصرى كما تمتعوا فى عهد فاروق، فقد حصلوا على أكثر من ٨٠ مقعدًا فى انتخابات ١٩٣٨، وعلى أكثر من ٧٠ مقعدًا فى انتخابات ١٩٤٥.

وكان وراء هذا الفوز التزوير السافر فى الانتخابات الأولى وانسحاب الوفدفى الانتخابات الثانية.

ويؤكد الاستعراض السابق التناقضات التى وقع فيها «الأحرار الدستوريون» والتى صنعت ظاهرة الانفصام بين ما يرغب وما يمكن، وبين ما يقول وما يفعل.

غير أن هذه الظاهرة وإن كان ملمحًا أساسيًا للحزب إلا أنها لم تكن كل ملامحه.

فمن ملامح الحزب موقف يكاد يكون ثابتًا فى حسن العلاقة مع الإنجليز، أو ما أسماه الأخيرون «بخط الاعتدال الذى التزم به الحزب»، ولا شك أن دار المندوب السامى قد سعدت كثيرًا برئاسة «محمد محمود»، الإنجليزى الثقافة للأحرار الدستوريين، وهى رئاسة احتلت أغلب سنى عمر الحزب ١٩٢٩ ـ ١٩٤١ ويلفت النظر هنا أن الرجل كثيرًا ما كان يصل للسلطة استرضاء للإنجليز، وكثيرًا ما كان يبقى فيها رغم أنف جميع الأطراف، بمن فيهم الملك باستثناء الإنجليز.

من ملامح الأحرار الدستوريين أيضًا أنه قد ورث من حزب الأمة كونه «حزبًا نخبويًا» يقوم على الصفوة من كبار الملاك والمثقفين، وقد انعكس هذا الملمح على المسيرة التاريخية للحزب.

١ ـ فقد كان دائمًا بلا قاعدة، وقد وصفه المستر كير القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى تقرير له مؤرخ فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ بقوله: «العدليون فى الحقيقة ليسوا حزبًا سياسيًا بقدر ما هم مجموعةً من الشخصيات الكبيرة ذات القناعات الخاصة».

وقد جرت محاولات عديدة من جانب الأحرار لتوفير هذه القاعدة دون فائدة، منها محاولة استقطاب مجموعات من الشباب التى كونت تنظيمات جديدة منذ الثلاثينيات فيما جرى من جانب محمد محمود لجذب شباب «مصر الفتاة»، ومنها محاولة تطعيم الحزب بمجموعات أخرى من الشباب والتى وصلت عام ١٩٤٥ إلى إصدار هؤلاء لصحيفة باسمهم، ولكن لم تجد المحاولات.

٢ ـ أثر ذلك على مكانة «رئيس الحزب» ذلك أن «الأحرار الدستوريين» كان الحزب الوحيد الذى تمتعت فيه النخبة بسلطة أقوى من الرئيس مما يمكن الاستدلال عليه من تعاقب أكثر من شخصية على رئاسته: عدلى يكن، عبدالعزيز فهمى، محمد محمود، عبد العزيز فهمى مرة أخرى، وأخيرًا الدكتور محمد حسين هيكل، ويلاحظ أنهم جميعًا باستثناء محمد محمود قد تركوا رئاسة الحزب قبل أن تلحقهم يد المنون مثل الرؤساء الآخرين، ومما يمكن الاستدلال عليه من أن النخبة كان بإمكانها أحيانًا الوقوف أمام رغبات الرئيس، مثل على ذلك رفض الدكتور هيكل رئيس تحرير السياسة نشر مقالات لمحمد محمود عام ١٩٢٧، وكان وقتذاك نائبًا لرئيس الحزب وقائمًا بأعمال الرئيس، ومما يمكن الاستدلال عليه أخيرًا من أن الحزب قد بقى لنحو أربع سنوات ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦، ١٩٣٩، دون رئيس، ورغم ذلك لم يتداع بنيانه.

وتسجيل هذا الملمح يتطلب تحليلاً وتحفظًا.. فجماهيرية الحزب كانت تحسب فى مصر بالأساس لرصيد الرئيس الذى يستطيع تحريك الجماهير ضد منافسيه على القمة من الراغبين فى مشاركته الزعامة. غير أنه ينبغى مع ذلك تسجيل تحفظ وهو أن تلك القاعدة التى أوردناها فى هذا الملمح لم تنطبق تمامًا فى عهد رئاسة محمد محمود للحزب، ولأسباب عديدة، فهو قد تميز عن عدلى يكن بقدرته التنظيمية وتكوينه النضالى. وغلب عبدالعزيز فهمى بأصوله الاجتماعية المنحدرة من الشريحة العليا من كبار الملاك، برز عن الدكتور هيكل بمكانته السياسية التى صنعتها مناصب عليا تولاها، كرئاسة الوزارة لأكثر من مرة، وهو لم يصل إليه الدكتور.

٣ ـ لعب المثقفون دورًا فى حزب الأحرار لم يلعبوه فى أى حزب آخر، ومع ما هو معلوم من أن «السياسة» صحيفة الحزب التى كان يحررها هؤلاء اكتسبت مكانة متقدمة فى عالم الصحافة لم يكتسبها الحزب فى عالم السياسة فإن دور المثقفين المتفرد فى الأحرار يمكن الاستدلال عليه

من أنهم قادوا الحزب فى أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» أكثر مما عملوا فى إطاره، فقد كان تبنى «السياسة» للشيخ على عبدالرازق، وموقفها الصلب فى الدفاع عن أفكاره، هو الذى قاد أخيرًا إلى خروج الدستوريين من وزارة زيور وانفضاض الائتلاف مع حزب الاتحاد، وهو ما لم يكن مخططًا له فى سياسات الحزب، كما يمكن الاستدلال على الدور نفسه من أن آخر رؤساء الحزب، الدكتور محمد حسين هيكل كان أبرز مثقفيه.

الهيئة السعدية

رجال العواصف

لم يعش رجلان فى عين العاصفة بقدر ما عاش مؤسسا الهيئة السعدية، الدكتور أحمد ماهر «الوطنى الصامت» كما أسماه سعد زغلول، ومحمود فهمى النقراشى «رجل كل المواقف» كما أسمته صحف الوفد، وقد ظلت العاصفة تلاحق الرجلين بامتداد تاريخهما السياسى، فقد قبض عليهما عام ١٩٢٢ بتهمة الاشتراك فى اغتيال بعض رجال الأحرار الدستوريين، كما قبض عليهما عام ١٩٣٤ فى قضية اغتيال السير لى ستاك، وبقيا رهن المحاكمة خلال العامين التاليين.

واستمرت السلطات الإنجليزية فى القاهرة بعد ذلك تتعقب الرجلين وتسعى لمنع توليهما المناصب العامة أو اشتراكهما فى وفود المفاوضات المصرية، وإن لم تنجح تمامًا فى مسعاها.

ويؤسس الرجلان الهيئة السعدية أوائل ١٩٣٨ وتستمر الحياة العاصفة. ففى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٤ ولأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ينزل رئيس الوزراء إلى الجامعة ليواجه بنفسه، ودون أية حراسة، مظاهرات الطلاب المعادية، وكان الدكتور أحمد ماهر. وفى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٥ يلقى نفس الرجل مصيره فى أول حادث اغتيال لرئيس وزراء مصرى منذ حادث بطرس غالى فبراير ١٩١٠. وفى ٩ فبراير ١٩٤٦

تنفجر فى وجه الحياة السياسية المصرية «حادثة كوبرى عباس» الشهيرة التى التصقت باسم رئيس الوزارة، محمود فهمى النقراشى، وفى مايو عام ١٩٤٨ تدخل مصر حرب فلسطين على عهد الرجل نفسه، وبعد شهور قليلة وفى ٢٨ ديسمبر من السنة نفسها يقع النقراشى صريعًا ضحية لحادث اغتيال آخر يلحق برفيقه، وبنفس الطريقة العاصفة، بعد أقل من أربع سنوات.

ومع تاريخ الرجلين العاصف كانت هناك قدراتهما التى نوهت بها الوثائق البريطانية فوصفت ماهر «بالبرلمانى المتمكن» ورأت لدى النقراشى «إمكانيات تنظيمية لا تبارى»!

وكان محتمًا أن تؤثر طبيعة الرجلين وقدراتهما على الهيئة السعدية جنبًا إلى جنب مع ظروف المرحلة التى عاشها الحزب الجديد ١٩٣٨ - ١٩٥٣.

من هذه الظروف مواجهة مصر لتطورات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ومنها دخولها لحرب فلسطين ١٩٤٨، ومنها التآكل الظاهر للنفوذ البريطانى بعد الحرب وما ترتب عليه، ومنها نمو قوى حزبية جديدة ذات طابع أيديولوجى لعبت دورًا مهمًا فى الشارع السياسى المصرى.

ومن الفهم لطبيعة ماهر والنقراشى وتاريخهما ومن الإدراك لظروف المرحلة، بالإمكان تعقب حياة الهيئة السعدية من أولها لآخرها.

وأهم ما نخرج به من هذا التعقب ضعف دور «البديل» للوفد، الذى كان يقوم به الدستوريون واحتلال السعديين بسرعة لهذا الدور.

ساعد على ذلك مرض محمد محمود ثم وفاته ١٩٤٠ - ١٩٤١، وافتقاد الأحرار للزعيم القوى، بالإضافة إلى غياب القدرة التنظيمية من الأصل.

وقد تم احتلال السعديين لمكان الدستوريين ومكانتهم بسرعة ملحوظة، فقد حازوا فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٣٨، والتى زوَّرتها حكومة محمد محمود، على عدد من المقاعد يقارب مقاعد الدستوريين (٨٠)، رغم أنهم لم يكونوا من أحزاب الحكومة.

واستمر التواجد السعدى فى البرلمان المصرى فى تصاعد حتى إنهم حصلوا فى انتخاب ١٩٤٥ على ١٢٥ مقعدًا مقابل ٧٤ فقط للدستوريين، وهى الانتخابات التى قاطعها الوفد. ولم يكن هناك بد من دخول السعديين إلى الوزارة، وهو ما حدث فى وزارة محمد محمود الرابعة التى تشكلت فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ التى دخلوها مع الدستوريين (خمسة وخمسة بالإضافة إلى ثلاثة مستقلين). وبعد أن سقطت وزارة محمد محمود كانت الهيئة السعدية الحزب الوحيد فى وزارات على ماهر وحسن صبرى.

ويزداد التواجد السعدى فى الوزارة بعد سقوط الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤، فقد تولى رئيس الهيئة السعدية رئاسة خمس وزارات (وزارتان برئاسة أحمد ماهر وأخريان برئاسة النقراشى وخامسة برئاسة إبراهيم عبدالهادى).

غير أن دور البديل والوجود السعدى القوى فى السلطة كان محسوبًا على الحزب وليس له، فهو من ناحية قد اعتمد على قوة السلطة مما لم يشحذه إلى استخدام قدرات للتنظيم الجماهيرى كان يملكها زعماؤه، وهو من ناحية أخرى قد اتخذ قرار اشتراك مصر فى حرب فلسطين دون أن يكون لرئيس الوزراء، النقراشى باشا، أى دور فى صنع القرار، وهو أخيرًا قد اتخذ موقفًا متشددًا خلال الحرب العالمية الثانية لجر مصر إلى صف الاشتراك فى الحرب مع بريطانيا بينما كان زعيماه قد استمدا شهرتيهما من قبل من مواقفهما الصلبة ضد الإنجليز.

وقد أدت كل تلك المتغيرات إلى افتقاد السعديين للشعبية مما يتضح من ضعف توزيع الصحف الناطقة باسمهم، الدستور ثم الأساس، بالرغم من استعانتها بكبار الكتاب مثل عباس العقاد. صحيح أن صحيفة «أخبار اليوم» الناجحة قد حاولت منذ صدورها فى أواخر ١٩٤٤ الترويج للحزب غير أن ذلك لم يكن كافيًا.

ثم إنها أدت أخيرًا إلى تحول الحزب، خاصة بعد اغتيال النقراشى، إلى شبح حزب الأمر الذى دفع القصر عام ١٩٤٩ إلى الاستغناء عن

البديل والعودة للأصيل مما مهد لرجوع الوفد.. وكان هذا الاستغناء بمثابة النهاية الحقيقية لحزب السعديين رغم أنه بقى من الناحية الرسمية حتى إلغاء الأحزاب عام ١٩٥٣.

الكتلة الوفدية: مكرميون أولاً وأخيراً

بالرغم من أن الانشقاق الرابع الذى قاده مكرم عبيد قد بدأ فى صيف ١٩٤٢ غير أنه استمر لأكثر من عامين وحتى أكتوبر عام ١٩٤٤ مجرد انشقاق.

السبب أن مكرم عبيد ورجاله الذين فجروا أزمة الكتاب الأسود واجهوا حكومة وفدية تتمتع بكل أسباب السلطة المستمدة من الأحكام العرفية التى اقتضتها ظروف الحرب، من ثم فقد ألقى من ألقى منهم فى المعتقل بمن فيهم مكرم نفسه وطورد الآخرون.

بإقالة وزارة النحاس السادسة وتشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ خرج مكرم من المعتقل لوزارة المالية كما تولى رجاله ثلاثة مناصب وزارية أخرى.

وفى ظل هذا التحول الدرامى سمى مكرم حزبه، وكان «الكتلة الوفدية»، بعد أن كان بعض أنصاره قد تسموا «بالكتلة المستقلة» وفى الظروف نفسها انضم عدد جديد من النواب الوفديين السابقين إلى الحزب الجديد، وتصور مكرم بهذا أنه «وريث الوفد» على حد تقرير للورد كيلرن.

قوى من هذا التصور أن حزبه قد نال من المقاعد الوزارية العدد نفسه الذى ناله كل من السعديين والأحرار، أكثر من ذلك فإن القصر قد ظاهر مكرم ومجموعته عندما أصر على توزيع مقاعد مجلس النواب فى الانتخابات التى كان مزمعًا أن تجرى فى أوائل ١٩٤٥ فنال المكرميون العدد نفسه الذى خصص للسعديين والأحرار (٥٥ لكل).*

وتجرى الانتخابات، ورغم عدم دخول السعديين والأحرار فى المنافسة فى الدوائر التى خصصت للكتلة، ورغم مقاطعة الوفد للانتخابات، لم يحصل رجال الكتلة إلا على ٢٩ مقعدًا من مجموع المقاعد الخمسة والخمسين ومن مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعدًا، بنسبة لا تزيد على ١١٪.

وكان معنى تلك النتيجة تحول التصورات المتفائلة إلى سراب، وكان لذلك أسبابه.

أهم تلك الأسباب، فى رأينا، ذلك الانحياز الواضح الذى أبداه مكرم تجاه القصر فور خروجه من المعتقل، ونترك للتقرير الأسبوعى رقم ٩٧ الذى كتبه اللورد كيلرن وصف ما جرى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٤، بعد يوم واحد من الإفراج عن مكرم، قال السفير البريطانى «وجه مكرم عبيد خطبة من شرفة وزارة المالية طالب فيها الحضور أولاً بالهتاف بحياة الملك فاروق.. وقال إنه سوف يعمل فى المستقبل هو وزملاؤه على الوفاء بمتطلبات الملك التى جاءت فى تأليف مرسوم الوزارة.. وأنه سوف يعمل على تحسين حال العمال بشرط إسقاط فؤاد سراج الدين من رئاسة نقاباتهم لأن قائدهم الصحيح هو الملك فاروق العامل الأول».

ومثل هذا الخطاب وغيره من التصرفات المكرمية التى نضحت بالولاء للقصر قد قلبت تاريخًا طويلاً من الصلابة الوطنية صنعه الرجل، وكانت لابد فى النهاية أن تنعكس بالسلب على حجم حزبه.

سبب آخر تمثل فى تلك المغالاة فى المزج بين مكرم والكتلة حتى بدا الحزب وكأنه «ملكية خاصة» لرئيسه، وبالتالى غلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة فى مسيرة الكتلة مما عجل بنهايته.

فقد دخلت «الكتلة» الوزارة من منطلق شخصى تمامًا مما أثر تأثيرًا كبيرًا على انسجامها فى تلك الفترة. ذلك أن مكرم عبيد «المجاهد الكبير وابن سعد زغلول البكر» بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة

وهى أنه كان كبيرًا بالحزب الشعبى لا العكس، كما أنه من ناحية أخرى ظل ينظر إلى زملائه فى الوزارة من خلال حجم كل منهم فى إطار وجوده داخل الحزب الكبير، وكان حجمه فى هذا الإطار أكبر كثيرًا من حجم أحمد ماهر والنقراشى زعيمى السعديين.

ولاشك أن هذا الفهم وتلك النظرة قد سببا كثيرًا من المتاعب خاصة للوزارة التى ترأسها النقراشى بعد اغتيال ماهر لدرجة أنه قد سبب استقالة الوزارة، وكان من بين أسباب استقالتها انسحاب مكرم عبيد ورجال الكتلة الوفدية منها فى ١٤ فبراير ١٩٤٦، وكان هذا الانسحاب آخر عهد لمكرم أو حزب الكتلة فى الوزارة.

أما بالنسبة للصحافة فإن إصدار جريدة «الكتلة» عام ١٩٤٤ قد غلب عليه تمامًا الطابع الشخصى، فبالإضافة إلى أن صاحبها كان مكرم باشا نفسه، فإن شخصية الرجل قد طغت على كل صفحة من صفحات الجريدة صحيح أن «مكرم عبيد» كان من أصحاب القدرة البلاغية الشهيرة خلال تلك الحقبة، بيد أن هذه القدرة وحدها كان يمكن أن تكفل توزيع الصحيفة لبعض الوقت وبين بعض الأوساط، ثم تأخذ بعد ذلك حجم الحزب فتصبح صحيفة صغيرة لحزب صغير.

يبقى السبب الأخير من أسباب تضاؤل أهمية حزب آخر من المنشقين وهو أن الزمن لم يكن فى صالح هذا النوع من الأحزاب، فالكتلة ظهرت فى وقت كان التيار السياسى العام قد أخذ فى الاتجاه إلى الجماعات الأيديولوجية، وهو تحول قد أثر فى الوفد نفسه وكان من البديهى أن يؤثر بشكل أعمق فى مجموعات المنشقين عنه.



الفصل التاسع

الحزب الوطنى
أسير التاريخ

ليس بالتاريخ وحده تحيا الأحزاب.. حقيقة عجز الحزب الوطنى خلال التجربة الثانية عن استيعابها مما أثر فى تاريخه فى تلك المرحلة أيما تأثير. واستقراء تاريخ الحزب الوطنى على امتداد الفترة بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٣. يؤكد أنه وقع أسيرًا لتاريخه خلال التجربة الأولى «١٩٠٧ - ١٩١٤»، ويفسر بالتالى ما أصابه من هزال رغم المحاولات التى جرت خلال الأربعينيات ومطلع الخمسينيات للفكاك من الأسر، ويبدو مدى الهزال من أكثر من حقيقة.

١ - على امتداد الفترة موضع الدراسة شارك الحزب الوطنى فى أغلب انتخابات المرحلة، بما فيها انتخابات صدقى «١٩٣٠» التى قاطعتها سائر الأحزاب.

رغم ذلك فإن مجموع المقاعد التى كان يحصل عليه كانت لا تزيد فى الأغلب على أصابع اليد الواحدة «٤ من ٢١٤ فى أول انتخابات عام ١٩٢٤»، وقد تتعدى ذلك أحيانًا ولكنها لا تزيد على أصابع اليدين «٦ مقاعد من ٣١٩ فى آخر انتخابات عام ١٩٥٠»، وهى فى الحالين لم تزد نسبتها على ٢٪..

الأكثر من ذلك أن تلك المقاعد القليلة كان يحصل عليها أصحابها من أعضاء الحزب الوطنى بمكانتهم الأسرية أو الشخصية «الصوفانى - الرافعى - أباظة» أكثر مما كانوا يحصلون عليها بصفتهم الحزبية.

٢ - لم يدخل الحزب الوزارة ولنحو عشرين عامًا بعد بدء التجربة الثانية، وكان أول دخوله عام ١٩٣٨ حين شارك رئيسه «حافظ رمضان» فى وزارة محمد محمود الثانية، ثم فى وزارة حسن صبرى (١٩٤٠)، ثم فى وزارات أحمد ماهر والنقراشى (١٩٤٤ - ١٩٤٥)، ومرة واحدة دخل الحزب بوزيرين هما محمد زكى على وعبدالرحمن الرافعى فى وزارة حسن سرى الثالثة التى عمرت أقل من أربعة أشهر «يوليو - نوفمبر ١٩٤٩».

وحتى هذا الدخول الشاحب للغاية لم يحدث نتيجة لمكانة الحزب السياسية، بقدر ما حدث نتيجة لسياسات القصر فى تلك الفترة القائمة على تجميع صفوف أحزاب الأقلية ضد الوفد، ونتيجة لسياسات زعامة الحزب التى اصطبغت طوال الوقت بروح الانحياز لسراى عابدين.

٣ - لم يتمتع الحزب بجماهيرية تذكر خلال تلك المرحلة وقد سلم رجاله بذلك حتى أنهم قبلوا أن تنشر صحيفتهم «اللواء الجديد» فى عددها الثانى الصادر فى ٢٥ فبراير عام ١٩٤٩ رأيًا بهذا المعنى فى حزبهم. وكان هذا الرأى للأستاذ «إحسان عبد القدوس» الصحفى المعروف، والذى قال بالحرف الواحد «.. رأيى فى الحزب الوطنى أنه «حزب طيب وابن حلال» أقولها وعلى شفتى الابتسامة نفسها التى أقابل بها رجلاً طيب الأخلاق نقى الضمير قويم المبادئ صريح الرأى. ولكن ليس له بأس ولا يخشى منه خطر؛ لأنه خجول مفلس عديم الأنصار عديم الحيلة».

وكان على الحزب الوطنى خلال التجربة الثانية أن يسعى منذ البداية إلى تعديل توجهاته الأساسية التى كانت سائدة قبل عام ١٩١٤ ولم تعد بأى حال تتلاءم مع أوضاع ما بعد ١٩١٩، وعلى الرغم من بعض النجاح

الذى أصاب هذا المسعى فإن مجموع مواقف حزب «حافظ رمضان» ووسائطه ظلت أسيرة لمواقف ووسائط حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وكانت مياه كثيرة قد جرت تحت الجسور ولم تعد الأيام نفس الأيام.

وكما أن تعديل التوجهات يستحق الدراسة فإن جمود المواقف والوسائط يتطلب الرصد، ثم أخيرًا فإن المحاولة التى جرت لهز الجمود والفكاك من الأسر تستوجب التسجيل.

تعديل التوجهات

قامت التوجهات الأساسية للحزب الوطنى قبل ١٩١٩ على ثلاث ركائز، أولاها، عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال البريطانى، ناهيك عن الحماية، والعمل على تدويل القضية المصرية. وقامت الركيزة الثانية على التمسك بالجامعة الإسلامية وعلى النظر للخلافة العثمانية باعتبارها مركز هذه الجامعة، أما الركيزة الثالثة والتى ظهرت خلال الحرب أكثر من أى وقت مضى، فقد قامت على عدم الاعتراف بغير الخديو عباس الثانى حاكمًا شرعيًا على البلاد، وقد تأسس هذا الموقف على اعتبارين.. أولهما: عودة تحسين العلاقة بين الحزب وبين الخديو مرة أخرى خلال ظروف الحرب نتيجة لوجود الحزب وعباس الثانى فى المعسكر نفسه.. معسكر الانحياز للدولة العثمانية ضد الإنجليز، وحلفائهم، وثانيهما: رفض الاعتراف بالحكام الذين خلفوا عباس الثانى ممن نصبهم الإنجليز، السلطان حسين كامل ثم السلطان فؤاد الأول؛ لأن معنى الاعتراف بهؤلاء اعتراف بنظام الحماية الذى ترتب عليه خلع عباس الثانى وحكم هذين السلطانين على التوالى.

ومع نهاية الحرب، ثم قيام ثورة ١٩١٩، واجه الحزب الوطنى عالمًا غير العالم الذى عرفه، فدبلوماسية القرن التاسع عشر التى كانت تقوم على التوازنات والتكتلات التى لعب عليها الحزب حل محلها دبلوماسية جديدة كانت بريطانيا قطبها، وفكرة الجامعة الإسلامية كانت قد تضعضعت

ليقوم بديلاً عنها الانتماء الوطنى الذى جسدته ثورة ١٩١٩، وسادة قصر عابدين، باسم السلاطين أو الملوك، كانوا قد وطدوا وجودهم الذى صنعه الحكام الإنجليز.. باختصار فقد تقوضت ركائز العالم الذى عرفوه إبان التجربة الحزبية الأولى وحلت محله ركائز أخرى تطلبت تعديلات فى التوجهات، ولم يكن ذلك ليتم بسهولة، فقد استغرق نحو أربع سنوات، خاصة إذا ما وضعنا فى الحسبان أن الحزب كان قد فقد رئيسه بعد وفاة فريد، وأنه كان يلملم شمله بعد الانفصام الذى شهدته فترة الحرب بين زعامته التى هاجرت إلى المنفى وبين قواعده الموجودة فى مصر.. ودعونا نتابع عملية اللملمة وتعديل التوجهات.

بدأت عودة الحزب الوطنى إلى نشاطه فى مصر فى أوائل عام ١٩٢٠ من خلال صحيفتين صغيرتين هما «المحروسة» التى كانت تصدر فى القاهرة، و«الأمة» التى كانت تصدر فى الإسكندرية، ومن مقال طويل عن برنامج الحزب نشرته الصحيفة الأولى فى ١٧ فبراير عام ١٩٢٠ يتضح استمرار تمسك قيادته بعالمها القديم عالم التعاطف مع تركيا والإيمان بدولية المسألة المصرية.

ويبقى التمسك بالرداء القديم خلال العام التالى، فرغم اتساع نشاط الحزب، ورغم صدور صحيفة ناطقة بلسانه، هى «اللواء المصرى» التى كان يملكها ويرأس تحريرها «حافظ بك رمضان» عضو اللجنة الإدارية للحزب، فقد استمر الحزب على رفضه الاعتراف بالمتغيرات التى أصابت وضع مصر منذ إعلان الحماية البريطانية عليها قبل ذلك بسبع سنوات، وقد أوقعه هذا الرفض فى مأزق فى سبتمبر عام ١٩٢١ حين تبادل نائب رئيس الحزب «على فهمى كامل» مع الخديو عباس عددًا من البرقيات تجاهلا فيها تمامًا السلطان فؤاد مما دعا السلطات العسكرية البريطانية إلى إصدار أوامرها بطرد كامل من البلاد «لانتهاكه حقوق عظمة السلطان»، ثم تبعت ذلك بتعطيل اللواء لستة شهور لتجاهلها «حق سيادة عظمة السلطان».

خلال عام ١٩٢٢ وبعد عودة اللواء المصرى للظهور فى ٢٣ مارس كان «حافظ رمضان» محور نشاط الحزب، وإن بقى رجاله، رغم صدور تصريح ٢٨ فبراير، يدعون لدولية القضية المصرية فى الوقت نفسه تزايد طرحهم لشعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء والاستقلال الكامل لمصر والسودان توابعهما من منابع النيل إلى مصبه».

فى أكتوبر من العام نفسه وجهت الدعوة لعدد من رجال الحزب للسفر إلى تركيا والتباحث مع المسئولين فيها بشأن تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى عقد فى العام التالى، وهناك التقى هؤلاء مع أتباع سعد زغلول وشكلت المجموعتان وفدًا واحدًا عرف «بالوفد المصرى».

ومن فندق الإكسلسيور بروما أصدر الوفدان ما أسمياه «بالميثاق الوطنى» فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢. وقد أصبح هذا الميثاق برنامجًا للحزب الوطنى خلال فترة التجربة الثانية، وقد تضمن ثمانية مبادئ تشدد على ضرورة الجلاء وحيدة قناة السويس، وعدم الاعتراف باتفاقيتى ١٨٩٩ ومقاومة أى محاولة للتفاوض مع بريطانيا، وكان خطوة مهمة فى طريق تعديل التوجهات.

فى ٨ مايو عام ١٩٢٣ حدث شىء مهم فى تاريخ الحزب الوطنى وذلك حين اجتمع ١٧ من أعضاء اللجنة الإدارية وقاموا بانتخاب حافظ بك رمضان رئيسًا للحزب وذلك أثناء غياب نائبى رئيس الحزب خارج مصر، على فهمى كامل فى لوزان وأحمد لطفى فى استنبول، وكان بذلك الرئيس الثالث والأخير بعد مصطفى كامل ومحمد فريد.

ومصدر قيمة هذا الحدث ليس فى أن الحزب قد ملأ منصب الرئاسة بعد خلوه بأربع سنوات، وخطا بذلك خطوة مهمة نحو لملمة الشمل، الأهم من ذلك أن «الوطنيين» قد تمكنوا من خلال ذلك العمل، وفى أعقابه، من تعديل أغلب توجهات الحزب القديمة، خاصة ما اتصل منها بعلاقاته التقليدية بتركيا وولائه المعهود للخديو.

سجلت التقارير السرية البريطانية هذا التحول، فقد جاء فى تقرير منها مؤرخ فى يوليو ١٩٢٣ ما نصه «يسعى الحزب الوطنى الآن تحت قيادة حافظ رمضان إلى إنهاء روابطه الخارجية مع الكماليين (تركيا) والخديو السابق، ومن هنا جاء اعتراف رئيس الحزب بالملك فؤاد». وتضمن تقرير آخر مؤرخ فى إبريل ١٩٢٤ ما نصه «هناك اتجاه فى صفوف الحزب الوطنى نحو التخلص من الأعضاء السابقين ممن لهم علاقة خاصة بالخديو السابق مثل على فهمى كامل وأحمد لطفى».

ورغم تعديل التوجهات الأساسية للحزب الوطنى بعد ١٩٢٣ فقد ظل أسيرًا لتاريخه قبل ١٩١٩ مما يمكن تبينه بسهولة من متابعة مسيرة الحزب خلال التجربة الثانية.

جمود المواقف وثبات الوسائط:

المواقف التى اتخذها الحزب الوطنى خلال الثلاثين عامًا الممتدة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٣ تجاه الإنجليز أو القصر أو الوفد قد تأثرت بشكل حاد بتاريخه خلال التجربة الأولى، وليس من تفسير لعدم منطقية بعض هذه المواقف إلا بالرجوع لذلك التاريخ.

ونبدأ بموقف الحزب تجاه الإنجليز حين رفع شعاره المشهور «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» وهذا الموقف مقبول عندما يملك الحزب الذى تبناه بدائل أخرى لبلوغ الأهداف الوطنية، ولتكن المقاطعة الاقتصادية، أو تحريك الشارع المصرى ضد الوجود الاستعمارى، وقد يصل الأمر إلى تفجير أعمال العنف الشامل فى ثورة شعبية كما حدث فى ثورة ١٩١٩.

أما أن يكون هذا الموقف بدون بديل فهو يتحول إلى شكل «الدون كيشوتية» الذى يتسم باللامنطقية.

وقد وضع هذا الموقف الحزب الوطنى فى عزلة واضحة عن سائر الأحزاب البرلمانية حتى إنه كان الحزب الوحيد الذى عارض معاهدة ١٩٣٦ وصوت نوابه فى مجلس النواب ضدها.

ولا تفسير لمثل هذا الموقف إلا القناعة التى ورثها «الوطنيون» عن أسلافهم زعماء الحزب فى تجربته الأولى، وتقوم هذه القناعة على أن الوجود البريطانى «غير شرعى» وأن أى تفاوض معه قد يضفى عليه شرعية رأوا أنه فى شديد الحاجة إليها.

ومثل هذه القناعة كانت فى مكانها فى ضوء وضع مصر الدولى قبل عام ١٩١٤، أما بعد إعلان الحماية فى ذلك العام والمتغيرات التى عرفتها البلاد بدءًا من ثورة ١٩١٩ ووصولاً إلى الاعتراف باستقلال مصر فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، فإن استمرار الموقف نفسه إنما كان يحمل قدرًا من التصلب القائم على عدم استيعاب تلك المتغيرات أكثر مما كان يحمل من أسباب الصلابة الوطنية التى رمز لها الحزب فى مرحلته الأولى.

وقع «الحزب الوطنى» أيضًا فى أسر تاريخه بالنسبة لموقفه من «قصر عابدين» والذى اتسم على العموم، وباستثناءات بسيطة، بالعلاقة الودية مع سيد القصر.

وما حدث فى الفترة ما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٣ من اشتداد العداء بين الحزب وبين فؤاد الأول لم يكن خروجًا عن خط هذه العلاقة بقدر ما كان خلافًا حول سيد القصر الشرعى.. الخديو المخلوع عباس الثانى الذى استمد شرعيته من فرمان توليته أم السلطان القائم فؤاد الذى حصل على عرشه بإرادة إنجليزية.. وبعد أن حسمت هذه القضية عادت العلاقة بين الحزب وسراى عابدين إلى ودها التقليدى..

والعلاقة الودية بين القصر وبين الحزب الوطنى خلال التجربة الأولى كان لها ما يبررها خاصة فيما اتصل بالتعاون بين الطرفين فى مواجهة الوجود الإنجليزى.. غير أنه خلال التجربة الثانية لم يكن لاستمرار العلاقة نفسها مبرر واحد وذلك لأكثر من سبب.

فمن ناحية شهدت فترة الثلاثين عامًا، عمر الحزب فى تجربته الثانية، غلبة روح التعاون الذى كان يصل أحيانًا إلى حد التحالف بين الملك فؤاد

أو الملك فاروق من بعده وبين الإنجليز، وهو تحالف أملته المواقف المشتركة بين الطرفين ضد الحركة الوطنية التى كان يمثلها الوفد.

ومن ناحية أخرى أدت محاولات استئثار قصر عابدين بالسلطة والنزوع إلى شكل من الحكم الأوتوقراطى إلى سعى أغلب القوى الوطنية إلى مقاومة هذا الاتجاه، ولم يكن الحزب الوطنى إحداها..

ولاشك أن مثل هذا الموقف قد أوقع الحزب العتيد فى حرج، وقد وصل هذا الحرج إلى مداه نتيجة لموقف «الوطنيين» من عهد صدقى، فقد تفردوا بتأييد هذا «العهد الملكى» رغم إدانته من جانب كافة أطراف العمل الوطنى فى مصر. والأخطر من ذلك أنهم شاركوا فى برلمان صدقى فكانوا الحزب الوحيد الذى دخل هذا البرلمان حيث حصل على ثمانية مقاعد، جنبًا إلى جنب مع حزبى الملك «الشعب» الذى حصل على ٨١ مقعدًا «والاتحاد» الذى فاز فى ٢٨ دائرة.

ومثل هذا التحالف مع قصر عابدين والذى كان سببًا من أسباب قوة الحزب الوطنى، خاصة على عهد مصطفى كامل، كان من أهم عناصر ضعفه على عهد حافظ رمضان، ففى السياسة لا تعرف التحالفات الدائمة ولكن تعرف المصالح الدائمة، وهو الدرس الذى لم يستوعبه «الوطنيون» خلال التجربة الحزبية الثانية، جمودًا عند موقف تاريخى كانت قد تغيرت الظروف التى صنعته.

ووقع «الحزب الوطنى» فى أسر التاريخ فى موقفه من الوفد، فبعد سبع سنوات فى المنفى، وبعد تفجر ثورة ١٩١٩ عاد «الوطنيون» ليجدوا المكان الذى احتلوه قبل الحرب كحزب أغلبية وقد استولى عليه آخرون.

وبدلاً من أن يتفهموا الدواعى التاريخية التى أدت إلى التغيير، وبدلاً من أن يستوعبوا الواقع الجديد ويعملوا على التكيف معه، امتلأت نفوسهم بالمرارة واتخذوا موقف العداء على طول الخط تجاه من احتلوا موقعهم فى التجربة الأولى.

صحيح أنه مع قيام الثورة ساندت بعض عناصر الحزب الوطنى الوفد ورجاله، ويقدم أمين الرافعى نموذجًا لهذا عندما جعل من جريدته «الأخبار» الصحيفة الناطقة باسم الوفد. ولكن قبل أن يمضى وقت طويل يأخذ «الوطنيون» بمن فيهم أمين الرافعى صف العداء من الوفد ويتجمدون فيه بامتداد بقية سنوات التجربة، ولم يفوِّت أى من الطرفين الفرصة للنيل من الآخر.

ففى أعقاب عودة الشيخ جاويش إلى مصر عام ١٩٢٣، ورئاسته لتحرير اللواء فى العام التالى، تنشب معركة مع الصحافة الوفدية تتهمه فيها بأنه «آلة فى يد السياسة الإنجليزية تستعمله فى تقسيم الوحدة القومية» وفى عام ١٩٢٤ تسبب مجموعة النواب المحدودة، من أعضاء الحزب فى البرلمان على رأسهم عبدالرحمن الرافعى، مضايقات شديدة لوزارة سعد، وفى عام ١٩٢٥ ينجح السعديون فى إسقاط أحمد لطفى وكيل الحزب الوطنى فى انتخابات نقابة المحامين.

ويرحل سعد ويبقى خط العداء ثابتًا، ففى عام ١٩٢٨ تنفجر معركة صحفية، كان قطبها الأول الكاتب الوفدى وقتذاك عباس العقاد، وكان قطبها من جانب الحزب الوطنى أحمد رفيق الذى وصف العقاد بأنه «العامل المأجور» وفى عام ١٩٣١ يدخل «الوطنيون» برلمان صدقى نكاية فى الوفد. ويكونون بعد ذلك بخمس سنوات فى طليعة القوى المعارضة لمعاهدة ١٩٣٦ التى وقعها رئيس الوفد، ويهتبلون عام ١٩٤٢ حادث ٤ فبراير المشهور للتشهير بالزعامة الوفدية ويستمرون على نفس النهج حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية.

ونتج عن جمود موقف الحزب الوطنى فى صف العداء للوفد أن تحالف مع شتى القوى التى عادت «الحزب الكبير» مهما كان موقع هذه القوة.

فهو وإن تحالف مع الملك أصلاً بحكم علاقة تقليدية بالود مع قصر عابدين فقد قوى هذا التحالف وصنع استمراريته عداء مشترك من الطرفين للوفد.

وهو قد تحالف مع جماعة مصر الفتاة منذ ظهورها خلال الثلاثينيات نتيجة للموقف المتشدد لشباب هذه الجماعة فى عدائهم للوفد.

وهو أخيرًا قد تحالف مع الأحزاب المنشقة، الدستوريين والسعديين والكتليين، وائتلف معها فى وزارات ماقبل ١٩٤٢، لا لسبب إلا أن هذا الائتلاف كان موجها أساسًا ضد الوفد.

والجمود عند صف العداء قد دفع الحزب إلى هذه المواقف المتناقضة مما كان محسوبا بالقطع على الحزب الوطنى.

وكما وقع حزب رمضان أسيرًا لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد فى مواقفه. فقد وقع بنفس الدرجة فى الأسر التاريخى لحزب التجربة الأولى فى أساليبه.

ويثير دهشة الباحثين أن أهم الاغتيالات السياسية فى تاريخ مصر المعاصر قام بها أعضاء من الحزب الوطنى أو ممن انتسبوا إليه.. أهم حادثة اغتيال قبل الحرب الأولى كانت اغتيال رئيس النظار المصرى بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ قام بها «إبراهيم الوردانى» عضو الحزب الوطنى.

وشهدت فترة التجربة الحزبية الثانية أربعًا من جرائم الاغتيالات السياسية الكبرى، السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى، وحاكم عام السودان عام ١٩٢٤، الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٥)، أمين باشا عثمان، وزير المالية فى وزارة النحاس السادسة وأقرب الساسة المصريين للسفارة البريطانية (١٩٤٦)، محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى (١٩٤٨).

وباستثناء النقراشى الذى اغتاله «الإخوان المسلمون»، فإن الجرائم الثلاث الأولى ارتكبها أعضاء من الحزب الوطنى خلال المرحلة الثانية..

الجمعية التى قامت باغتيال السردار تكونت من أولاد عنايت (عبد الحميد وعبد الفتاح) وانضم إليهما عدد من شباب الحزب الوطنى مثل الحاج أحمد رمضان زيان ومحمود عثمان وإبراهيم موسى، ولم ينكر أهم أعضاء هذه الجمعية، شفيق منصور، انتماءه السياسى للحزب الوطنى أثناء التحقيق معه.

محمود عيسى عوض الله قاتل أحمد ماهر كان محاميًا شابًا من أعضاء الحزب الوطنى أيضًا.

عصبة الشباب التى تولت اغتيال أمين عثمان على رأسهم حسين توفيق وأنور السادات وسعد الدين كامل كانت قد استقطبتهم قبل الحادث إحدى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطنى.

ولجوء الحزب الوطنى لأسلوب الاغتيال السياسى خلال التجربة الأولى كان مفهومًا على ضوء ما لجأت إليه السلطة من سياسات قمعية تجاهه، أما استمرار لجوئه لنفس الأسلوب فى عهد وزارة الشعب (١٩٢٤)، أو فى عهود ماهر والنقراشى (١٩٤٥ - ١٩٤٦) وهى عهود كان الحزب الوطنى ممثلا فيها من خلال اشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزاراتها فهو الأمر غير المفهوم.

وليس من تفسير لذلك التناقض سوى أن العمل السرى الذى كان من أهم وسائط العمل الحزبى «للوطنيين» خلال التجربة الأولى، قد استمر الواسطة الأهم لهذا العمل خلال التجربة الثانية، وهو لون من أسر التاريخ.

ولا يكفى هذا التفسير بالنسبة لاغتيال أحمد ماهر وأمين عثمان حين كان الحزب ممثلاً فى السلطة من خلال زعامته ولا تفسير لذلك إلا أن انفصاما قد حدث بين هذه الزعامة وبين القواعد الشبابية التى كانت قد انضمت إليه مؤخرًا، مما يمثل محاولة من جانب هؤلاء للفكاك من أسر التاريخ.

محاولات الفكاك من الأسر :

علاقة خاصة للغاية نشأت بين الحزب الوطنى وجماعة مصر الفتاة التى برزت على الساحة السياسية فى مصر عام ١٩٣٣.

ومصدر هذه الخصوصية أن جماعة الشباب التى كونت مصر الفتاة استلهمت روح مصطفى كامل وكانت تحتفل به كل عام، واتخذت موقفًا عدائيا من الوفد مما كان يتطابق مع موقف الحزب الوطنى.

أما مظهر الخصوصية فقد بدا فى تقارب الحزب مع الجماعة والذى بدأ باحتضان نشاطاتها بفتح أبواب جمعية الشباب المسلمين، التى كان يرأسها عبدالحميد سعيد عضو مجلس النواب عن الحزب الوطنى، لشباب الجماعة لعقد اجتماعاتهم. وانتقل إلى الدفاع عنها فى البرلمان فيما حدث عام ١٩٣٦ حين تصدى نواب الحزب لاتهام النحاس لمصر الفتاة بالعمالة لإيطاليا، ووصل إلى درجة من الالتحام حين اتفق الطرفان عام ١٩٤٠ على توحيد جهودهما بأن تضمهما لجان واحدة فى الأقاليم.

ونصل إلى أهمية هذه الخصوصية بمتابعة ماجرى قبيل نهاية الحرب الثانية بخروج فصيلة من مصر الفتاة يتزعمها فتحى رضوان عن الجماعة وانضمامها للحزب الوطنى، فقد كان ما قامت به هذه المجموعة التى انضم إليها «نور الدين طراف» المحاولة الجادة الوحيدة للحزب الوطنى خلال تجربته الثانية للفكاك من أسر تجربته الأولى.

ولا يعنى «الفكاك من الأسر» الخروج عن مبادئ حزب مصطفى كامل وإنما يعنى عدم الالتزام بمواقف كانت تناسب مرحلة واستخدامها فى مرحلة أخرى مختلفة.

بالإمكان التمييز بين مرحلتين من مراحل نشاط مجموعة الشباب بزعامة فتحى رضوان داخل الحزب العتيد.

امتدت المرحلة الأولى بين عامى ١٩٤٤، و١٩٤٩ حين أصدر هؤلاء الشباب صحيفة «اللواء الجديد» التى صدرت أولا أسبوعية مع وعد

بصدورها يومية، غير أن الصحيفة تعثرت وتوقفت عن الصدور عام ١٩٤٦، ثم عادت مرة أخرى لتصدر شهرية فى يناير عام ١٩٤٩ واستمرت فى الصدور على هذا النحو الشهرى حتى مايو من نفس السنة، وكانت الصحيفة طوال هذا الوقت منبرًا للحزب ولسانًا لحاله يكتب فيها حافظ رمضان وفكرى أباظة وعبد الرحمن الرافعى من القيادات القديمة كما يكتب فيها يوسف حلمى ونور الدين طراف وسعد الدين كامل من الجيل الجديد بالإضافة طبعًا إلى فتحى رضوان صاحب الجريدة ورئيس تحريرها.

وبدأت المرحلة الثانية فى مايو عام ١٩٤٩ حين نشرت اللواء الجديد بيانا يهاجم مد أجل الأحكام العرفية الذى قررته الحكومة لعام آخر، وقد صدر هذا البيان عما عرف «باللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى»، وكان هذا البيان بمثابة إعلان بخروج جماعة الشباب عن قيادات الحزب القديمة التى جمدته داخل مواقف التجربة الأولى.

بدا ذلك من الشكل الثورى الذى انتهجته اللجنة العليا للحزب الوطنى واستمر حتى مطلع عام ١٩٥٢. وقد تمثل هذا الشكل فى المقالات الملتهبة التى امتلأت بها صفحات اللواء الجديد والتى امتدت إلى القصر لأول مرة، وكما تمثل أيضا فى جولات فتحى رضوان فى العاصمة والأقاليم يلقى الخطب ويثير المشاعر.

ومثل هذا التحول فى سياسات الحزب الوطنى والذى صنعته قيادة جديدة وأفرز مواقف جديدة أهل الحزب بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ للمشاركة فى السلطة كما لم يشارك فيها من قبل.

ففى الوزارة التى ألفها «محمد نجيب» فى سبتمبر ١٩٥٢ شارك ستة من أبناء الحزب من مجموع الوزراء البالغ ستة عشر، كان منهم فتحى رضوان ونور الدين طراف. ويمكن القول إن الحيوية التى دفعتها مجموعة الشباب فى عروق الحزب هى التى أغرت حكام «العهد الجديد» على الاستعانة برجالة على هذا النطاق الواسع وإن كانت تلك الاستعانة لم

تستغرق وقتًا طويلاً، خاصة بعد إلغاء الأحزاب بعد شهور قليلة وانقضاء التجربة الحزبية الثانية برمتها.



الفصل العاشر

وللملوك أحزابهم

«التاريخ يعيد نفسه»، مقولة ثبت خطؤها علميًا، وقد أكدت ظاهرة الأحزاب الملكية على مدى التجربتين الحزبيتين فى مصر، الأولى والثانية، هذا الخطأ.

القصر فى التجربة الأولى، وفى عهد الخديو عباس الثانى، اصطنع حزبًا خاصًا هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

والقصر فى التجربة الثانية، على عهد فؤاد الأول وابنه فاروق الأول، اصطنع أكثر من حزب: الاتحاد (١٩٢٥) ثم الشعب (١٩٣٠) ثم الاتحاد الشعبى (١٩٣٨).

ويمكن لأصحاب المقولة أن يتلمسوا وجوه التشابه بين أحزاب القصر فى التجربتين، فهى - على الجانب الأول - قد نشأت فى مجموعها لتأكيد سلطة سيد قصر عابدين، وحقه فى المشاركة فى الحكم بنصيب أوفى، إن لم يكن النصيب الأوفى!

على الجانب الآخر تأسست الأحزاب الأربعة انبعاثًا من دوافع متشابهة:

١- ميراث أوتوقراطى تمتع به الحكام من أبناء أسرة محمد على، ولم يستطع هؤلاء استيعاب المتغيرات التاريخية، وتصوروا جميعًا وبدون

استثناء أنهم قادرون عى الاستئثار بنفس القدر من السلطة الذى كان لأسلافهم. كل ما حدث تغير فى ذرائع هذا الاستئثار، فمحمد على عندما طالبه السيد «عمر مكرم» بالسلاح لمقاومة الغزو الإنجليزى للبلاد أطلق قولته المشهورة «ليس على الرعية حمل السلاح» ونصب نفسه نائبًا عن المصريين فى كل ما يمس شئونهم. ثم بعد قرن وربع من الزمان قال أحد أحفاده، وهو فؤاد الأول، فى محادثة جرت عام ١٩٣١ بينه وبين السير برسى لورين، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، أن «النظام الديمقراطى الغربى لا يصلح المصريين وأنه يجب أن يكون لهم نظامهم الخاص» مدافعًا فى ذلك عن دستور صدقى الذى تمتع من خلاله القصر بسلطات واسعة.

٢- قناعة جمهرة من المشتغلين بالسياسة المصرية أن «قصر عابدين» هو أكثر المؤسسات السياسية ثباتًا فى مصر، وأن الاستظلال به أدعى لتحقيق مصالحهم من الانضمام لأية مؤسسة أخرى.

وقد ضمت هذه الجمهرة شريحتين أساسيتين، أولاهما: عدد من كبار الملاك الذين تخوفوا على مصالحهم. ونقدم فى هذا الشأن شهادة المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، الفيلد مارشال اللنبى، التى تضمنها تقرير سرى وجهه إلى لندن فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٥ عن تأسيس حزب الاتحاد، جاء بالحرف الواحد «انضم للحزب الجديد عدد من أعيان الريف مولوه بسخاء نذكر منهم البدراوى عاشور باشا أكبر ملاك الأراضى فى الدلتا، وقد انتخب فى البرلمان الماضى عن الأحرار الدستوريين، ولتخوفه من أن يؤدى ذلك إلى حرمان أراضيه من حاجتها من الرى من جانب الحكومة الزغلولية حرص على أن يكون أكبر الممولين للنادى السعدى»!

الشريحة الثانية تضم كبار الموظفين الذين دفعهم تكوينهم الوظيفى إلى النظر للقصر باعتباره رأس البيروقراطية المصرية. وكان من المنطقى - فى نظرهم - أن يكون رأسًا للمؤسسات السياسية هذا من جانب، أما

على الجانب الآخر فقد حرك هؤلاء دوافع الطموح الوظيفى إذ رأوا أن انضمامهم لحزب الملك سوف يفتح لهم باب انضمامهم ارتقاء السلم الوظيفى واسعًا.

ويمكن القول أن نفس القناعات والشرائح والدوافع كانت واحدة فى التجربتين، وفى الأحزاب الأربعة.

٣- عداوة مشتركة جمعت القصر ورجال أحزابه ضد حزبى الأغلبية فى التجربتين، الوطنى فى أولاهما والوفد فى الثانية.

فى التجربة الأولى كان ما بين عباس الثانى والشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح عداوتهما للحزب الوطنى، الأول بعد أن شعر بتزايد شعبية الحزب ورفض مصطفى كامل لبعض سياساته، والثانى كانت الخصومة بينه وبين كامل قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل حين امتنع عن فتح صفحات جريدته المؤيد للزعيم الوطنى.

أما فى التجربة الثانية فالرجال الذين أسسوا حزب الاتحاد أو حزب الشعب كانوا من ألد خصوم الوفد... إسماعيل صدقى، يحيى إبراهيم، حلمى عيسى، ثم إن المحرك الأساسى للملك فؤاد لتأسيس هذين الحزبين كانت عداوته للحزب الكبير، فكلهما قد أنشئ فى ظروف تفجر العلاقات بين القصر والوفد.

٤- تناقض واضح بين مسميات الأحزاب الملكية وبين حقيقتها، وقد اشتركت جميعها فى هذا التناقض، أولها وقد قام على مساندة أوتوقراطية القصر شاء أصحابه أن يسموه «الإصلاح على المبادئ الدستورية»!، والثانى الذى انتزع عددًا من أعضاء الوفد والأحرار الدستوريين ليشكل حزبًا ثالثًا أسماه رجاله «الاتحاد»!، أما الحزب الذى أسسه صدقى باسم «الشعب» فقد كان هو والعهد الذى يمثله أقل العهود تمثيلا للشعب وأكثرها عداء له!

بالرغم من كل ذلك «فالتاريخ لا يعيد نفسه» وتتعدد الأدلة التى تؤكد أنه كان لكل حاكم من أبناء أسرة محمد على سياسته المختلفة فى

استخدام «الحياة الحزبية» لترسيخ سلطته، وأن هذا الاختلاف قد نشأ عن تغير الظرف التاريخى، بل أكثر من ذلك أنه فى ظل حاكم واحد، وهو فؤاد الأول (١٩١٧-١٩٣٦) اختلفت ظروف وأوضاع الحزب الذى أسسه أوائل عام (١٩٢٥) عن ظروف وأوضاع الحزب الذى قام لمناصرة القصر أواخر ١٩٣٠ حزب «الشعب»، وهذا حساب بالاختلافات، المنطلق الذى تأسس عليه حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» تغيبت عنه تمامًا دواعى الاشتراك فى السلطة، فهو لم يكن حزبًا برلمانيًا أو وزاريًا، وهى دواعى كانت أساسية للغاية بالنسبة للأحزاب الملكية فى التجربة الثانية.

«حزب الاتحاد» تأسس عام ١٩٢٥ ليمنع الوفد من العودة إلى البرلمان والوزارة بعد تجربة الملك المريرة مع حزب الأغلبية فى العام السابق(١٩٢٤).

وفشل المحاولة من خلال حزب الاتحاد هو الذى قاد إلى محاولة عام ١٩٣٠ بتأسيس حزب الشعب واستبدال دستور ١٩٢٣ بدستور آخر يكفل للحزب الملكى الثانى الاستيلاء على السلطة وقد نجحت المحاولة هذه المرة، سلطويًا لا شعبيًا!

ومن التجربة الأولى إلى التجربة الثانية، ومع ما يبدو أن حزب الشعب مجرد «إعادة» لحزب الاتحاد، خاصة أنه كان وراء كل منهما شخصية قوية من شخصيات القصر سعى الإنجليز بعد فترة لإبعادها عن عابدين، حزب الاتحاد كان وراؤه «حسن نشأت باشا» رئيس الديوان الملكى بالنيابة. وحزب الشعب بذل جهده فى مساندته «زكى الإبراشى باشا» ناظر الخاصة الملكية.

ولكن مع بعض التأمل يتأكد أن الإعادة غير واردة لسبب بسيط وهو أن الملك فؤاد لم يكن فى حاجة لإقامة حزب مؤيد للقصر بنفس طابع حزب الاتحاد وهذا الحزب الأخير قائم بالفعل. وأى تفكير سياسى ساذج يعى أن مثل هذا العمل بدلا من أن يؤدى إلى وجود حزبين ملكيين فى الساحة

السياسية سيؤدى إلى قسم الحزب الملكى القائم فعلا إلى قسمين مما سيتبعه يقينًا إضعافه، ولم يكن الملك فؤاد بهذه السذاجة!... وتؤكد متابعة تاريخ الحزبين اختلاف الأهداف وراء قيام كل منهما مما ستبرزه السطور التالية.

تبقى أخيرًا سياسة القصر فى عهد فاروق، ويلاحظ أن الدوائر الملكية قد أقلعت فى هذا العهد عن اصطناع الأحزاب الملكية وإن لم تبدد «الإرث الحزبى» الذى خلفه لها عهد الملك فؤاد.

الإقلاع عن اصطناع الأحزاب الملكية دفع إليه أمران..

١- كان وجود الأحزاب الملكية مصدرًا دائمًا لإقلاق القصر، بل إضعافه. ذلك أن خصوم عابدين الذين كانوا لا يملكون توجيه ضرباتهم «للذات الملكية» بحكم أنها كانت فوق القانون، وجدوا فى أحزاب القصر الميدان المناسب لتوجيه الانتقادات، بل والضربات. وقد ساعد هؤلاء الخصوم على تسديد الضربات أن الأحزاب الملكية كانت بالأساس أحزاب حكم، ثم أنها تولت السلطة فى فترات تنازلات سياسية كما حدث فى عهد حزب الاتحاد (١٩٢٥-١٩٢٦) الذى أعقب حادث اغتيال السردار وما تبعه من تنازلات، حتى أن زيور أسمى سياسته «بإنقاذ ما يمكن إنقاذه» أو فى فترات كساد اقتصادى فيما جرى فى عهد حزب الشعب (١٩٣٠ - ١٩٣٤) الذى واكب الأزمة الاقتصادية العالمية.

٢- اختلفت سياسات «أحمد حسنين باشا»، رئيس الديوان الملكى والشخصية الرئيسية فى صنع سياسات القصر خلال النصف الأول من عهد فاروق، عن سياسات كل من نشأت والإبراشى، فقد قامت سياسة حسنين على تفتيت الوفد واستخدام الأحزاب التى انشقت عنه فى تحالفات حكومية كما حدث بامتداد الفترة بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ثم بين ١٩٤٤ و١٩٤٩ وقد تأكدت أفضلية هذه السياسة بالنسبة للقصر والتى ظل يتبعها حتى بعد وفاة حسنين، فمن ناحية كانت هذه الأحزاب «الأحرار

الدستوريون - الهيئة السعدية - الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى» لا تقل استجابة لتدخل القصر فى شئون الحكم عن الأحزاب الملكية فى عهد فؤاد، ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد بالإمكان اتهام رجال تلك الأحزاب أنهم «صنائع عابدين» ووراءهم ماضيهم السياسى وكان فى جانب غير قليل منه معاديا للملك، ومن ناحية أخيرة فإن تعدد هذه المجموعات الحزبية قد أتاح للقصر حرية فى المناورة لم يكن يملكها وقت أن كان يحكم أحد الأحزاب التى اصطنعها.

رغم ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت للتخلص من «الإرث الحزبى» الذى خلفه عهد فؤاد، ولهذا التخلص قصة طريفة ترويها لنا الوثائق السرية البريطانية مما جرى من تأليف ما عرف بحزب الاتحاد الشعبى، وهى قصة نعرض لها عند التصدى بالحديث عن هذا الحزب، ثالث الأحزاب الملكية خلال التجربة الثانية، وإن كنا نبدأ بأولها..

حزب الاتحاد - صناعة ملكية (١٩٢٥):

فى فندق سميراميس، وفى يوم ١٠ يناير عام ١٩٢٥ اجتمع ثلاثمائة شخص «من كبار ملاك الأراضى الأغنياء» الذين عادوا سياسات الحكومة الزغلولية، وعدد من الوفديين القليلى الأهمية الذين غيروا ولاءاتهم». على حد توصيف التقارير البريطانية، وأعلنوا قيام حزب الاتحاد، واعتبروا الاجتماع بمثابة جمعيته العمومية التى اختارت لجنة لإدارة الحزب تتكون من ٢٨ عضوًا، كما وافقت على البرنامج الذى اقترح عليها.

وللحقيقة فإن هذا الحزب كان قد ولد قبل ذلك فى مكتب رئيس الديوان فى عابدين، حسن باشا نشأت، الذى وصفه اللنبى بأنه «المركز غير الرسمى للحزب الجديد».

ولا ينطبق توصيف «الصناعة الملكية» على حزب بقدر ما ينطبق على حزب الاتحاد، فالقصر هو الذى مهد لإقامته، ثم تولى اختيار الأعضاء وإصدار الصحف، واعتبر نفسه أخيرًا مسئولا عن مسيرته.

والتمهيد لإقامة حزب الاتحاد قام قبل إعلان تشكيله الرسمى بنحو شهرين، وفى منتصف نوفمبر عام ١٩٢٤ على وجه التحديد. كان القصر قد تأكد وقتذاك من أمرين.. أولهما: أن ما علقه من آمال على علاقات طيبة مع الزغلوليين لم يعد له ثمة مبرر، سواء للصلابة التى أبداها سعد فى التمسك بحقوق الوزارة الدستورية، وللضغوط التى مارسها على الملك وكان آخرها استقالته التى قدمها فى نوفمبر عام ١٩٢٤ والتى فجرت الشارع المصرى حيث سار المتظاهرون يهتفون «سعد أو الثورة»، وثانيهما: ما علمه من أن المندوب السامى فى وضع الاستعداد للانقضاض على الوزارة الوفدية بعد فشل مفاوضات سعد - مكدونالد، خاصة بعد أن أجرى الملك اتصالات مع هذه الدار وألمح لهم عن استعداده للتعاون، وأنهم سيجدون لهذا التعاون «قيمة كبيرة»، ولقيت تلميحاته الترحيب.

ومن الإدراك بالمتغيرات الجديدة بدأت حركة القصر أولا بالاتجاه نحو اتهام الوفد «بعدم الولاء للعرش»، وسمح «حسن نشأت» أن يتحول الاتهام إلى «قضية» عندما أوعز لشاب وفدى هو «عبدالحليم البيلى» بالتقدم باستقالته لزغلول محتجًا على اتهام زملائه له بأنه على علاقة وثيقة بالقصر وان ذلك لا يتفق مع مبادئ الحزب. تمحض عن ذلك جدال حاد ولكنه قصير اضطر رئيس الوفد فى نهايته أن ينشر تصريحًا بإخلاصه للعرش، وبدلا من أن يؤدى ذلك إلى وقف خطط نشأت سارت دوائر القصر فى طريقها لا تلوى على شىء.

وكانت أولى الخطوات التى أعقبت تفجير القضية السعى لجذب الأنصار، سواء من صفوف الوفد أو من خارجها، فبالإضافة إلى عبدالحليم البيلى انضم محمود علام وكان من أشد أنصار سعد حماسًا، وقد عمل الرجلان بنشاط تحت إشراف نشأت باشا لجذب مزيد من الأعضاء كان أولهم اللواء «موسى فؤاد باشا» عضو مجلس الشيوخ فى برلمان ١٩٢٤ تبعه أربعة وعشرون شيخًا.

انتزع الحزب بعد ذلك عددًا غير قليل من كبار الملاك من الأعضاء السابقين فى الوفد أو الأحرار الدستوريين، وتضم القائمة كثيرًا من

الأسماء أمثال محمد البدراوى عاشور، سراج الدين شاهين، عبد المجيد رضوان، أحمد قرشى، سيد على الزناتى، مصطفى خليفة، عبد اللطيف واكد، أحمد عطية الناظر، عبد الرحمن للوم، نعمان الأعصر، زكريا نامق، سيف النصر موسى، حامد العلايلى، سليم خليل بطرس، وقد علق المندوب السامى البريطانى على انضمام هؤلاء بقوله «إن أولئك الذين انضموا لحزب الاتحاد مشهورون بالثروة أكثر مما هم معروفون بالكفاءة أو القدرة الادارية». وكان رأيه أن انضمام هؤلاء قد تم تحت الإغراء أوالتهديد، وان الهدف الأهم من وراء انضمامهم أن يكونوا مصدرا لتمويل الحزب الجديد، وهو ما عبر عنه بقوله إنهم «قدموا إسهامات مالية قيمة».

وكان لاختيار كبار الملاك أو «أغنياء الريف» على حد تعبير الوثائق البريطانية. هدف آخر وهو أن يتمكن الحزب من التغلغل فى المديريات حيث أسس له لجانًا تحت رعاية هؤلاء الأغنياء ولا شك أن تصور نشأت فى هذا الصدد كان له ما يبرره ذلك أن الانتخابات فى الريف المصرى، ولأسباب عديدة ليس أهمها انتشار الأمية، تحسمها فى كثير من الأحوال قوة العصبيات الأسرية، وهى القوة التى استهدف رئيس الديوان جذبها لصالح حزب الملك.

وبقوة المال وسلطة القصر ولد الحزب الجديد تؤيده ثلاث صحف، هكذا مرة واحدة.

الصحيفة الأولى التى صدرت فى اليوم التالى لقيامه تنطق بلسانه وتتسمى باسمه «الاتحاد» وقد رأس تحريرها «عبدالحليم البيلى» النائب الوفدى الذى أطلق إشارة البدء فى المعركة مع سعد تمهيدًا لقيام الحزب.

الصحيفة الثانية «الليبرتية»، وهى صحيفة فرنسية كان صاحبها «ليون كاسترو» من أشد المؤيدين للوفد. وقد نجحت دوائر القصر فى شراء الصحيفة من صاحبها مقابل خمسة آلاف جنيه قبل إعلان تأسيس الحزب بأسبوعين.

الصحيفة الثالثة والأخيرة هى «الشعب المصرى» التى كانت تصدر بالإسكندرية، وكانت رائجة «خاصة بين الطبقات الدنيا»، التى أراد الحزب أن يصل صوته إليها، فعمل على ضم تلك الصحيفة لتكون أحد ألسنته.

المشكلة الوحيدة التى واجهت القصر لإتمام بناء الحزب كانت العثور على سياسى ذى وزن يقبل برئاسته، وهو ما استغرق نحو شهرين، فقد أقيم الحزب فى أوائل يناير ولم يعثر له على رئيس إلا فى أوائل مارس عام ١٩٢٥.

وقد دار حسن نشأت بالمنصب يعرضه على أكثر من سياسى من المعادين للوفد، وقد اعتذروا عنه جميعا، توفيق نسيم رئيس الوزراء السابق، أحمد زيور رئيس الوزراء القائم، وأخيرًا عزيز عزت الوزير المصرى فى لندن.. وقد جاء هذا الرفض إما لخوف هؤلاء الساسة من الدخول فى معترك الحياة الحزبية مع قناعتهم بأنهم غير مؤهلين لذلك، وإما لشعورهم أنهم لن يكونوا سوى «عرائس» تحركها أصابع حسن باشا نشأت.

الوحيد الذى قبل المنصب «يحيى باشا إبراهيم» رئيس الوزارة المصرية بين مارس ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤. وكان الملك قد اختاره فى هذا المنصب لاعتقاده «بإمكان السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر»، وهى نفس القناعة التى دفعت لاختياره ثانية، رئيسًا لحزب الملك هذه المرة!

ولم يبق بعد كل ذلك سوى استخدام الحزب الجديد فيما أعد له بالدخول فى الانتخابات، التى كان مقررًا لها أن تنعقد فى ١٢ مارس عام١٩٢٥، متحالفا مع الأحرار الدستوريين بهدف هزيمة الوفد واكتساب الشرعية الدستورية.

ويقول المندوب السامى الفيلد مارشال اللنبى إنه قابل الملك فؤاد قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ووجده متفائلا للغاية واثقا من فوز الاتحاديين بنسبة عالية من المقاعد حتى أنه اعتقد أن التحالف مع الدستوريين مؤقت لانه سيكون فى إمكان حزب الاتحاد الحصول على

الأغلبية التى تمكنه من الحكم. وتجرى الانتخابات ويتأكد بعد انعقاد المجلس فى ٢٣ مارس أن حزب الملك لم يحصل هو وحليفه «الأحرار الدستوريون» إلا على أكثر قليلا من ثلث المقاعد «٨٥ من ٢١٤»، وتتبدد الآمال الملكية!

أدى رسوب «حزب الاتحاد» على هذا النحو إلى تدخل القصر وإصدار الأمر الملكى بحل المجلس الجديد. غير أن الإجراء اللادستورى كان فى حد ذاته تسليمًا بفشل الحزب الذى اصطنعه القصر الذى حاولت دوائره تبرير فشلها بأنها لم تحصل على فرصة كافية للقيام بحملة انتخابية ناجحة، حيث إن الفترة بين قيام الحزب والانتخابات لم تزد على شهرين، ولم يمض وقت طويل حتى يتأكد سقوط هذه الحجة فى الانتخابات التى جرت فى مايو عام ١٩٢٦، وكان قد انقضى على الحزب نحو عام ونصف، فلم يحصل فى هذه الانتخابات إلا على سبعة مقاعد مقابل ١٩ مقعدا فى الانتخابات السابقة عليها، والتفسير أن نشأت كان قد أبعد عن القصر، بل عن مصر كلها، فى ديسمبر ١٩٢٥، بالإضافة إلى غياب «إسماعيل صدقى» الذى كان قد ترك وزارة الداخلية فى سبتمبر من نفس السنة بعد أن مارس كل الأساليب فى الانتخابات لإنجاح الاتحاديين والدستوريين.

واستمر حزب الاتحاد حزبًا شديد الهامشية على المستوى البرلمانى، فقد نال فى الانتخابات التى جرت أواخر ١٩٢٩ ثلاثة مقاعد فقط، وكان على الملك أن يعيد المحاولة بشكل مختلف وهو ما جرى فى العام التالى مع قيام الحزب الملكى الثانى برئاسة صدقى.

وقبل الانتقال للحزب الجديد تجدر الإشارة إلى أن حظ الاتحاديين فى «الوزارة» كان أفضل كثيرًا من حظهم فى «البرلمان». فقد كانوا خلال عهد زيور (١٩٢٥ - ١٩٢٦) مع الأحرار الدستوريين يتمتعون بالعدد الأكبر من المقاعد الوزارية، ثم ما لبثوا أن استأثروا تماما بتلك المقاعد بعد فض الائتلاف مع الدستوريين فى سبتمبر عام ١٩٢٥، هى على أى الأحوال ظاهرة طبيعية فوزارات زيور كانت وليدة الإرادة الملكية على عكس البرلمانات التى كانت تعبيرًا عن الإرادة الشعبية.

حزب الشعب - عدو الشعب (١٩٣٠):

خرج القصر بدروس عديدة من تجربة «حزب الاتحاد»، أولها: أن الشكل الملكى الصارخ للحزب كان محسوبًا عليه لا له، أما ثانيها: فقد كان الافتقار لشخصية قيادية قادرة على وضع الحزب فى السلطة، ووضع السلطة فى جيب الملك! وكان ثالثها: تصورًا من القصر أن محاولته الحزبية الأولى لم تجر بشروطه الخاصة فقد تمت فى ظل دستور ١٩٢٣ الذى لا يمنح الملك من السلطة بقدر ما يمنح الإرادة الشعبية كما جرت فى غياب تنسيق كامل مع البريطانيين.

استيعابا لهذه الدروس تحرك القصر فى محاولته الحزبية الثانية بإعلان قيام «حزب الشعب» فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٠ واختار لرئاسته «إسماعيل صدقى» الذى كلفه بتشكيل الحزب الجديد بعد أن كان كلفه قبل ذلك بخمسة أشهر بتأليف وزارته الأولى.

وكان الاختيار شديد التوفيق فالرجل، كما جاء فى تقييم له من جانب السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى القاهرة «سريع البديهة يتمتع بقدرة خلاقة وإدارية كبيرة كما أنه محب للدسائس. وقد جعلت منه براعته التى لا تخذله ورباطة جأشه، على الأرجح، أقدر سياسى مصرى بين السياسيين الأحياء.

ومع وجود مثل هذه الشخصية بدا الحزب الجديد منسوبا لصدقى أكثر مما بدا صنيعة للقصر، ثم إن الرجل انطلق يصنع كل الأسباب لإنجاح التجربة فأسقط دستور إفشال حزب الاتحاد ووضع دستورًا جديدًا مناسبًا للملك ومنسوبًا لصدقى، فى نفس الوقت تمكن من تحييد دور المندوب السامى وهو ما لم يستطعه القصر فى المرة الأولى وبكل هذه السياسات المعادية للشعب ظهر وتحرك حزب الشعب.

قد وضع صدقى كل همه فى أن يجمع للحزب الجديد الأنصار والأعضاء. وقد اتجه أولا إلى حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين

فاستطاع أن يضم إليه عددًا من الاتحاديين، كما تمكن من ضم ستة أعضاء من مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين بالرغم من أن الحزب كان قد اتخذ قرارًا إجماعيًا بعدم تأييده.

اتجه بعد ذلك إلى طائفة من «أغنياء الريف» كما فعل قبله حزب الاتحاد ولنفس الأسباب فكان من بين من ضمهم أحمد رمزى، عبد الرازق القاضى، مصطفى المنياوى، سلطان السعدى، على فهمى، وهيب دوس، حبيب دوس، إبراهيم المليجى، حسن أبو جازية وسلطان بهنس وآخرون، خاصة من الأحرار الدستوريين.

ولجأ صدقى بعد ذلك إلى طرق القسر والإرغام فأوجب على العمد والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراكه واشتراك جريدته بل وكلف أعضاء الحزب بإعداد كشوف بالأشخاص الذين يرضخون للرغبة أو الرهبة وبرفع هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لترشيحهم للانضمام إلى الحزب.

وسعيا وراء انتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له فى كل مركز من المراكز، كما صدرت له صحيفة يومية بنفس اسمه «الشعب»، تبع ذلك أن صدر قانون الحزب من سبع مواد، وأهم الملاحظات عليها أنها قد اتسمت بالعمومية، كما أنها نصت على تأييد حقوق العرش مما جاء فى المبدأ الخامس. وهو نص لم يرد فى برنامج أى حزب آخر بما فيها حزب الاتحاد.

ومند البداية لاحظ المراقبون أن حزب الشعب قد حظى بالتأييد من شقيقه الملكى، حزب الاتحاد ، ففى الاحتفال الذى عقد فى منزل محمود بك الطوير فى ١١ ديسمبر ١٩٣٠ بمناسبة انتخاب صدقى رئيسًا للحزب ألقى حلمى عيسى الوزير الاتحادى خطبة قصيرة عبر فيها عن شعور الرضاء من جانب حزبه بعد أن تواجد فى الساحة شقيق قوى هو حزب الشعب.

وكـان الحـزب الجـديد بطل الانتـخـابات التى جـرت بعـد ذلك، وهى الانتخابات التى قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ولم يشارك فيها سوى الحزبين الشقيقين، الاتحاد والشعب، بالإضافة للحزب الوطنى وفى ظل هذه الظروف حصل الحزبان الملكيان على ١١٩ مقعدًا من مجموع المائة والخمسين لبرلمان صدقى، نال حزب الشعب منها ٨١ مقعدًا بينما حصل الاتحاد على ٣٨ مقعدًا.

وفى العلاقة بين الحزبين الملكيين وبين وزارة صدقى كان الوضع مقلوبًا، أى أنه بدلا من أن تدخل تلك الأحزاب الانتخابات فتفوز فتشكل الوزارة، شكلت أولا الوزارة ثم وضعت الدستور المناسب ثم دخلت الانتخابات وفازت! ويلاحظ أن عنصر القوة ممثلا فى القيادة القادرة، الذى وفره لحزب الشعب، كان على المدى الطويل نسبيا عنصر ضعف للحزب الملكى.

فقد أغرى نجاح صدقى فى ضرب قوى المعارضة الرجل على ممارسة بعض السياسات المستقلة عن القصر، وهى السياسات التى أدت إلى شعور الملك فؤاد بخطورة الرجل وإلى عمله على التخلص منه.

انعكست هذه السياسات على حزب الشعب حين عمل إسماعيل صدقى على بث العديد من أنصاره فى مراكزه القيادية تحسبا لأى صدام بينه وبين القصر.

والواضح أن ذكاء الرجل قد خانه فى هذا العمل، فما تصوره من أن استقرار النظام الذى أقامه كان وراءه جهده وشخصيته إنما كان تصورًا ناقصًا، إذ أن هذا الاستمرار قبل أى شىء كان يستند على الرضاء الملكى، وهو ما بدا صدقى يسخره يومًا بعد آخر.

ويتضح خطأ الرجل مما جرى فى أعقاب استقالة وزارته الثانية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وتولى عبد الفتاح يحيى نائب رئيس الحزب رئاسة الوزارة الجديدة وتذخر الوثائق البريطانية بتفاصيل عن مناورات صدقى للاحتفاظ برئاسة حزب الشعب غير أن هذه المناورات تكسرت بعد قليل

على جدار التصميم الملكى باستبعاد الرجل من هذا المنصب الذى تولاه رئيس الوزراء الجديد والذى أثبت استعدادًا للانصياع لتوجيهات القصر واستيعابًا للدرس الذى تلقاه سلفه.

وكان اختفاء صدقى إيذانًا بإنتهاء عهده الذى عمر لنحو عام آخر «حتى نوفمبر ١٩٣٤» عندما تولى توفيق نسيم رئاسة الوزارة وكان شرطه تعطيل دستور ١٩٣٠، وقد حدث.

ومع سقوط صدقى انتهى من الناحية الواقعية حزب الشعب، صحيح أنه خاض الانتخابات التى جرت عام ١٩٣٦ غير أنه لم يحصل إلا على عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغة ٢٣٢، بينما حصل الوفد على ١٧٩ مقعدًا، وكان هذا السقوط طبيعيًا فالدستور لم يكن دستوره كما أن العهد لم يكن عهده. أضف إلى كل ذلك أن الملك فؤاد كان قد توفى فى إبريل ١٩٣٦ قبل إجراء الانتخابات، وكان واضحًا أن عصرًا قد ذهب وأن عصرًا آخر قد قدم كان للحزبين الملكيين فيه بقية من دور.

الاتحاد الشعبى ميراث ملكى (١٩٣٨)

نبذ القصر سياسة اصطناع الأحزاب الملكية فى عهد فاروق بعد ان اتبع رجاله سياسات جديدة اعتقدوا أنها أكثر فاعلية فى تدعيم النفوذ الملكى غير أنه بقيت مشكلة الحزبين اللذين ورثهما من بين ما ورث من عهد الملك الراحل.

وكان قد دخل على الحزبين بعض التغييرات، رئاسة حزب الاتحاد تولاها محمد حلمى عيسى بعهد وفاة يحيى إبراهيم فى مارس عام ١٩٣٦، فى نفس لوقت عاد صدقى للحياة السياسية كما عاد لرئاسة حزب الشعب.

وقد خاض الحزبان انتخابات إبريل عام ١٩٣٨ فى قائمة واحدة مع الأحرار الدستوريين، وهى قائمة الحكومة، وقد حصل الحزبان الملكيان على ١٩ مقعدًا، وكان قد سبق ذلك دخول كل من صدقى وحلمى عيسى

فى وزارتى محمد محمود الثانية «ديسمبر ١٩٣٧ - إبريل ١٩٣٨» والثالثة «إبريل - يونيه ١٩٣٨».

خلال تلك الشهور كانت سياسة القصر الجديدة بعدم الاعتماد على الحزبيين الملكيين قد تبلورت، وتألفت وزارة محمد محمود الرابعة والأخيرة «يونية - أغسطس ١٩٣٨» وكان أهم دواعى إعادة التأليف الرغبة فى التخلص من ممثلى الحزبين الذين خرجوا من الوزارة.

وكان صدقى أسرع الساسة فهمًا للاتجاهات الملكية الجديدة فقدم استقالته من رئاسة حزب الشعب فى ٨ أغسطس ١٩٣٨ ووجد الحزبان الملكيان إنهما قد أصبحا من الضآلة إلى الحد الذى يستوجب ضم الصفوف.

شجعت دوائر عابدين الاتجاه إلى الاندماج، وكان وراء هذا التشجيع رغبة فى إذلال الوفد حتى النخاع وهى قصة يرويها المستر بيتمان القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى رسالة سرية إلى لندن.

يقول بيتمان إن القصر قد أوقع الوفد بقبول الأخير الاشتراك فى الانتخابات المزورة التى جرت فى إبريل ١٩٣٨، والتى لم يحصل فيها الوفد إلا على ١٢ مقعدًا من مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤.

وبينما كانت أحزاب الحكومة «الاحرار - الاتحاد - الشعب» لها ٩٣ نائبًا كان السعديون الحزب الرئيسى من غير أحزاب الحكومة وله ٨٠ نائبا، وبالتالى لم يكن للوفد حجم يذكر فى المعارضة.

فى يونية ١٩٣٨ تشكلت وزارة محمد محمود الرابعة من الدستوريين والسعديين وجرت عملية لتبادل المواقع استتبعها أن أصبح الحزبان الملكيان خارج السلطة ولم يكن لأى منهما عدد من النواب يكافئ عدد النواب الوفديين وكانوا وقد أصبحوا وقتذاك ١٣ نائبا، وكان معنى ذلك ببساطة أن يصبح الوفد، رغم ضآلة تمثيله فى المجلس، حزب المعارضة الرئيسى.

ومن هنا جاءت تلك الخطوة التى سعى القصر من ورائها إلى أقصى درجة من الإذلال للوفد بتشجيع دمج الحزبين الملكيين ليصبح للحزب الجديد ١٩ نائبا فى المجلس ويصبح بالتالى الممثل الحزبى للمعارضة.

وتأثرًا بتلك الاعتبارات اندمج الحزبان فى نوفمبر عام ١٩٣٨ ليتشكل حزب «الاتحاد الشعبى» برئاسة محمد حلمى عيسى رئيس الاتحاد وتم تلخيص برنامج الحزب الجديد فى مقال فى «آخر ساعة» فى ٦ سبتمبر جاء فيه أنه بعد توقيع المعاهدة فلابد من تعديل برنامج الحزب وأن يتركز الاهتمام حول مسائل الدفاع والتعليم والمالية وشئون التعليم.

وقد دخل حلمى عيسى وزارة حسن صبرى «يونية - نوفمبر ١٩٤٠» ثم وزارة حسين سرى الأولى «نوفمبر ١٩٤٠ - يولية ١٩٤١» ممثلا للحزب الجديد الذى لم يكن له فى الحقيقة وجود فعلى إلا فى شخص رئيسه الذى كان خروجه من منصبه الأخير بمثابة خروج للحزب من الحياة السياسية فى مصر والتخلص من بعض ميراث عهد الملك فؤاد.



الفصل الحادى عشر

الأيديولوجيات
تدخل عالم الأحزاب

الطريق المسدود الذى وصلت إليه التجربة الحزبية الثانية نشأ عن عجز النظام السياسى القائم على التعامل مع «المجموعات» التى عرفتها هذه التجربة، والتى بدأت فى الظهور منذ مطلع العشرينيات، وأن أصبحت ذات حضور قوى خلال النصف الأول من الأربعينيات وغالبًا بعد الحرب الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

والمجموعة الأيديولوجية التى نعنيها كانت على توالى ظهورها، «الماركسيون» الذين شاركوا فى تأسيس «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢١ مما كان إيذانًا بظهور أول الأحزاب الشيوعية فى مصر تلاهم فى التكوين«الإخوان المسلمون» الذين بدأوا نشاطهم فى الإسماعيلية على يد مؤسس الجماعة «الشيخ حسن البنا» عام ١٩٢٨، وكان آخرهم «جماعة مصر الفتاة» التى أسسها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان عام ١٩٣٣.

ووضع هذه المجموعات فى إطار التجربة الحزبية يتطلب أولا التعرف على موقفها من الفكرة الحزبية.. بالنسبة «للماركسيين» فلم ينكروا فى وقت أن هدفهم تشكيل حزب أو أكثر، وهو ما فعلوه خلال العشرينيات

بتأسيس «الحزب الشيوعى المصرى» العلنى «١٩٢٢»، ثم بعد ذلك بأكثر من ربع قرن يتأسس حزب بنفس الاسم «١٩٤٩»، وكان سرّيا فى هذه المرة!

نفس الأمر ينطبق على جماعة مصر الفتاة فلم يتأخر زعماؤها كثيرًا فى تحويل الجماعة إلى حزب سموه «الحزب الوطنى الإسلامى» «١٩٤٠» ثم تحولوا قرب أواخر الأربعينيات وانتحلوا تسمية حزبية أخرى وكانت «الحزب الاشتراكى» «١٩٤٨».

اختلف الأمر بالنسبة «للإخوان المسلمين» الذين رفضوا منذ البداية الحزبية، بل وأدانوها وأطلق الشيخ حسن البنا قولته المشهورة بأن «لا حزبية فى الإسلام».

رغم ذلك فإن أية دراسة عن الأحزاب السياسية فى مصر لا تستطيع أن تتجاهل جماعة الإخوان سواء لأنها كانت بحكم التركيب والبرنامج والحركة قوة حزبية، أو لأنها شاركت فى العمل الحزبى وأثرت فى مسيرته أيما تأثير بعد قرار المرشد العام أن يكون للجماعة نشاطها السياسى منذ عام ١٩٣٨.

الأحزاب الأيديولوجية والسمات العامة

وقد اختصت الأحزاب الأيديولوجية بمجموعة من السمات جعلت لها مكانة عن أحزاب «القضية الوطنية» التى حبست نفسها فى إطار محدود الرؤية والحركة حتى يصح تمييزا لها عن القوى السياسية العقائدية أن نسميها «بالأحزاب التقليدية».

من تلك السمات أن الأحزاب الأيديولوجية كانت ذات فلسفات اجتماعية أو دينية أو سياسية تجاوزت بها إطار القضية الوطنية، وبعد أن كان موقع كل حزب يتحدد من موقفه من تلك القضية السياسية وأساليبه فى مواجهتها، أصبحت القضية أحد شواغل الأحزاب الجديدة وليس كلها.

ومثل هذا التجاوز صبغ القوة السياسية الجديدة بلون مختلف، فهى من ناحية تأثرت بدرجة أو بأخرى بقوى وتيارات عقائدية عالمية، كالعلاقة بين الكومنترن والحزب الشيوعى المصرى أو بين حكومة روما الفاشية وجماعة مصر الفتاة، وهى من ناحية أخرى أثرت بقدر أو بآخر فى البلاد المحيطة فكان لها امتدادات فى بعض تلك البلاد، ويقدم الإخوان المسلمون والشيوعيون نموذجًا لذلك من خلال انتشار الجماعة الأولى إلى دول عربية عديدة «سوريا - لبنان - الأردن - اليمن»، ومن خلال امتداد الجماعة الثانية إلى السودان على وجه الخصوص، فالمعلوم أن «الحركة السودانية للتحرر الوطنى» «حستو» كانت فى بدايتها امتدادًا «للحركة المصرية للتحرر الوطنى» «حمتو». وهذا التجاوز سواء كان بالتأثر أو بالتأثير لم تعهده من قبل الأحزاب التقليدية.

سمة أخرى أن تلك الجماعات قامت تعبيرًا عن قوى اجتماعية جديدة راغبة فى المشاركة فى الحياة السياسية من خلال الممارسات الحزبية. والفارق بين العمال محمود حسنى العرابى والشحات إبراهيم ومحمود السمكرى الذين أسسوا «الحزب الشيوعى المصرى» وبين «حسن البنا» ابن الساعاتى الذى اشتغل بعد ذلك بعلوم الدين، وبين «أحمد حسين» ابن كاتب الحسابات الصغير.. الفارق بين كل هؤلاء وبين الباشوات والبكوات والدكاترة الذين أسسوا الأحزاب التقليدية وتولوا زعامتها فارق كبير ودلالته أكيدة!

ويقودنا ذلك إلى السمة الثالثة وهى أن قيادات الأحزاب الأيديولوجية وأعضاءها كانوا مهيئين بحكم أصولهم الاجتماعية وأفكارهم العقيدية لقبول حركة التغير، بل وصنعها وهو ما لم يكن مهيئًا له بنفس الدرجة «الأحزاب التقليدية» ناهيك عن النظام الملكى.

ومن نظرة سياسية استعلائية، ونظرة اجتماعية غلبت عليها دواعى التمسك بالمصالح الضيقة، تعامل النظام الملكى والأحزاب التقليدية بشكل

خاص مع القوى السياسية الجديدة قاد إلى الطريق المسدود الذى نوهنا بوجوده فى استهلال هذه الدراسة.

الأحزاب التقليدية والقوى الجديدة

فى البداية تصور قصر عابدين والأحزاب التقليدية، خاصة الأحزاب المعادية للوفد، استغلال مثل هذه القوى الجديدة كأدوات فى صراعاتها على السلطة، وفى البداية أيضًا استجابت الأحزاب العقائدية الوليدة لتلك المحاولات.

مثال على ما جرى خلال الثلاثينيات من جانب القصر والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين لاستخدام أصحاب القمصان الخضراء التابعين لمصر الفتاة لضرب الوفد مما سبب أزمة سياسية كبيرة كانت من أهم الأسباب التى مكنت الملك فاروق من إقالة الوزارة الوفدية فى ديسمبر ١٩٣٧.

مثال آخر.. العلاقة الخاصة جدًا التى ربطت الإخوان المسلمين بالقصر سواء على عهد فؤاد أو فاروق حتى أنهم كانوا من أكثر العناصر السياسية نشاطًا فى الدعوة لإحياء الخلافة وأن يكون الأخير خليفة المسلمين، أضف إلى ذلك العلاقة الوثيقة بين نفس الجماعة والحزب الوطنى الذى رأى فيهم قدرًا من تجديد شبابه.

مثال ثالث يتجسد فى العلاقة المتينة التى ربطت الماركسيين بالوفد خاصة فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهى علاقة بدت فى التنسيق المشترك فى العمل السياسى «١٩٤٦» أو فى احتضان بعض العناصر المعروفة بميولها اليسارية لتعمل من داخل الوفد وتشكل ما عرف «بالطليعة الوفدية».

غير أنه مع نمو الأحزاب الأيديولوجية لم يعد لتلك العلاقات ما يبررها فقد شعرت زعامتها أنها قادرة على أن تلعب فى الشارع السياسى المصرى وحدها دون الحاجة إلى التصاق بالقصر أو بأحد الأحزاب التقليدية، ولم يقبل سدنة العهد القائم من رجال تلك الأحزاب الخروج

عن وصايتهم، والأخطر من ذلك أنهم لم يتصوروا أن يكون هؤلاء الرجال شركاء سلطة أو زملاء صناعة قرار.

استتبع ذلك موقف شاذ بتصنيف الأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة السابقة على ١٩٥٢ إلى أحزاب برلمانية، وهى الأحزاب التى تدخل البرلمان وتؤلف الوزارة، وكانت الأحزاب التقليدية، وأحزاب غير برلمانية لا يسمح لها بذلك، وهى الجماعات الأيديولوجية. ومثل هذا التصنيف التعسفى والرافض لقبول حركة التغيير التاريخى كان من المستحيل أن يستقيم دون استخدام أدوات السلطة، خاصة ما اتصل منها بالمؤسسات الأمنية، مما ترتب عليه نمو واضح لتلك المؤسسات وشهرة لبعض شخصياتها، مثل البوليس السياسى والبكباشى الجزار والعسكرى الأسود.. إلخ.. وقد قاد الموقف الأحزاب العقائدية إلى مسارات ربما ما كانت تجتازها لو لم تلجأ قوى السلطة إلى تلك السياسة.

من هذه المسارات ما اتصل بالعمل السرى، ولم نجد أيًا من الجماعات الأيديولوجية لم يلجأ إلى مثل هذا العمل مما خلف أوضح البصمات عليها والتى تفاوتت بين غلبة الجهاز السرى على الجماعة الأصلية حتى تحول إلى «فرانكشتين» المخلوق الذى صنعه صاحبه وعجز عن التحكم فيه، وبين شكوك ومخاوف لعبت دورًا كبيرًا فى شرذمة بعض تلك الجماعات.

منها أيضًا ما عمدت إليه بعض تلك الجماعات من إقامة تنظيمات مسلحة بهدف استخدام العنف ردًا على العنف الحكومى، الأمر الذى يتسق تمامًا مع البديهية المعروفة فى العمل السياسى والتى تقول أن «العنف يلد عنفًا»، منها أخيرًا ترجمة العمل السرى والتنظيمات المسلحة إلى عمليات تراوحت بين جرائم الاغتيال السياسى وتفجير المنشآت ووصلت إلى ذروتها بحرق العاصمة «٢٦ يناير ١٩٥٢» مما كان إيذانًا بسقوط العهد أو ما عبر عنه أحد المراقبين فى مصر يومذاك بأن «النظام قد احترق مع شبرد»!

ويومها فقط اكتشف القصر والأحزاب التقليدية أنها قد وصلت إلى نهاية الطريق المسدود الذى صنعته بنفسها والذى أثر عليها وصنع أشكالاً مميزة للأحزاب الأيديولوجية.

الماركسيون بين السعى

للتمصير وظاهرة التشرذم

نشطت التنظيمات الماركسية فى مصر مرتين.

أولاهما: فى النصف الأول من العشرينيات فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وثانيتهما: فى الأربعينيات خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.

ومع ملاحظة ما تمخض عن ظروف الحرب الأولى من قيام أول دولة شيوعية فى العالم، وهى الاتحاد السوفييتى، ومع ملاحظة ما حدث خلال الحرب الثانية من ظهور الاتحاد السوفييتى كإحدى القوتين الأعظم فى العالم، ومع ملاحظة أن فترات الحروب تشهد خلخلات اجتماعية وفكرية مهمة، ومع ملاحظة أن ظروف الحرب، تؤدى إلى اتساع القاعدة العمالية نتيجة لضعف الواردات وزيادة الاحتياجات السلعية والتوسع فى الصناعات المحلية.. مع ملاحظة كل ذلك يمكن تفسير توقيتات انتعاش النشاط الماركسى فى مصر.

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ترصد الوثائق السرية البريطانية نشاطًا ماركسيًا، أو على حد تعبيرها «أعمال دعاية بلشفية»، وتؤكد هذه الوثائق أن القيام بتلك الأعمال قد اقتصر على العناصر الأجنبية، خاصة من الإيطاليين.

بيد أنه لا يمضى وقت طويل حتى ينتقل العمل التنظيمى إلى المصريين حين أعلنت مجموعة منهم، أهم أفرادها حسنى العرابى وعلى العنانى وسلامة موسى وعبد الله عنان عن تأسيس «الحزب الاشتراكى المصرى» فى أغسطس عام ١٩٣١.

ولم يكن هذا الحزب من واقع عضويته أو مبادئه ماركسيًا تمامًا، فقد ضم الاتجاهين.. الاشتراكيين المعتدلين ويمثلهم سلامة موسى القابى العقيدة، والشيوعيين ويمثلهم حسنى العرابى وجوزيف روزنتال الذى وصفته سلطات الأمن بالإسكندرية بأنه «اشتراكى ثورى ذو ميول شيوعية»!

وكان حريًا أن ينتهى هذا الازدواج إلى انشقاق، وهو ما حدث فى يوليو عام ١٩٢٢ حين قررت شعبة الحزب فى الإسكندرية، والتى كانت تمثل الجناح الشيوعى، الخروج على الإدارة المركزية فى القاهرة، وكان هذا الخروج إيذانًا بزوال تأثير العناصر المعتدلة على الحزب واستيلاء الشيوعيين على قيادته الذين قرروا الانضمام إلى «الدولية الثالثة»، ثم ما لبثوا فى ٢١ ديسمبر من نفس العام - ١٩٢٢ - أن غيروا اسم الحزب رسميًا إلى «الحزب الشيوعى المصرى» الذى اعتنق النقاط الواحد والعشرين التى تمثل المبادئ الأساسية للكومنترن.

وقبل أن يستكمل «الحزب الشيوعى المصرى» العامين انقصف عمره! والسبب أنه اصطدم عام ١٩٢٤ «بحكومة الشعب» التى كان يرأسها سعد زغلول، وكان هذا فوق طاقته.

فقد قاد العمال من أعضاء الحزب فى فبراير ومارس من ذلك العام حركة واسعة لاحتلال المصانع التى يعملون بها وإجبار أصحابها على قبول شروطهم، واعتبر سعد تلك الأعمال عمليات اغتصاب وتصدت لها حكومته وانتهى الأمر باعتقال زعماء الحزب ومحاكمتهم وصدور أحكام متفاوتة ضدهم فى أكتوبر عام ١٩٢٤ بهدف «قطع دابر الشيوعية»!

وكالت حكومة «أحمد زيور» الضربة الثانية للحزب بعد إعادة تكوين لجنته المركزية، فقدم أعضاء هذه اللجنة إلى المحاكمة وصدرت ضد أغلبهم أحكام جديدة فى يناير ١٩٢٦ مما كان فعلاً بمثابة النهاية المأسوية «للحزب الشيوعى المصرى» الأول توقف بعدها تكوين الجماعات الماركسية فى مصر حتى الأربعينيات.

مرحلة النشاط السرى..

بدأت المرحلة الثانية منذ مطلع الأربعينيات واستمرت حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية وكان النشاط الماركسى طوال هذه المرحلة سريًا تمامًا.. وبالإمكان تقسيم هذه المرحلة إلى فترات ثلاث.

تبدأ الفترة الأولى من عام ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب حين تكونت حلقات عديدة للنشاط الشيوعى كان أهمها ««حمتو». أو «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» التى أسسها هنرى كورييل، و «اسكرا» أو الشرارة التى رأسها هليل شفارتز.

فى عام ١٩٤٣ تأسست منظمة «تحرير الشعب» ثم تبعها ظهور مجموعات الطليعة وعصبة الماركسيين والفجر الجديد.

غير أنه عند نهاية الحرب كان هناك ثلاثة تنظيمات ماركسية أساسية هى «طليعة العمال» التى كانت تصدر مجلة الفجر الجديد، و «اسكرا» التى كانت تتكون من المثقفين، ثم «حمتو» التى تكونت من تنظيمين هما عصبة الماركسيين وشعوب وادى النيل وقد أصدرت صحيفة «أم درمان» التى كان يشرف عليها الأعضاء السودانيون داخل الحركة.

وقد شاركت هذه التنظيمات مشاركة قوية فى أحداث فبراير ١٩٤٦ التى كانت من أهم أسباب استقالة حكومة النقراشى وتشكيل حكومة صدقى والتى تمثل مرحلة جديدة من مراحل نشاط التنظيمات الماركسية.

امتدت الفترة الثانية بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وقد واجه خلالها الماركسيون هجمتين حكوميتين كبيرتين، أولاهما فى وزارة إسماعيل صدقى وثانيتهما مع قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وإعلان الأحكام العرفية.

ومع أن التنظيمات الشيوعية قد شهدت فى بداية هذه الفترة محاولات للتوحيد بينها كان أهمها اتحاد حمتو واسكرا فى أشهر التنظيمات

الشيوعية التى عرفتها مصر خلال تلك الحقبة، والتى حرفت باسم «حدتو» أو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، غير أن تلك التنظيمات عادت مرة أخرى للانقسام قبل نهاية تلك الفترة، على نحو ربما لم يحدث قبل ذلك.

أما الفترة الثالثة فقد واكبت عودة الوفد إلى الحكم والتى بدأت بالمشاركة فى وزارة حسين سرى فى يولية ١٩٤٩ ثم الاستئثار بالحكم حتى أوائل ١٩٥٢، وهى فترة تميزت بحريات واسعة تمتع بها الماركسيون مع غيرهم من التنظيمات السياسية.

وقد استتبع هذه الحرية اتساع نشاط حجم التنظيمات الشيوعية، «حدتو» مثلاً زاد حجمها بين فبراير ١٩٥٠ ونهاية عام ١٩٥٢ أكثر من عشر مرات «من ١٠٠ - ٢٠٠ عضو إلى ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ عضو» وأصبح لها فروع فى نحو مائة قرية بالإضافة إلى نشاطها داخل القوات المسلحة.

شهدت نفس الفترة «ديسمبر ١٩٤٩» تأسيس «الحزب الشيوعى المصرى» الذى أصدر صحيفة سرية تحت اسم «راية الشعب» وأعلن لأعضائه برنامجًا، وقد بقى هو و «حدتو» أهم التنظيمات الماركسية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإن لم يكونا التنظيمين الوحيدين!

يقودنا هذا إلى رصد ظاهرتين لازمتا التنظيمات الماركسية على امتداد الفترة وتمثل أولاهما حالة تشرذم واضحة عانت منها تلك التنظيمات ولم تتمكن من التخلص منها فى أى وقت، بينما تظهر ثانيتهما فى تواجد أجنبى قوى داخل صفوفها اقتضى وقتًا للتخلص منه.

والظاهرتان متصلتان، فقد كان من أهم أسباب عدم التلاقى بين أكبر تنظيمين ماركسيين ظهرا خلال الحرب الثانية، وهما: «حمتو واسكرا»، أنه بينما كان يسعى التنظيم الأول لتمصير الحركة على وجه السرعة لم يكن للتنظيم الثانى نفس الرأى أو الرؤية.

ويمكن حصر مسببات الظاهرتين فى أن الماركسية نتاج لتطور اقتصادى واجتماعى طويل للرأسمالية الأوروبية يتطلب استيعابها قدرًا من الوعى وحدًا أدنى من الثقافة كان متوفرًا أكثر بين أفراد الجاليات الأوروبية فى مصر الذين أخذ الماركسيون بينهم على عاتقهم إقامة التنظيمات، والعمل على نشر الفكرة بين عناصر مصرية من المثقفين قادرة بحكم ثقافتها على استيعابها، ومن العمال راغبة بحكم مصلحتها فى اعتناقها.

ولما كانت غالبية المثقفين لا تنتمى بأصولها الاجتماعية إلى طبقات من مصلحتها وحدة الطبقة العاملة فقد تحولت الماركسية عندهم إلى لون من الترف الفكرى، وأدت الممارسة على هذا النحو إلى اختلافات فكرية زاد من حدتها انقسام الشيوعية العالمية نفسها مما كان له انعكاسه على الماركسيين المصريين بظهور تنظيم تروتسكى فى أواخر الأربعينيات تحت اسم «الحركة الشيوعية الثورية».

أضف إلى كل ذلك أن من أهم المردودات السلبية للعمل السرى انتشار المخاوف وعدم الثقة بين أفراد التنظيمات العاملة تحت الأرض وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة من كثرة منشورات تلك التنظيمات. فهذا منشور تحت عنوان «ويل للخائن»، وآخر يطالب «باليقظة واكتشاف الخونة بين الصفوف»، وثالث يحذر من «المأجورين خدام الرأسمالية الذين يحاولون تحويل الطبقة العاملة عن هدفها»، والمخاوف وعدم الثقة كانت تصنع دائمًا الاتهامات التى تؤدى إلى مزيد من التشرذم.

عمومًا فإن التنظيمات الشيوعية المصرية كانت قد نجحت فى أواخر الأربعينيات، خاصة بعد تأسيس حدتو، فى التخلص إلى حد كبير من كثرة العناصر الأجنبية بعد معارك طويلة من أجل التمصير، إلا أنها لم تنجح بنفس الدرجة فى تجنب حالة التشرذم حتى بعد الاتحاد المؤقت بينها الذى تم عام ١٩٤٧ فى نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، فبعد عام واحد عادت حالة الانقسام تمسك بتلابيب الجماعات الماركسية

فانقسمت اسكرا إلى «المنظمة العمالية الثورية»، و «المنظمة الشيوعية الثورية» ثم انقسمت أولاهما فيما بعد إلى «النجم الأحمر» و «نحشم أو نحو حزب شيوعى مصرى»، وهكذا، مما كان له أوخم العواقب على تلك التنظيمات.

الإخوان المسلمون:

فرانكشتين التنظيم السرى..

الإخوان المسلمون نشأوا كجماعة دينية فى الإسماعيلية أقامها مؤسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨. بعد عشر سنوات بالضبط «١٩٣٨» قررت الانخراط فى العمل السياسى مما أعلنه المرشد العام فى مجلة النذير التى صدرت فى ذلك العام وجاء فى عددها الأول أن الجماعة ستنتقل «من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال». وبعد عشر سنوات أخرى «١٩٤٨» وبعد اشتراك الجماعة فى حرب فلسطين كان لها أقوى تنظيم سرى عسكرى دفع بالجماعة إلى صدام مروع مع الحكومة راح ضحيته رئيس الوزراء الذى اغتاله أحد أفراد الجماعة فى ذلك العام، أعقبه بأقل من شهرين أن راح مؤسس الجماعة ضحية أخرى لهذا الصدام.

وإذا كان «الإخوان المسلمون» قد تفردوا عن الجماعتين الأيديولوجيتين الأخريين بإنكار فكرة الحزبية، كما سبق التنويه، فهم قد امتازوا عنهما فى صعوبة توجيه تهمة العمالة أو الإلحاد إليهم، وهو ما دأب خصوم الماركسيين ومصر الفتاة على اتهامهم بها، ثم أنهم بتمسكهم بالطابع الدينى وتصويرهم لأنفسهم بأنهم «المدافعون الوحيدون عن الإسلام» وضعوا خصومهم فى مأزق العداء للإسلام!

واستيعابًا لهذه الاعتبارات يمكن إدراك الأسباب الحقيقية وراء ذلك النمو السريع للجماعة، ووراء ذلك العنف الظاهر الذى تسلحت به، وهو نمو وعنف جعل نهاية التجربة الحزبية الثانية، بالنسبة لشتى القوى التى

شاركت فيها، قانون إلغاء الأحزاب الصادر عام ١٩٥٣، إلا الإخوان المسلمين الذين استمروا كجماعة معترف بها إلى أن قادها حجمها وعنفها إلى صدام مروع آخر مع السلطة الحاكمة الجديدة عام ١٩٥٤ بعد حادث المنشية المشهور!

باختصار فإن «التنظيم السرى» لجماعة الإخوان قد أثر فى مسيرتها، ثم فى مستقبلها، كما لم يؤثر فى أية جماعة أحد التنظيمات المنبثقة عنها، إلى الحد الذى يمكن القول معه إنه كان مثل «فرانكشتين» المخلوق الذى تجاوز سيطرة خالقه!

يقودنا ذلك إلى متابعة ظروف نمو الجماعة وطبيعة تشكيلها مما أدى فى النهاية إلى إفراز هذا التنظيم الذى أعطى الإخوان جانبًا كبيرًا من صورتهم وصنع لهم الناحية الأهم فى تاريخهم.

فبعد التأسيس فى الإسماعيلية انتقل حسن البنا إلى القاهرة عام ١٩٣٢، وفى العاصمة تعددت وجوه النشاط بإلقاء المحاضرات والدروس وعقد المؤتمرات وإحياء الاحتفالات الدينية وإنشاء شعب الجماعة فى القاهرة والأقاليم، كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها، وعندما اجتمع مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين فى دورته الثالثة عام ١٩٣٥ أقر «عقيدة» الجماعة التى كانت بمثابة مبادئها.

ونمت الجماعة بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٣٦ حين كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف مفتى فلسطين، واتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية، وتقرب إليه على ماهر وعبد الرحمن عزام، مما دفع المرشد العام إلى اتخاذ قراره بالدخول فى معترك السياسة المصرية عام ١٩٣٨.

خلال الحرب وبعدها انتشرت جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسى انتشارًا واسعًا وضم التنظيم عددًا كبيرًا من الأعضاء، فضلاً عن المؤيدين، وتم بناؤه بشكل دقيق.

كـان على رأس التنظيم «المرشـد» العام الذى تمتع بصـلاحيـات مطلقـة وتقرر أن «يتولى مهمته مدى الحياة»! يليه «مكتب الإرشاد العام» الذى تكون فى البـداية من عشـرة أعضـاء «١٩٣٣»، وبلغ عـام ١٩٤٧ عـشـرين عـضـوًا. وتأتى بعد ذلك «الهيئة التأسيسية، التى تكونت من مائة عضو، ورغم أنها كانت بمثابة الجمعية العمومية للجماعة إلا أنه كان يتم اختيار أعضائها من جانب المرشد العام، وهناك بعد ذلك المركز العام بأقسامه ولجانه ثم شعب الجماعة التى انتشرت فى شتى أنحاء مصر، بل وخارجها!

وقد بدأت الجـمـاعـة تنظيمـاتهـا شبـه العـسكرية بفرق الرحـلات التى تحـولت إلى «نظام الجـوالة» التى نظمت عـام ١٩٤٠ وسـجلت بجـمـعـيـة الكشـافـة ممـا أتاح لهـا التـحـرك بحـرية وأمـان من جـانب، ثم التـمـتع بالتسهيلات التى كانت تتمتع بها الحركة الكشفية من جانب آخر. ورغم أن جوالة الإخوان أخذت كثيرًا من النظم الكشفية إلا أنها غالت كثيرًا فى التدريبات العسكرية مما كان يشى بالنية على تحويلها إلى قوة عسكرية وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ حسب تصريح المرشد العام نفسه عشرين ألف جوال.

وكانت الخطوة التالية أن انبثق عن الجوالة «نظام الكتائب» وكان أكثر دقة فى طريقة انتقاء الأفراد، وكان الهدف منه «ربط العضو بالجماعة وتطوير علاقته بها من علاقة انتماء إلى علاقة إيمان».

وبعد اكتمال نظام الكتائب تشكل التنظيم السرى أو ما سمى «بالجهاز الخـاص» وقد جـاء على شكل خـلايا تتكون كل خلية من خـمـسـة أفـراد يرأسها أمير، وكان يدرب هؤلاء الأفراد على أعمال عسكرية متنوعة كما يتمرسون بالسمع والطاعة وكتمان السر الذى كان يصل بعدم معرفة أية خلية بما يجرى فى الخلية الأخرى.

وإذا كان متطوعو الإخوان الذين أهلتهم تلك التنظيمات قد لعبوا أدوارًا إيجابية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فإن الجهاز الخاص قد أدى دورًا سلبيًا سواء بالنسبة للجماعة نفسها أو بالنسبة للتجربة الحزبية الثانية.

صحيح أن هذا الجهاز قد بدأ عمليات فى اتجاه صحيح، سواء ضد العناصر العسكرية الإنجليزية خلال الحرب الثانية، أو ضد بعض المصالح المالية اليهودية خلال حرب فلسطين، غير أنه تحول بعد ذلك لضرب خصوم الإخوان لا خصوم الوطن.

وقد راح ضحية هذا التحول شخصيات مصرية عديدة كان من أبرزها رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى الذى اغتاله عبد المجيد أحمد حسن أحد أعضاء الجهاز فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

وكان واضحًا أن الجهاز قد خرج من يد صاحبه بعد المحاولة التى جرت فى ١٢ يناير ١٩٤٩ لنسف محكمة الاستئناف مما دعا حسن البنا إلى نشر بيانه الشهير الذى أدان فيه تلك الأعمال تحت عنوان «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين» واعتبر المرشد العام أن هذه الأعمال موجهة إليه شخصيًا!

وكان اغتيال حسن البنا من جانب عناصر من البوليس السياسى فى الساعة الثامنة والثلث من مساء يوم ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ بمثابة الحصاد المر للعنف المتبادل الذى بدأه الجهاز السرى.

وباختفاء مؤسس الإخوان عن مسرح الحياة اختفت الشخصية الوحيدة التى كان يمكن أن تحجم الجهاز الخاص وإذا كان «التنظيم السرى» قبل هذا الاختفاء عنصرًا أساسيًا من عناصر الوجود الإخوانى فقد أصبح بعده العنصر الأساسى لهذا الوجود مما تؤكده المسيرة التاريخية للإخوان المسلمين بعد ١٩٥٢.

مصر الفتاة جماعة الصخب السياسى..

لم تتقلب جماعة حزبية فى توجهاتها الأيديولوجية أو فى مواقفها السياسية بقدر ما تقلبت جماعة مصر الفتاة، فهى قد بدأت ذات نبرة شوفينية حادة أدت إلى تصنيفها ضمن التنظيمات الفاشية وانتهت ذات برنامج اجتماعى اتسق مع الاسم الذى اتخذته.. الحزب الاشتراكى. وهى

بدأت وقد ضمنت صدر برنامجها العبارة القائلة «يجب أن نعظم الملك وأن نلتف حول عرشه» وانتهت وهى أشد الجماعات ضراوة فى الهجوم على القصر حتى صار ما ضمنته أحد أعداد صحيفة الاشتراكية الناطقة باسمها من مجموعة من صور البؤساء تحت عنوان «رعاياك يا مولاى» مثل شهير فى الهجوم على الملك.

وقد ظهرت «مصر الفتاة» فى أواخر عام ١٩٣٣ وكان هدفها «أن تجمع الشباب فى صعيد واحد.. وأن تعودهم النظام والطاعة.. أن تلبسهم زيًا واحد.. أن تطقهم بنشيد واحد.. أن تجعل لهم شعارًا واضحًا وغاية محددة.. أن ترسل لهم مثلاً أعلى يحاولون الوصول إليه.. أن تملأهم إيمانًا بحقهم، إيمانًا بقوتهم، إيمانًا بقدرتهم على العمل، وأن تحملهم على التقشف وبغض اللهو والتهتك وأن يعبدوا الله فى سبيل الوطن».

والحركة بدأت كحركة شبابية يقودها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان ذات تنظيم محدد وصبغة مميزة مما أثر على تاريخها تأثيرًا شديدًا.

بالنسبة للتنظيم فقد غلب عليه الطابع العسكرى إذ تكونت الجماعة من ست درجات تبدأ بالقسم الذى يضم كل منها ١٢ مجاهدًا وينتهى «بهيئة أركان الجهاد» التى تتكون من رؤساء الفيالق، وقد تقرر أن يرتدى المجاهدون قمصانًا خضراء مما أدى إلى أن تعرف الجماعة «بأصحاب القميص الأخضر» أما بالنسبة للصبغة فقد اتهم المعاصرون الجماعة بأنها ذات هوية فاشية، وبالرغم من إنكار الجماعة للاتهام فإن النبرة الشوفينية التى صبغت مبادئها العشرة مضافًا إليها ما تواتر عن علاقات عقدتها مع إيطاليا الفاشية ترجح صحة التهمة.

وينقسم تاريخ الجماعة إلى مرحلتين تمتد أولهما بين قيامها أواخر عام ١٩٣٣ وأوائل عام ١٩٣٨ حيث تقرر إلغاء تشكيلات القمصان الملونة بما فيها «القميص الأخضر»، وتمتد الثانية منذ أن وضعت الجماعة

لنفسها برنامجًا اشتراكيًا عام ١٩٤٨ وسميت بالحزب الاشتراكى وحتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ حين اتهم زعماؤهم بأنهم الذين أشعلوه. ويفصل بين المرحلتين فترة الحرب التى قضى زعماء مصر الفتاة أغلب سنواتها فى المعتقل، وكانوا قبيل اعتقالهم بنحو عام قد تحولوا إلى ما عرف «بالحزب الوطنى الإسلامى» فى مارس عام ١٩٤٠ وهو حزب لم يتمكن من أن يمارس نشاطًا ذا قيمة.

خلال المرحلة الأولى اجتذبت الجماعة قطاعات من الشباب استهوتهم تنظيمات الجماعة العسكرية خاصة بعد أن خاب أمل هؤلاء فى الوسائل السياسية التى ظلت تتبعها الأحزاب التقليدية فى مجال القضية الوطنية.

غير أن الجماعة وقعت فى سلسلة من الأخطاء أدت إلى نهاية تلك المرحلة بفشل ملحوظ.. من هذه الأخطاء مناصبتها العداء للوفد مما دعا الحزب الكبير إلى تشكيل جماعات ذات نمط عسكرى هى «صحاب القمصان الزرقاء» والتى تمكنت بسهولة من ضرب القمصان الخضراء. خطأ آخر متصل بالخطأ الأول إذ أن «مصر الفتاة» فى عدائها للوفد قد ألقت بنفسها فى أحضان الأحزاب الأخرى، وقد بدأت ذلك بتعاون وثيق من الحزب الوطنى، وكان تعاونًا مفهومًا بحكم أن الجماعتين كانتا تمثلان جبهة رفض للأسلوب السياسى المتبع آنذاك بالتفاوض مع الإنجليز.. غير أنهم قد انعطفوا بعد ذلك للتعاون مع «الأحرار الدستوريين» باعتباره أكبر الأحزاب المعادية للوفد، أكثر من ذلك فإنهم قد تعاونوا مع القصر على ضوء الدور المناهض الذى كان يقوم به ضد الحزب الكبير. وكان معنى كل ذلك أن الجماعة قد انساقت وراء عداوة غير مفهومة للوفد أكثر مما كان مفروضًا أن يحكم حركتها رؤية محددة.

وقد أتاحت تلك الأخطاء لخصوم مصر الفتاة ضربها فى أهدافها ووسائلها مما أدى إلى تقلصها على نحو واضح، رغم إسقاط حكومة الوفد التى عادتها فى ديسمبر عام ١٩٣٧.

بدأت المرحلة الثانية للجماعة بعد الحرب الثانية وكان قد انفصل عنها مجموعة من مؤسسيها على رأسهم فتحى رضوان الذى انضم للحزب الوطنى، وبقى «أحمد حسين» الذى انعطف بالجماعة عام ١٩٤٨ انعطافة كبيرة حين تحول بها إلى جماعة اشتراكية باسم «الحزب الاشتراكى».

وكان الطابع الاشتراكى لمبادئ الحزب الجديد واضحًا وإن لم يكن حادًا، فقد طالب الحزب بالتأمينات الاجتماعية ومجانية التعليم وتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانًا.

وقد تفرد الحزب الاشتراكى عن سائر الجماعات الأيديولوجية بنجاحه فى التمثيل خلال برلمان ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، وإن كان يلاحظ أن هذا التمثيل قد تم بنائب واحد، هو إبراهيم شكرى، كما يلاحظ أن هذا النائب لم يفز بحكم عضويته فى الحزب بقدر ما فاز بحكم مكانته الاجتماعية فى دائرة شربين التى مثلها.

أضف إلى ذلك أن الصحيفة التى كان يصدرها الحزب مرتين أسبوعيًا تحت اسم «الاشتراكية» كانت من أكثر الصحف إثارة خلال فترة الالتهاب السياسى السابقة على قيام ثورة يوليو.

ومع رفض توصيف الوثائق البريطانية لتقلبات مصر الفتاة بأنها «ألاعيب غريبة» فإنه لابد من تفسير لهذه التقلبات.

فى تقديرنا أن جماعة مصر الفتاة كانت جماعة «صخب سياسى» استخدمت أيديولوجيات متناقضة لصنع أكبر قدر من الصخب.

وهى فى هذا العمل كانت ترتدى فى كل مرحلة الزى العقيدى الذى يناسبها، فاشيًا كان أو إسلاميًا أو اشتراكيًا، وتصطنع لكل فترة الوسائل التى تشد أنظار الشارع السياسى المصرى بمنظمات شبه عسكرية كما حدث خلال الثلاثينيات، وبصحافة نارية واجتماعية صاخبة ومظاهرات عنيفة فيما جرى فى مطلع الخمسينيات.

وهى فى كل ذلك كانت تحالف قوى سياسية ثم تنقلب عليها بعنف، وتغازل جماعات ثم تعاديها بحدة.

وقد أحاطت كل هذه المواقف الجماعة وزعيمها بقدر من الشبهات جعلتهم المتهمين الأساسيين فى حرق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهى تهمة أثبتت الدراسات الحديثة والوثائق التى كشف عنها مؤخرًا عدم صحتها، ولكنه الضخب الذى دفع بأصحابه إلى غياهب السجون.



التجربة الثالثة

١٩٧٦ ـ ......

- من الشمولية إلى التعدد الحزبى.
- الوطنى الديمقراطى . حزب السلطة أم حزب الثورة.
- الوفد الجديد . ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية.
- الأحزاب الصغيرة بين الأصالة والتبعية.
- الأحزاب الهيكلية.

الفصل الثانى عشر

«من الشمولية إلى تعدد الأحزاب»

فى ذمة التاريخ دخلت التجربتان الحزبيتان الأولى والثانية مما أمكن معه لهذه الدراسة أن تتناولهما، رغم تعدد المحاذير السياسية، بأكبر قدر متاح من الموضوعية، سواء من خلال توفر المادة العلمية أو من خلال استخدام المنهج الأكاديمى.

الأمر جد مختلف بالنسبة «للتجربة الثالثة» التى بدأت يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى لازالت فى مرحلة «الصناعة التاريخية» فمن الطبيعى وهذه التجربة فى مستهل حياتها أن يكتنفها من مظاهر الضجيج الإعلامى والمناورات السياسية التى تؤدى إلى اختلاط الأمور وصعوبة التزام الحياد. أكثر مما يحيط بها من أسباب الوضوح العلمى الذى يمكن من استقراء الأحداث وإصدار الأحكام التاريخية.

ومن منطلق الإدراك بهذا الاختلاف كان المطروح خيارين.. أن تتوقف الدراسة عند التجربة الثانية وتترك التجربة الثالثة لرجال الصحافة والعلوم السياسية يقلب فيها الأولون وينظر لها الأخيرون ماشاء لهم التقليب والتنظير، أو أن تستمر الدراسة اعتمادًا على القناعة العلمية بأن هذه التجربة الأخيرة امتداد فى نهاية الأمر للتجربتين السابقتين، حتى لو بعد الزمن بينها وبين سابقتها، وبالتالى فإن إخضاعها للدراسة التاريخية جنبًا إلى جنب مع الدراسات الصحفية والسياسية ممكن، بل ومطلوب.

رجح كفة الخيار الثانى اعتباران..

١- دور التاريخ المهم فى صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسعى كل منها إلى رد نفسه «لأصل تاريخى حزبى»، حتى وصل الأمر إلى بحث من لاأصل له عن مثل هذا الأصل!

ويبدو حجم هذا الدور من أن حزبا مهمًا من أحزاب التجربة امتداد لأكبر أحزاب التجربة الثانية، «فالوفد الجديد» باسمه وبشخوصه، أو أغلب من تبقى منهم، كذا بتكوينه، لم ينكر فى أى وقت أنه وفد ماقبل الثورة رغم توقف نشاطه لربع قرن كامل (١٩٥٣ ـ ١٩٧٨). تمتد نفس الظاهرة ـ ولو بدرجة أقل حدة ـ إلى «حزب العمل الاشتراكى» الذى يتزعمه مجموعة من رجال «مصر الفتاة»، وهم وإن بدأوا بالتذكير بحزبهم القديم إلا أنهم انتهوا الآن فيما أعلنوه دون مواربة أنهم عائدون إلى جذورهم خاصة مع احتفالهم بمرور خمسين عامًا على تأسيس مصر الفتاة (١٩٣٣ ـ ١٩٨٣). أما «الحزب الوطنى الديمقراطى» فقد كان الرئيس أنور السادات حريصًا مع تأسيسه إلى رده للحزب الوطنى الأول، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، ويحرص حتى الآن عديد من زعاماته على تأكيد هذا العنصر التاريخى، يبقى أخيرًا رجال «التجمع» وبالرغم من أنهم لايتسلحون بنفس الدرجة من الحرص على التأصيل التاريخى فإن الفصائل الأهم من الحزب تنتمى إلى الجماعات الماركسية خلال التجربة الثانية ولعل العزوف عن إشهار «الأصالة التاريخية» نابع من إدراك زعامات التجمع أنه قد يكون لهذا الإشهار أضراره السياسية!.

٢- إن التجربة الثالثة لم تنشأ من فراغ، فانطلاقا من رفض نظرية أن «البطل» هو الذى يقوم بصناعة التاريخ لانقبل هنا مقولة أن الإجهاز على التجربة الحزبية الثانية وصناعة الشمولية كان بتدبير من عبد الناصر، أو أن ماجرى خلال النصف الثانى من السبعينيات من عودة وئيدة إلى تعدد الأحزاب نبع من ميول وقناعات ديمقراطية من جانب السادات، فالأبطال

لايصنعون التاريخ وإنما يستوعبون متغيراته ويستجيبون لمعطياته، وعلى قدر هذا الاستيعاب وتلك الاستجابة يحتل البطل مكانته التاريخية. وتؤكد متابعة المسيرة التاريخية للحياة الحزبية فى مصر هذه الحقيقة التى تجعل «الظرف التاريخى» هو الصانع الحقيقى للتجربة الحزبية الثالثة!

صناعة الشمولية ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧:

رجال «الحركة المباركة» الذين استولوا على السلطة ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لم يجدوا صعوبة كبيرة فى اتخاذ قرارهم بإلغاء الأحزاب القائمة بعد أقل من ستة شهور (١٧ يناير ١٩٥٣).

ويثير الاهتمام فى هذا الإجراء أنه قد تقرر بعد عمليات إذلال استجابت لها جميعا الزعامات الحزبية، مرة بالمطالبة بتطهير الصفوف وأخرى بالمطالبة باستبعاد أسماء بعينها وثالثة بوضع البرامج. يلفت النظر أيضاً فى نفس الإجراء ضعف ردود الفعل تجاهه، وكان واضحا أن ماكانت تستطيع تلك الأحزاب أن تفعله فى مواجهة التعديات عليها من جانب القصر أو من جانب الإنجليز قد انتهى تماما، الأمر الذى يثير التساؤلات!

١ـ تؤكد كل الدلالات أن أهم الأسباب التى مكنت «النظام الجديد» من القضاء على التجربة الحزبية الثانية أن «الأحزاب التقليدية» التى صنعت هذه التجربة كانت فى حالة يرثى لها من الوهن.. فشل فى حل القضية الوطنية، وعجز عن تكوين رؤية اجتماعية واقتصادية متكاملة، وانحسار للوجود الشعبى فى الشارع السياسى بعد أن نجحت الجماعات الأيديولوجية فى سحب الجانب الأكبر من هذا الوجود لصفوفها.

وباستثناء الوفد ومحاولة تجديد شباب الحزب الوطنى التى قادها فتحى رضوان كانت سائر الأحزاب التقليدية قد اختفت من الناحية الفعلية من على الساحة السياسية، وبالتالى فإن قرار ١٧ يناير ١٩٥٣ كان أقرب أن يكون «تصديقاً» على وضع قائم أكثر منه عاملا فى صناعة وضع جديد.

٢ـ سبب آخر ناتج عن التغييرات السياسية الكبيرة التى صنعت «الصيغة الحزبية» خلال التجربتين الأولى والثانية. فقد كانت هذه الصيغة أحد عناصر ثلاثة شكلت نظام الحكم.. الوجود البريطانى. والحكم الملكى، والعمل الحزبى.

وباستمرار التفاعل بامتداد التجربة الثانية يمكن للمراقب أن يلاحظ أن العنصر الأول لم يكن يسمح بطغيان أحد العنصرين الآخرين. فالوجود البريطانى كان حريصًا على ألا تستفحل السلطة الحزبية ممثلة للحركة الوطنية إلى حد تهديده أو إضعاف الملك، كما أنه كان يتدخل كلما حاول القصر تجاهل القوى الحزبية الحقيقية والاستئثار بالسلطة من خلال قوى حزبية مصنوعة.

وهذه المعادلة القائمة على وجود ثلاثة عناصر للحكم وتوازنها دامت حتى النصف الثانى من الأربعينيات، وبالذات عام ١٩٤٦ بعد أن خرج من مصر اللورد كيلرن آخر الرجال الأقوياء فى قصر الدوبارة، وبعد مأآخذ الدور البريطانى فى التقلص فى إطار انحسار عالمى للموجة الإمبريالية، خاصة بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، ومعلوم أن العلاقة كانت دائمًا وثيقة بين البقاء فى الهند والتمسك بمصر.

وقد تمخض عن تآكل الدور البريطانى داخل الصيغة التى كانت سائدة من قبل، أن اختل التوازن بين العنصرين الآخرين واستأثر الملك بالسلطة بعد إخراج الوفد من الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٤٤ وحتى عودته إليها فى يناير عام ١٩٥٠. ونتج عن هذا الاختلال إضعاف للأحزاب التقليدية وقوة للجماعات الأيديولوجية التى لم يكن لها مكان فى المعادلة التى تزعزعت أركانها.

وتهاوت بقية دعائم الصيغة القديمة بعد خلع الملك فاروق فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢، صحيح أن إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية قد تأخر لنحو سنة بعد ذلك، غير أن دور القصر قد لحق بدور الإنجليز انتقالا إلى

ذمة التاريخ، ولم يتم ذلك لحساب العنصر الثالث، أى الأحزاب، بل تم على حسابها!

والسبب فى ذلك أن إضعاف دور الإنجليز والقصر فى حكم مصر لم يتم من خلال «عمل حزبى» بل نتج إما عن متغيرات عالمية بالنسبة للطرف الأول وأما عن سوء سياسات وتدهور سمعة بالنسبة للطرف الثانى مما ممكن عنصرًا من خارج المعادلة تمامًا، وهو الجيش، من الإطاحة به، وعلى ضوء كل ذلك كان بالإمكان استبعاد الصيغة القديمة بكافة عناصرها!

٣- إن ما تم فى مصر من القضاء على التعدد الحزبى ووقف التجربة الثانية لم يحدث بمنأى عن عالم مابعد الحرب الثانية. وعلى وجه التحديد العالم الثالث الذى احتلت مصر مكانة متقدمة بين دوله.

فباستثناء الهند شهد هذا العالم فى مرحلة الاستقلال نظامًا سياسيًا اعتمد على الحزب الواحد واتسم بالشمولية.. وكان لذلك الخيار ظروفه.

فبالنسبة للدول التى قاد حركة التحرير فيها حزب بعينه لم يلبث هذا الحزب بعد التخلص من الوجود الإمبريالى، وباعتباره حزب الأغلبية، أن تخلص بعد قليل من الأحزاب المناوئة واستأثر بالسلطة وأصبح الحزب الواحد.

أما بالنسبة للدول التى استولى العسكريون على السلطة فيها فقد حرص هؤلاء فى غالب الأحوال على تشكيل تنظيم سياسى يمثلهم، وكان بدوره تنظيمًا أوحد.

وإذا كانت الهند قد شذت عن هذه القاعدة بحكم تعدد «الأجناس والملل» وبحكم طبيعتها اللامركزية، فإن مصر المتجانسة شعبًا والمركزية سلطة كانت مهيأة للأخذ بها.

وعلى ضوء كل تلك الأسباب يمكن القول إن الزعامة الناصرية لم تصنع النظام الشمولى وإن كانت قد نجحت من خلال السياسات التى اتبعتها فى الإبقاء عليه مستقرًا، ودون أى تحد حقيقى لأكثر من عقد ونصف.

الجانب الأول من هذه السياسات متصل بالنشاطات القومية الطموحة والمواقف السياسية الرائدة على المستوى العربى أو مستوى العالم الثالث أو حتى على الصعيد العالمى.

ومثل هذه المواقف والنشاطات أدت إلى نتيجتين أسهمتا فى استمرار النظام الشمولى، فما تم إحرازه من نجاحات فى هذه الميادين خاصة خلال الخمسينيات ومطلع الستينيات قد أقنع الكثيرين بأن ماعجز عنه النظام القديم بأحزابه المتعددة أنجز أكثر منه النظام الجديد بحزبه الأوحد، ولم يكن ثمة مجال فى مثل هذه الظروف للقول بالعودة إلى التعددية الحزبية.

هذه نتيجة، أما النتيجة الأخرى فقد تبدت فيما نتج عن تلك السياسات من تأليب القوى الغربية وتكرر الاعتداءات الإسرائيلية مما خلق حالة من الاستنفار الداخلى الدائم. كانت وحدة الصف فى ظلها بديهية. وكان القول بالعودة إلى التعددية. فى مثل هذه الظروف قد يوصم صاحبه بشبهة السعى إلى شق الصف والعمالة للقوى المعادية المستفيدة من ذلك.

وتمثل الجانب الثانى فى ممارسات قمعية وجهت لشتى القوى الحزبية القديمة. تقليدية كانت أو أيديولوجية، أما القوى التقليدية فقد واجهت مع قيام الثورة المحاكمات التى شكلت لها محاكم خاصة مثل محكمة الفساد أو محكمة الثورة كذا قوانين الحرمان من الحقوق السياسية. أما الجماعات الأيديولوجية فقد تم تحجيمها.. اليسار من خلال ماجرى من عصف بالماركسيين بعد حوادث كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) وأزمة مارس ١٩٥٤ واليمين بعد العودة لحل جماعة الإخوان المسلمين (يناير ١٩٥٤) ثم الصدام المدوى معها الذى جرى بعد محاولة الجهاز السرى للجماعة اغتيال عبد الناصر (أكتوبر ١٩٥٤) التى استتبعها تكوين محكمة الشعب وتقليم رقاب أهم زعماء الجماعة ولم يبق فى الساحة إلا مصر الفتاة وقد تصور زعماؤها أن عضوية عبد الناصر القديمة لجماعتهم سوف تفرد

لهم مكانة خاصة فى ظل النظام الجديد. ولم ينقض سوى وقت قصير قبل أن تتثبت زعامة الجماعة من أنها كانت واهمة وقبل أن يؤثر أحمد حسين مغادرة البلاد!

وتوجه الجانب الثالث من سياسات الإبقاء على الشمولية إلى القوى الاجتماعية التى صنعت الحياة الحزبية خلال التجربتين الأولى والثانية. واستهدف بعض تلك السياسات ضرب تلك القوى كما استهدف بعضها الآخر احتواء من تبقى منها.

سياسات الضرب وجهت أساسًا إلى طبقة كبار مـلاك الأراضى الزراعية من الأمراء والباشوات والبكوات من خلال قوانين الإصلاح الزراعى المتعددة التى أبقت لهم على الفتات من أملاكهم. وكان معنى ذلك ضرب العمود الفقرى الذى يشد ظهر تلك الطبقة ممثلا فى ثروتها بكل التداعيات التى تترتب على ذلك من عجز من الاستمرار كقوة مؤثرة فى العمل السياسى ناهيك عن تكوين الأحزاب التى صدرت القرارات بحلها.

بقية القوى الاجتماعية التى شاركت فى الحياة الحزبية قبل الثورة اتبعت حيالها سياسة الاحتواء.

ونبدأ بالمثقفين بشرائحهم المختلفة..

أصحاب المهن الحرة تقلص دورهم نتيجة لسياسات التأميم المتتالية وأمكن بسهولة إخضاعهم لشكل من وصاية الدولة، ونختار فى هذا الصدد أكثر فئاتهم إسهامًا فى العمل الحزبى.. المحامين والصحفيين.

فقد تم عام ١٩٥٤ حل مجالس نقابات هاتين الفئتين وتعيين مجالس جديدة. غير أن الأهم من هذه الإجراءات الإدارية كان ما أصاب هاتين الفئتين فى وضعيتهم الاقتصادية مما انعكست آثاره على حركتهم السياسية.

بالنسبة للمحامين فقد أدت إجراءات التمصير ثم التأميم واتساع قاعدة القطاع العام وتقلص حجم القطاع الخاص.. أدى كل ذلك إلى

إغلاق أغلب أبواب الرزق أمامهم وتحول مجموعة غير قليلة منهم إلى العمل فى الإدارات الحكومية، وانتقلوا بذلك من شريحة أصحاب المهن الحرة إلى شريحة الموظفين الأقل رغبة وقدرة على المشاركة فى العمل السياسى.

أما بالنسبة للصحفيين فقد انتهوا إلى نفس الموقف خاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصحافة ولم يعد أمامهم إلا خيار واحد إذا أرادوا الخروج عن التنظيم الواحد وهو التخلى عن عملهم.

يمثل الطلاب «الشريحة الثانية، من المثقفين، وهى شريحة غير قابلة بطبيعتها «للاستئناس» من بجانب السلطة، ورغم ذلك فقد نجح عبد الناصر فى استئناسها لنحو عقد ونصف (١٩٥٤ ـ ١٩٦٨) مما يحتاج إلى تفسير.

كان وراء هذا النجاح السياسات التى اتبعت حيال أبناء هذه الشريحة خلال تلك الحقبة. جانب من هذه السياسات تمثل فى محاربة أى تسييس لهؤلاء. وبعد أن كانت انتخابات الاتحادات الطلابية مناسبة للمنافسات الحزبية تحولت لاختيار عناصر الطلاب ذات النشاط الاجتماعى مما كان يتم تحت رقابة صارمة. وتم من خلال ذلك إبطال مقولة أن «الرجل حيوان سياسى» وإعادته لأصله مجرد «حيوان اجتماعى».

جانب آخر بما تم من تعديلات واسعة فى دراسة العلوم الإنسانية، خاصة التاريخ وماكان يسمى بالمواد القومية، وهى تعديلات استهدفت الإدانة الكاملة لعهد ماقبل ١٩٥٢ والتمجيد المبالغ فيه لما بعده، وكان لهذه التعديلات مصداقيتها بامتداد فترة الصعود السياسى والاجتماعى وحتى عام ١٩٦٧.

جانب ثالث بدا فى سياسات مخططة لصرف أبناء هذه الشريحة لنشاطات وانتماءات غير سياسية خاصة فى ميدان الرياضة حيث عرفت «أسابيع الجامعات»، والرحلات السنوية إلى الأقصر وأسوان، ناهيك عن الانتماءات الكروية التى امتصت البقية الباقية من الاهتمامات الشبابية.

الجانب الأخير نتج عن سياسات التعليم والتأميم والتوظيف، وهذه السياسات - بغض النظر عن الفلسفات التى صنعتها - قد أدت فى النهاية إلى ربط حياة الطلاب ومستقبلهم بعجلة الدولة مما كان يصعب معه معارضتها، وهى معارضة كانت تعنى ببساطة تعريض الحاضر، بل والمستقبل لأخطار محققة.

تبقى شريحة «الموظفين»، وكانت أصلا من أقل شرائح المثقفين تحزبًا، وقد أدت سياسات الدولة فى الهيمنة على شتى وجوه الإنتاج إلى القضاء على مابقى من رغبة هؤلاء أو استعدادهم للعمل الحزبى، خاصة وأنهم كانوا مسوقين للانضمام للتنظيم الأوحد، وأصبحت بطاقة العضوية أو دفع الاشتراك بعض مسوغات التعيين فى الوظيفة أو البقاء فيها، حتى أن الاشتراك كان يخصم بشكل تلقائى من أصل المرتب.

يبقى «العمال» وقد نجح النظام الناصرى فى تجريدهم من أية «نوازع حزبية»، وذلك من خلال السياسات الاشتراكية التى استجابت لمطالب العمال الأساسية سواء بتحديد ساعات العمل أو الاشتراك فى أرباح مؤسساتهم أو إدارتها، وهى بذلك قد امتصت أغلب دوافع هؤلاء للعمل السياسى أو الانخراط الحزبى من جانب آخر فقد استطاع النظام احتواء العمل النقابى وصرف هذا العمل بالأساس إلى ميادين النشاط الاجتماعى من جانب وإلى ربط النقابات بالإدارة الحكومية إلى حد استوزار رؤساء الاتحادات العمالية من جانب آخر. وإذا كانت هذه السياسات قد نبعت من قناعة من جانب عبد الناصر أنه لم يعد ثمة صراع، أو ماعرف بتحالف قوى الشعب العاملة أو تأميم الصراعات الاجتماعية، فإنها قد حققت بشكل مقصود أو تلقائى هدفًا رئيسيًا بوقف تحزيب الطبقة العاملة!

فى اتجاه التعدد ١٩٦٧ - ١٩٧٦:

العودة المشروطة إلى التعدد الحزبى التى سلم بها الرئيس أنور السادات فى الخطاب الذى ألقاه فى افتتاح مجلس الشعب الجديدة فى ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى وصفها بأنها «قرار تاريخى» اتخذه، كانت قرارًا تاريخيًا بحق.

والمقصود «بالقرار التاريخى» أنه قرار حتمت صدوره معطيات تاريخية وإن كان يبدو أن الرئيس قصد غير ذلك حين نسب القرار إلى إرادة شخصية هى إرادته، وهو أمر غير صحيح.

وتتعدد الدلائل التى تؤكد أن العودة إلى التعدد الحزبى قد استوجبها الظرف التاريخى أكثر مما نبعت من قناعة أو إرادة شخصية من الرئيس.

من هذه الدلائل ماتضمنته أشهر الوثائق الصادرة عن الرئيس السادات نفسه خلال العامين السابقين من رفض قاطع للعودة للتعدد. فقد جاء فى ورقة أكتوبر (إبريل ١٩٧٤) مانصه «أننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب». وجاء فى خطاب الرئيس عن «الديمقراطية والمنابر» الذى ألقاه بعد أكثر من عام ونصف فى ورقة أكتوبر (٢٠ نوفمبر ١٩٧٥) مانصه «أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب».

منها أيضًا أن القبول بالتعدد كان يسير بخطى تبدو أقرب إلى الانتزاع اللاإرادى منها إلى الموافقة الإرادية. وقد بدأت هذه الخطى بالسماح بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكى للتعبير عن الرأى الآخر وذلك فى «ورقة الاتحاد الاشتراكى» الصادرة فى أغسطس ١٩٧٤، وهى بداية متواضعة للغاية. وبعد نحو عامين (مارس ١٩٧٦) تأتى الخطوة الثانية بتحويل المنابر إلى تنظيمات للوسط واليمين واليسار، وقبل نهاية العام (نوفمبر) تتحول التنظيمات إلى أحزاب. وإن ظلت جميعها منبثقة من الاتحاد الاشتراكى، ويمر عامان آخران (١٩٧٨) قبل ظهور أول حزب من خارج الاتحاد الاشتراكى ورغم كل ذلك تستمر مجموعة من الضوابط والشروط للتصريح بتأسيس الأحزاب.

منها أخيرًا ماتمخض عن ظهور الحزبية فى تجربتها الثالثة من تغير ملحوظ فى صيغة الحياة السياسية التى استمرت قائمة فى مصر بامتداد العقدين السابقين (١٩٥٤ - ١٩٧٤) ونمو قوة سياسية معارضة وهو ماكان الرئيس السادات على استعداد لتحمله إلى حد.

وقد وقع الرجل فى خطأ عندما تصور أن رجال الأحزاب الجديدة هم الذين صنعوا جو المعارضة المتنامى ضده بينما تؤكد دراسة الحركة السياسية والاجتماعية فى مصر أن تلك الأحزاب كانت تعبيرا عن قوى جديدة اصطدمت مصالحها مع بعض السياسات القائمة، وبالتالى فهى فى حركتها لم تصنع المعارضة بقدر ماكانت صنيعة للمعارضة!

ونتج عن هذا الخطأ مجموعة من الإجراءات القمعية وصلت إلى ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١. وتبدو هنا أهمية الظرف التاريخى، فبعض هذه الإجراءات عندما كان يتخذها عبد الناصر فى ظرف سياسى موات كانت تؤتى بثمارها، أما إجراءات السادات التى اتخذها نقيضًا للظرف التاريخى فقد أتت بعكسها وانتهت بالرجل إلى الحادث المأسوى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ثم صنع «الظرف التاريخى» الجديد من خلال مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية.

على «الصعيد السياسى» فقد انهار عالم عرفه المصريون وعاشوا به وفيه بعد هزيمة يونية عام ١٩٦٧ واستمرت عوامل تقوض أركان هذا العالم بامتداد أواخر الستينيات وطوال السبعينيات. وانتهت سنوات الزهو الوطنى وأخذت مشاعر الزعامة سواء على المستوى العربى أو على مستوى العالم الثالث فى الانحسار.

وكانت مظاهرات الطلاب فى فبراير ١٩٦٨ أولى علائم الشعور بالتغير، ولم يعد ثمة سبب لقبول كثيرين للتسليم بالنظام الشمولى مع تزايد هذا الشعور.

ولم يكن ذلك التغير ليغيب عن القيادة الناصرية التى حاولت أن تواجهه بالإرجاء برفع شعار أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وبالإغراء بالوعد بتقديم إصلاحات ديمقراطية فى بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨.

ويتأكد التغير أكثر بعد تولية السادات وتحركات الطلاب والصحفيين مطالبين بمزيد من الإجراءات الديمقراطية ١٩٧٢ حتى ينتهى الأمر بحرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وبكل المقاييس فإن ماتم إنجازه عسكريًا خلال هذه الحرب كان يفوق بمراحل ماتم إنجازه فى حرب ١٩٥٦. ورغم ذلك فقد أعقب الحرب الأخيرة حالة من الاستنفار العام مكنت من تدعيم النظام الشمولى بينما أعقب حرب أكتوبر الخطوات التى أدت إلى سلام كامب دافيد مما لم يعد معه أمام السادات مبرر للإبقاء على نظام عبد الناصر الأوتوقراطى.

أضف إلى كل ذلك أن مصالحة النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير تطلب قدرًا من «المكياج الديمقراطى»، ولكن لايمضى وقت طويل حتى يجد الرئيس أن هذا المكياج قد تحول إلى ألوان ثابتة تغطى وجه الحياة السياسية الجديدة.

وشهدت نفس الفترة مجموعة من «المتغيرات الاجتماعية» كان من المحتم أن تنعكس آثارها على المناخ السياسى العام وعلى رغبة القوى الجديدة التى أفرزتها تلك المتغيرات فى المشاركة السياسية.

كانت «الطبقة البيروقراطية» التى نمت فى أحضان التجربة الاشتراكية الناصرية أولى هذه القوى، وتؤكد الإحصاءات تضاعف حجم هذه الطبقة وتغير نوعيتها بشكل كان محتما أن يؤدى إلى فتح شهيتها السياسية.

فمن إحصاء عن عدد المديرين بالحكومة والقطاع العام عام ١٩٦٠ ٩٣٩ و ٥٦ مديرا بلغوا ٨٩٩ و ١٣١ مديرًا عام ١٩٧٦، أما من حيث النوعية فقد غلب التكنوقراط على هذه الطبقة بعد حرب ١٩٦٧ وبعد أن قلت مساهمة العسكريين فى الحياة المدنية وهو الاتجاه الذى عبر عنه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بوضع «الرجل المناسب فى المكان المناسب».

وأهمية غلبة التكنوقراط أنهم أكثر استعدادًا وقدرة على العمل السياسى المتعدد الاتجاهات عن العسكريين الذين يدفعهم تكوينهم إلى

الانتظام فى تشكيل واحد. من جانب آخر فإن أبناء هذه الطبقة الجديدة قد اندفعت مع سياسات الانفتاح لتشارك بقدر ملحوظ فى فرصها بكل مااستتبع ذلك من المصالح والرغبة فى الدفاع عنها.

فى نفس الفترة نمت وبشكل سريع للغاية طبقة الرأسماليين الجديدة إذ يؤكد إحصاء فى سبتمبر عام ١٩٧٨ أنه كان بمصر ٦٤ مليونيرًا، كان أغلبهم من المقاولين وتجار المواد الغذائية والسيارات وقطع الغيار والأجهزة الكهربائية ولوازم الحرفيين وتجارة الخضروات والفاكهة والمواد الأولية، وهى طبقة استمدت أصولها من البورجوازية الوطنية وبقايا كبار الملاك، ومعلوم أن هؤلاءكانوا عماد التجربتين الحزبيتين السابقتين، وهم ليسوا طبعًا أقل من أسلافهم رغبة فى قيادة التجربة الجديدة وصنعها.

وفى نطاق المثقفين عادت شرائحهم الاجتماعية للنشاط ولاتخاذ مواقف سياسية معارضة للنظام الشمولى.

ونبدأ «بأصحاب المهن الحرة» ويلاحظ أنه بالإضافة إلى المحامين والصحفيين برز أساتذة الجامعات كبعض القوى المناهضة للفكر السياسى الواحد.

المحامون عادوا لاحتلال مكانتهم بعد النمو الظاهر لدور القطاع الخاص خلال السبعينيات وعاد إلى مكاتبهم نشاطها القديم واسترجعوا مع هذه العودة القدر الأكبر من استقلالهم الذى كانوا فقدوه فى ظل التطبيقات الاشتراكية، وأصبحوا بالتالى أكثر جرأة فى التعامل مع السلطة، خاصة أن الرئيس السادات قد حرص طول الوقت على صبغ تصرفاته بالصبغة القانونية، وهى فى كل الأحوال لعبة المحامين.

الصحفيون كانوا من أكثر الشرائح قلقًا بعد حرب يونية ١٩٦٧ خاصة مع الشعور بالمسئولية عن صنع عالم المصريين قبل ذلك، وهو العالم الذى ثبت أن كم الوهم فيه كان أكبر كثيرًا من كم الحقائق، ومن هنا بدأت الدور الصحفية تعج بالآراء وبدأت عملية فرز واسعة تمخضت عن ظهور تيارات معارضة.

وماجرى عام ١٩٧٢ أو بعد ذلك من استبعاد العناصر الصحفية التى انخرطت فى تلك القيادات وقادته ثم أعادتها مرة أخرى، أو ماحدث من استبقاء بعض العناصر وحرمانها من الكتابة، كل ذلك إنما كان دليلا على أن هذه الفئة من أصحاب المهن الحرة عادت للإسهام فى الحياة السياسية بشكل خارج عن معزوفة السلطة، وهو الأمر الذى انعكس على تكوين نقابتهم ونشاطها، وهو أيضًا الأمر الذى هيأهم للعب دورهم فى تجربة حزبية جديدة.

أساتذة الجامعات وكانوا أقرب فئات «أصحاب المهن الحرة» لبرميل القلق الذى تفجر أعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستجابت عناصر عديدة منهم لدواعى هذا القلق ورفعت رايات المعارضة داخل قاعات المحاضرات دائمًا، وعلى صفحات مجلات الحائط أحيانًا.

وتعرضت هذه العناصر، شأنها فى ذلك شأن العناصر الصحفية المعارضة إلى الاستبعاد والإعادة أكثر من مرة ونجحت هذه العناصر التى كان حجمها يزداد مع مرور الوقت فى تسييس بعض نوادى أعضاء هيئة التدريس، بدرجة أو بأخرى، رغم الأغراض الاجتماعية والثقافية البحتة التى أنشئت من أجلها تلك النوادى.

وأبدت هذه الفئة رغبة واستعدادًا للعمل الحزبى وهو ما لم تبده خلال التجربتين السابقتين. ويمكن للباحث أن يرصد بسهولة أعدادًا غير قليلة من أساتذة الجامعات الذين أنبثوا فى قيادات شتى الأحزاب التى نشأت فى التجربة الأخيرة تعبيرًا عن تلك الرغبة وذلك الاستعداد.

تبقى شريحة الطلاب آخر شرائح المثقفين، وبحكم أنها أكثر شرائحهم قلقًا فقد كانت أولى الشرائح التى حركتها هزيمة يونية والتى تحركت بالتالى فى مواجهة النظام الشمولى فيما بدا من أحداث ١٩٦٨ و ١٩٧٢.

وتستحق هذه الشريحة التى كانت تشكل «الجيوش الحزبية» خلال التجربتين السابقتين أن نسجل على دورها فى تحزيب الحياة السياسية خلال السبعينيات أكثر من ملاحظة:

١- إن الاتحاد الاشتراكى أو أحزاب الأغلبية التى انبثقت عنه، مصر أو الوطنى الديمقراطى، ظلت تجتذب مجموعات منهم من الراغبين فى الخدمة العامة، ابتداء بمراقبة الأسواق وانتهاء بتنظيم الحدائق.

٢- اتجهت مجموعات منهم إلى العمل السياسى، وقد تأثر هذا الاتجاه أكثر ماتأثر بالمنطلقات الأيديولوجية سواء كانت فى اليسار الاشتراكى أو فى اليمين الدينى.

٣- كانت هذه الشريحة من أكثر الشرائح حساسية تجاه المتغيرات الاجتماعية السريعة التى أفرزت تفاوتات طبقية وصلت فى بعض الأحيان إلى حد استفزازى، وكان أبناؤها أسرع الفئات استجابة لمثل هذا الاستفزاز وتحديًا للوضعية القائمة.

ونصل أخيرًا إلى الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وهى طبقات شاركت فى نطاق محدود خلال التجربتين السابقتين خاصة الطبقة الثانية.

أما الطبقة الأولى، أى العمال، فإن ماجرى خلال السبعينيات من تقليص دور القطاع العام وزيادة التضخم إلى حد لم تعد معه زيادة الأجور كافية لملاحقة ارتفاع الأسعار، كل ذلك وإن كانت تظهر آثاره على صورة مطالب فئوية، غير أنها فى نهاية الأمر يمكن أن تترجم إلى انتماءات حزبية بأمل تحقيق هذه المطالب.

ولايسع أى باحث منصف بعد رصد هذه المتغيرات إلا التسليم بأن التجربة الحزبية الثالثة شأنها فى ذلك شأن سابقتيها قد صنعتها وتصنعها ظروف سياسية جدت وأوضاع اجتماعية نشأت، وليس الرغبة الشخصية لحاكم مهما بلغ الإخلاص أو عدم الإخلاص لهذه الرغبة.



الفصل الثالث عشر

الحزب الديمقراطى .. حزب السلطة أم حزب الثورة !

مقار الاتحاد الاشتراكى أو مؤسساته أو أرصدته التى حصل «الوطنى الديمقراطى» على الجانب الأهم منها هى الأقل قيمة فيما ورثه عن التنظيم الشمولى، الأكثر تأثيرًا فى صنع ملامح الحزب الكبير كان ما ورثه من علاقات الاتحاد الاشتراكى وتركيبه وممارسته، وأهم جانب فى العلاقات يؤثر على الحزب الوطنى هو الجانب الخاص بالصلة الحميمة بينه وبين السلطة التى ورثها من بين ما ورث.

وينبغى قبل توصيف هذه الصلة تسجيل عدد من الملاحظات التاريخية بحثًا عن موقعها فى إطار الحياة السياسية المصرية بعامة والتاريخ الحزبى بخاصة.

أولى هذه الملاحظات تتصل بموقف الأحزاب الكبيرة للتجارب الثلاثة من السلطة، ويلاحظ أنه بالنسبة للتجربتين الأوليين قد نشأ الحزبان الكبيران، الوطنى والوفد، من منطلق التحدى للسلطة، إذا كان مقصودًا بها السلطة الفعلية أى الوجود البريطانى، أما بالنسبة للسلطة الشرعية ممثلة فى قصر عابدين فقد تراوحت العلاقة معها بين مد جسور التفاهم

فى أغلب الوقت والخصومة لبعض الوقت فيما يخص الحزب الوطنى، والعكس فيما يخص الوفد.

اختلفت الصورة بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى، فالعلاقة بينه وبين السلطة، ممثلة فى مؤسسة الرئاسة، وصلت إلى حد التلاحم.

ويسوق الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الأسباب التى أدت إلى هذا الشكل من العلاقة فيقول إنه «طبقا للدستور السارى فى مصر نعيش نظامًا سياسيًا أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسى حيث تعطى لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية يقوم بممارستها عن طريق الحكومة، وفى نفس الوقت فإن الحكومة مسئولة جماعيًا، والوزراء مسئولون كأفراد أمام مجلس الشعب، هنا تكون العلاقة وثيقة بين رئيس الجمهورية وهو يتمتع بسلطات تنفيذية طبقًا للدستور ويمارس هذه السلطات عن طريق الحكومة. وهذا الوضع لا يمكن أن يسير إلا إذا كان رئيس الجمهورية ينتمى إلى نفس الحزب الذى تشكل منه الحكومة وإلا تعذر إيجاد الاتساق اللازم، والانسجام الممكن لكى تسير الحياة السياسية دون حدوث صدام أساسى فى السلطة، ولذلك فإن رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطنى، أو الحزب الذى تشكل منه الحكومة يصبح أمرًا ضروريًا».

على الجانب الآخر هناك الاختلاف الظاهر بين هوية السلطة خلال التجربتين الأولى والثانية عن هويتها خلال التجربة الأخيرة، إذ بينما كانت قبل ١٩٥٢ ذات طابع استعمارى يمثله قصر الدوبارة أو شكل عنصرى استبدادى يمثله قصر عابدين فقد أصبحت بعد ذلك «سلطة وطنية» واجهت القصرين بكل ما يرمزان له وقضت على دورهما فى الحياة السياسية المصرية.

ومع هذا الاختلاف فالتلاحم فى الحالة الأولى مقضى عليه بالفشل بينما هو مقبول فى الحالة الثانية وإلى درجة تزداد أو تنقص تبعًا لمواقف

السلطة الوطنية من جانب، وتبعًا لتنفيذها لسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة أو فاشلة من جانب آخر.

الملاحظة الثانية خاصة بتركيب السلطة السياسية، وهو التركيب الذى انعكست معطياته على الحياة الحزبية عمومًا وعلى سياسات السلطة تجاه الأحزاب وفى طليعتها الحزب الكبير. وقد بدأت هذه السلطة خلال التجربة الأولى وهى تتكون من ثلاثة أجنحة كانت تبعًا لمسميات العصر السلطة القانونية التى مثلها السلطان العثمانى، والسلطة الشرعية ممثلة فى خديوى مصر، وأخيرًا السلطة الفعلية التى تجسدت فى الاحتلال البريطانى، وكانت مساحة الاختلاف بين الأجنحة الثلاثة أكبر كثيرًا من مساحات الاتفاق، وفى داخل هذه المساحة واستثمارًا لأسباب الاختلاف تحركت أحزاب مصرية عديدة فى طليعتها «الحزب الوطنى» وليس من دليل على أثر هذا الاختلاف على حزب التجربة الأولى الكبير من تلك العلاقات العكسية بين الخديو وبين كل من دار المعتمد البريطانى والحزب الوطنى من جانب آخر، فالشقاق مع المعتمد البريطانى كان يلد وفاقًا مع الحزب الوطنى، والعكس صحيح.

يتم التقدم خطوة فى اتجاه تركيز السلطة خلال التجربة الثانية وذلك بعد استبعاد جناحها القانونى ممثلا فى الدولة العثمانية التى سقطت تحت وطأة تطورات الحرب الأولى، واقتصرت السلطة نتيجة لذلك على جناحى عابدين والدوبارة. ويستتبع ذلك أن تضيق مساحة الاختلاف التى كان يمكن أن يتحرك الوفد فى داخلها باعتباره حزب التجربة الثانية الكبير، ولعل محدودية هذه المساحة هى التى صنعت فى نهاية الأمر ظاهرة المصادرات المستمرة لحقوق حزب الأغلبية ممثلة فى حل البرلمان التى كان للوفد الأغلبية فيها، أو فى وزارته.

وتتوحد السلطة بعد ١٩٥٢ بعد أن توقف دور قصر الدوبارة وأطيح بقصر عابدين، بينما تم فى نفس الوقت الإجهاز على التجربة الحزبية الثانية.

وقد بدت «السلطة الواحدة» أولا ممثلة فى «مجلس قيادة الثورة» ثم أخذت منذ أزمة مارس عام ١٩٥٤ فى الانتقال إلى «مؤسسة الرئاسة» التى استأثرت بالجانب الأهم من الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن كونها صاحبة القرار السياسى.

وكان من أهم ما ترتب على تمركز السلطة على هذا النحو أن توقفت الحياة الحزبية فى مصر لنحو ربع قرن، وهى أطول فترة من فترات التوقف منذ أن نشأت تلك الحياة خلال العقد الأول من القرن، واحتل مكانها نظام الحزب الواحد، ولنا وقفة قصيرة مع هذا النظام بحكم ما خلفه من بصمات على الحزب الوطنى الديمقراطى.

وقفة مع نظام الحزب الواحد:

على الجانب الأول من هذه الوقفة نلاحظ أن مؤسسة الرئاسة هى التى قامت بتخليق الحزب، وقد نتج عن ذلك أن أخذ النظام الشمولى فى مصر شكلا مختلفًا عن الأنظمة الشمولية التى عرفتها أوروبا، فاشية كانت أو اشتراكية، فبينما نلاحظ أنه فى تلك الأنظمة يبدأ الزعيم من الحزب ليصلا معًا إلى السلطة فإنه فى التجربة المصرية خرج الحزب من جيب الزعيم بعد أن كان قد وصل إلى السلطة...

أما على الجانب الثانى من الوقفة فنلاحظ أن التغيرات التى كانت تصيب النظام الواحد لم تأت من داخله بقدر ما نبعت من سياسات صنعتها مؤسسة الرئاسة أو فرضتها الظروف على تلك المؤسسة، فإلغاء هيئة التحرير وإقامة الاتحاد القومى عام ١٩٥٧ تم بمبادرة من عبدالناصر بعد أن استنفذ التنظيم الأول أغراضه نتيجة لما ترتب على حرب ١٩٥٦ من التخلص من أى قيد كان يربط مصر ببريطانيا، والتحول من الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢ جاء بقرار من نفس الجهة وهو قرار صنعه اندساس بعض العناصر المعادية فى صفوف الاتحاد القومى مما بدا فى الانفصال السورى وتحطيم الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يكن هناك ثمة غرابة إذًا مع وصولنا إلى الجانب الثالث من تلك الوقفة أن يكون رئيس الجمهورية فى نفس الوقت رئيسًا للتنظيم الذى أقامه مهما اختلف مسماه.

فى الجانب الرابع من وقفتنا تلك نلاحظ أنه قد نتج عن ذلك التلاحم بين الرئيس وتنظيمه السياسى أن انتحل ذلك التنظيم قدرًا غير يسير من صلاحيات السلطة بالرغم من الافتراض بأنه تنظيم شعبى بالأساس، وقد تراوحت عمليات الانتحال تلك بين مراقبة الأسعار والقيام بحملات خاصة للنظافة مثلا أو تنظيم المرور.

ويبقى الجانب الأخير من هذه الوقفة الذى نلاحظ فيه أن التنظيم الشمولى قد واجه هجمة بيروقراطية يصح معها القول إن الموظفين قد نجحوا فى نهاية الأمر فى الاستيلاء عليه، صحيح أن العسكريين كانوا يمثلون الجانب الأهم فى التنظيم مع قيامه «هيئة التحرير» وانتقل الأمر إلى التكنوقراط بعد ١٩٦٧ فى الاتحاد الاشتراكى، غير أنه فى الحالين غلبت القيادات البيروقراطية، والأخطر من ذلك، النمط البيروقراطى المصرى.. الذى يقوم دائمًا على النظر إلى أعلى لاستلهام القرارات والمواقف، وإذا كان مثل هذا النمط جائزًا فى الإدارات الحكومية فهو باليقين ليس من أنماط العمل السياسى.

وقد ورث «الديمقراطى الوطنى» من بين ما ورث من التنظيم الشمولى تلك العلاقات الوطيدة مع مؤسسة الرئاسة، فى تلك المرحلة على الأقل التى يغلب عليها طابع الانتقال من الشمولية إلى التعدد الحزبى. ويبدو هذا الإرث واضحًا من خلال المتابعةالتاريخية لنشوء الديمقراطى الوطنى، فقد بدأ باسم «المنبر الديمقراطى الاشتراكى» فى نوفمبر عام ١٩٧٥، وكان برئاسة «محمود أبو وافية» التى كانت تربطه بالرئيس السادات روابط وثيقة منها رابطة القربى، تحول بعد ذلك إلى تنظيم «مصر العربى الاشتراكى» برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى كان فى تكوينه رجل إدارة فى الأساس ورجل سياسة فى الأقل.

من حزب مصر إلى الوطنى الدميقراطى:

وبالرغم من أنه لا يمكن القول أن «المنبر الديمقراطى الاشتراكى» أو «حزب مصر العربى الاشتراكى» كانا بعيدين عن مؤسسة الرئاسة إلا أنهما لم يكونا قريبين منها بدرجة كافية كما كان الحال فى ظل التنظيم الشمولى. وقد ساد تصور مؤداه أن هذا البعد النسبى قد أغرى بعض فصائل المعارضة بشن هجماتها على «حزب مصر» وأن هذه الهجمة قد اتسعت إلى الحد الذى وصلت معه إلى الأحداث الجسيمة التى تفجرت فى مصر فى ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧. دفع ذلك الرئيس السادات إلى اتخاذ قراره بتأليف الحزب الديمقراطى الوطنى تحت رئاسته، وكان المشهد الطبيعى بتداعى حزب مصر نتيجة لانضمام أغلب أعضائه للحزب الجديد.

وتوصيف هذا التحول بأنه مشهد طبيعى يعتمد على أكثر من سبب، ربما يكون أهمها أن صلة القربى بين «حزب مصر العربى» وبين الاتحاد الاشتراكى كانت وثيقة إلى الحد الذى صعب معه على الحزب الجديد أن يتحرك بدون غطاء الرئاسة الذى كان يتمتع به التنظيم الشمولى، بمعنى آخر أنه كان مطلوبًا فترة حضانة وصولا إلى مرحلة الفطام، وهو مالم يمر به الحزب الناشئ. سبب آخر: أن الكوادر التى شكلت الاتحاد الاشتراكى كانت هى بنفسها كوادر الحزب الجديد، وهى بحكم تكوينها الذى غلب عليه الطابع البيروقراطى كانت تتطلع إلى عودة الرئيس إلى المكان الذى اعتادوا أن يروه فيه، مكان الصدارة فى تنظيمهم.

غير أنه مع عودة الصلة التلاحمية بين مؤسسة الرئاسة وبين حزب الأغلبية يبقى تساؤل عن أهم الأسباب التى دفعت الرئيس إلى عدم احتلال مكان الرئاسة فى حزب مصر دون الحاجة إلى إقامة حزب جديد على انقاضه، وهو مالا نظن أن أعضاء الحزب كان يمكن أن يرفضوه، بل قد لا نبالغ إذا قلنا أنهم كانوا يتشوقون إليه. ومثل هذا العمل كان سيعفى

«الوطنى الديمقراطى» أو حزب الأغلبية كيفما كان اسمه من انتقادات خصومه الذين لا يفتأون يذكرونه بمشهد هروع أعضائه من حزب لآخر.

فى تقديرنا أن هناك سببين دفعا الرئيس السادات إلى تأليف الحزب الجديد، أولهما: أنه لم يكن على استعداد أن يرث «حزب مصر» أو على الأقل ما صنعته حكومته فى يناير ١٩٧٧ من سياسات أدت إلى أحداث ١٨ و ١٩ يناير المشهورة بكل ما كانت تومئ إليه من أنه لم يعد للحزب أى شعبية فى الشارع المصرى. السبب الثانى: أن مؤسسة الرئاسة قد شعرت من خلال الفترة الممارسة القصيرة لحزب مصر وحكومته أنه كان إداريًا أكثر مما يجب وسياسيًا أقل مما ينبغى، وافتقاد الحد الأدنى من الرؤية السياسية والإحساس بنبض الشارع، وهو ما أراد الرئيس السادات تداركه بضم الشخصيات ذات الرؤية السياسية فى الحزب الجديد.

وبعد اغتيال الرئيس السادات ورئيس الحزب الوطنى فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ سادت فترة تردد فى أن يتولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب، ويبدو أنه كانت هناك فى تلك الفترة خيارات متعددة أمام مؤسسة الرئاسة وأنها قد استقرت على خيار العودة إلى الجمع بين الرئاستين، وهو الخيار الذى أبقى العلاقة بين الحزب الكبير وبين مؤسسة الرئاسة على نفس الدرجة.

كان مما ورثه الوطنى الديمقراطى أيضًا عن «الاتحاد الاشتراكى» تركيبه، صحيح أن هذا التركيب فى شكله العام يأخذ الشكل الحزبى المعروف غير أن الشكل لا ينم بدرجة كافية عن «ميكانيزم» الحزب وذلك لأن التركيب الذى يقوم من صنع كوادر الحزب عن طريق التعيين قد أدى فى النهاية إلى أن تتم حركة الحزب من أعلى إلى أسفل، من الرئيس وحتى أصغر الوحدات الحزبية.

وإنصافًا للحقيقة التاريخية ينبغى القول بأن أغلب الأحزاب التى عرفتها الحياة الحزبية فى مصر قد عاشت هذه الظاهرة بدرجة أو بأخرى حيث لم تفرز قواعد الأحزاب زعامتها بقدر ما قامت الزعامات

بتسيير القواعد الحزبية، وإن كان هناك اختلاف بالنسبة للوطنى الديمقراطى فإن هذا الاختلاف ناشئ عن مكان الزعامة فى رئاسة الدولة.

ولعل القضية الأهم فى «ميكانيزم» الحزب الكبير هى قضية البحث عن صيغة للتلاحم بين القيادة والقواعد، ويبدو أنها أحد الهموم المستمرة لتلك القيادة.

وتمثل ممارسات الوطنى الديمقراطى الجانب الأخير من جوانب الإرث الذى ناله من الاتحاد الاشتراكى وقد انبثقت هذه الممارسات من قناعة مؤداها أن الحزب قد تألف ليحكم لأنه حزب الأغلبية وهو ما عبر عنه نائب رئيس الحزب بقوله «إن حزب كمال أتاتورك فى تركيا تمتع بالأغلبية مدة طويلة، وحزب المؤتمر فى الهند تمتع أيضًا بالأغلبية لمدة طويلة».

وقد عرفت التجربتان السابقتان ظاهرة حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية، وبالتالى لا يمكن القول بغرابة الظاهرة، ومع ذلك يمكن القول إن هناك اختلافا ظاهرا وهو اختلاف ناتج عن أن زواج السلطة مع حزب الأغلبية فى التجربتين المذكورتين لم يكن على هذا النحو الكاثوليكى القائم حتى الآن مع حزب الأغلبية للتجربة الثالثة، بالعكس كانت أسباب الخلاف بين أجنحة السلطة وبين الأغلبية أكبر كثيرا من أسباب الاتفاق مما كان يسمح «لأحزاب الأقلية» بالمشاركة فى السلطة سواء من خلال تأليف الوزارات أو دخول البرلمانات، وإن كانت السلطة خلال التجربة الثانية قد غالت فى هذا الاتجاه إلى درجة أن أحزاب الأقلية قد شاركت فى الحكم أكثر مما شارك حزب الأغلبية.

والصلة بين قضية الحكم وقضية التعدد الحزبى غاية فى الأهمية، وقد كانت كذلك بامتداد التاريخ المصرى المعاصر غير أنها فى الواقع الراهن أكثر أهمية من أى وقت مضى بحكم تأثيرها ليس على واقع أو مستقبل الحزب الوطنى فقط، بل على استمرار أو توقف التجربة الثالثة

برمتها لم يكن لهذه القضية وجود خلال التجربة الأولى (١٩٠٧ ـ ١٩١٤) بسبب أن أحزاب تلك التجربة لم تشارك فى الحكم غير أنها برزت بشكل ملحوظ خلال التجربة الثانية (١٩١٩ ـ ١٩٥٣) حين كانت فرصة وصول أحد الأحزاب إلى الحكم مناسبة للإضرار بمصالح الخصوم وتحقيق منافع الأنصار مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نسميه الأمراض المتوطنة فى العمل الحزبى، مثل مرض الاستثناءات حين كان كل حزب يحرص على إغداق المزايا على أنصاره من موظفى الحكومى، ومثل مرض «الدكتاتورية البرلمانية» حين كان الحزب أو مجموعة الأحزاب التى تحصل على الأغلبية البرلمانية توظفها للعصف بخصومها.

وإذا كان الوصول إلى السلطة قد أدى إلى ظهور مثل تلك الأمراض خلال التجربة الثانية فإن البقاء فى السلطة قد أدى إلى ظهور أمراض أشد خطرًا يمكن أن تلحظها عين المؤرخ خلال التجربة القائمة، منها ما يمكن أن يصيب حزب السلطة من ترهل نتيجة لانضمام المنتفعين أكثر من انخراط المؤمنين، ومنها ما يمكن أن يصيبه من «سوء سمعة» سواء بسبب انضمام هؤلاء أو بسبب هجمات أحزاب المعارضة التى تداوم على شنها على سياسات حكومة الحزب صحيحة كانت أو خاطئة، طالما أنها مطمئنة أنها لن تكون فى المستقبل المنظور على الأقل، مسئولة عن تنفيذ سياساتها الخاصة.

والبقاء فى السلطة كانت له مبرراته فى ظل النظام الشمولى حين ساد تصنيف تعسفى فى الفكر السياسى القائم، لا فى مصر وحدها بل فى أغلب البلدان التى عرفت هذا النظام، يقوم هذا التصنيف على تقسيم المواطنين إلى أنصار للثورة وأعداء لها، ،ومن هنا كان يتم تعقب الآخرين تحت شعار «لا حرية لأعداء الثورة»، ومن ثم فالعلاقة فى ظل النظام الشمولى كانت تقوم على «المواجهة» لا على المجادلة التى تقوم عليها العلاقات السياسية فى ظل التعدد الحزبى، والنوع الأول من العلاقة لا يسمح بتبادل مواقع السلطة بين الثورة وأعداء الثورة إلا إذا تم هذا

التبادل بشكل انقلابى، ويختلف الأمر فى إطار النوع الثانى من العلاقة الذى يقوم أساسًا على تبادل هذه المواقع من خلال صناديق الانتخابات لإتاحة الفرصة لكل حزب لتنفيذ ما يراه من برامج لتحقيق الصالح العام.

ويبدو أن مؤسسة الرئاسة أكثر فهمًا لهذه الحقائق من عديد من دوائر الحزب الوطنى. ويظهر هذا الفهم فى مجموعة من التصرفات التى تستهدف قدرًا من تمثيل أحزاب المعارضة فى السلطة، منها اللقاءات الدورية التى يحرص الرئيس مبارك على عقدها مع زعماء المعارضة حيث يتم فيها اطلاعهم على أهم التطورات التى تمس المصالح الوطنية، ومنها استخدام الرئيس للحق الذى خوله إياه الدستور بتعيين عدد من نواب مجلس الشعب بقيامه بتعيين عدد من رجال أحزاب المعارضة فى المجلس.

حزب الثورة:

بينما ورث الحزب الوطنى السلطة، بكل مزاياها وأعبائها فقد كان عليه فى نفس الوقت أن يتعامل مع جانب آخر من الميراث وهو أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو، خاصة وأن الحزب الرئيسى المناهض، الوفد الجديد، كان حزب الأغلبية خلال التجربة السابقة على الثورة، ويشكل هذا الجانب من الميراث القسمة الأساسية الثانية من قسمات حزب التجربة الثالثة الكبير.

وثائق عديدة أصدرها الحزب الوطنى الديمقراطى حرص فيها على تأكيد نسبه لثورة يوليو كان أشهرها برنامجه الانتخابى الصادر فى ٣٠ إبريل عام ١٩٨٤ الذى جاء فى جانب من تصديره «كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ضد النظام السابق عليها، والذى أخفق وقتئذ فى تحقيق أمانى الشعب وآماله.. كانت ضرورة لتحقيق أمانى الشعب وتقديم المجتمع من أجل نظام أفضل» وجاء فى جانب آخر من التصدير «أن الحزب الوطنى الديمقراطى الذى قام فى أغسطس ١٩٧٨ الميلادى العاشر من رمضان ١٣٩٥ الهجرى هو التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة يوليو من أجل الحرية

السياسية والعدالة الاجتماعية وتأصيل الديمقراطية فى ظل حياة حزبية سليمة».

ومع أن الانتساب لثورة يوليو مسلمة أساسية من مسلمات الحزب الوطنى الديمقراطى فإن سائر أحزاب المعارضة، أو غالبيتها، ترى أنه قد عق الثورة وخرج على مبادئها مما يتطلب محاولة لوضع النقط على الحروف داخل هذا الكم الهائل من الاتهامات المتبادلة فى هذه القضية.

يقتضى ذلك أولا تقديم تعريف محدد للثورة فالثورات تقوم نتيجة لعجز النظام السياسى عن استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تصنعها حركة التاريخ وترجمتها إلى مشاركة فى السلطة وتغيرات فى القانون وإعادة لبناء المؤسسات الدستورية على نحو يستجيب مع تلك المتغيرات، وتوصيف عمل أو مجموعة أعمال بالثورة يكون صحيحًا بقدر ما تحقق من إنجاز فى حل التناقض بين السلطة وبين مجموعة المتغيرات التاريخية وليس مجرد الانقضاض على رجال هذه السلطة أو جناح منهم وإبعادهم عن مواقعهم...

وبهذا التعريف المحدد، والمبسط فى نفس الوقت، يمكن توصيف ما صنعه عبدالناصر خلال أغلب سنى حكمه، بالثورة وإن كان يعيبها أنها كانت «ثورة بلا ثوار»، فقد اعتمد النظام على التغيير «بالقرارات الجمهورية» لا التغير من خلال القوى الاجتماعية المستفيدة بالتغيير!

وخلال الأعوام الصعبة التى تلت حرب ١٩٦٧ وحتى حادث المنصة فى أكتوبر عام ١٩٨١ وهى الفترة التى شغل عهد السادات أغلب سنيها حدثت متغيرات كثيرة نحاول هنا تقييمها بعيدًا عن تشنجات المؤيدين والمعارضين...

أولا: كانت هناك قناعة الرئيس الجديد أن عليه لكى يصنع تاريخه أن يأخذ خطاً مستقلا فى صنع الحاضر الوطنى بغض النظر عن اتفاق هذا الخط مع المتغيرات التاريخية، أو تناقضه معها.

والحقيقة أن السادات لم يكن فريدًا فى هذا، فالمتابعة تؤكد أنه على امتداد التاريخ المصرى حرص كل حاكم على نسخ منجزات سابقه أو أغلبها.

ثـانـيًا: كان من البديهى أن يتم التركيز أولا على سلبيات الحقبة الناصرية، وكان أخطرها ما جرى على نطاق واسع خلال تلك الحقبة من مصادرة حريات المعارضين مما وصمها بالعداء للديمقراطية فتم التركيز على تلك القضية أولا تحت مسمى ضرب مراكز القوى وكان هناك ثانيًا الأزمة الاقتصادية التى كانت مضاعفات حرب يونية من أهم أسباب صنعها وتم مواجهتها بالعدول عن كثير من السياسات الاقتصادية للحقبة الناصرية.

ثـالـثًا: بدا من خلال كل ذلك تناقض الحقبتين، وكان من الطبيعى أن تظهر قوى اجتماعية جديدة مستفيدة من سياسات الحقبة الساداتية، حريصة على عدم المساس بتلك السياسات.

رغم كل ذلك فقد ظل السادات حريصًا على عدم التنكر لثورة يوليو وإن كان قد رأى أن ذلك لا يمنع من تصحيح مسار الثورة مما رآه خصومه انعطافا بها خاصة بعد انقلابه على رجال عبدالناصر فى أحداث ١٥ مايو عام ١٩٧١ التى وصفها بعض الصحفيين بالثورة، ولم تلبث التسمية أن أعجبت السادات نفسه فتمسك بها على أساس أنه ليس ما يمنع من أن يكون لكل رئيس ثورته الخاصة.

انعكس كل ذلك على الحزب الوطنى الديمقراطى الذى حرص، خاصة بعد وفاة السادات على طرح صيغة توفيقية بدت فى أقوال زعمائه بأنه «حزب ثورة ٢٣ يوليو و١٥ مايو» بغض النظر عن حجم التناقض فى السياسات التى ترتبت عن كل من الحدثين، ومع ذلك فهناك مجموعة من الملاحظات تتطلب التسجيل فى هذه القضية، قضية علاقة الحزب الوطنى بالثورة:

أولى هذه الملاحظات أن أغلب أحزاب التجربة الثالثة حرصت على أن تنسب نفسها للثورة، وكانت هناك بالفعل صلة نسب بدرجة أو بأخرى، فالتجمع منذ نشأته ضم عددًا من الناصريين، والأحرار ترأسه أحد الضباط الأحرار، والعمل فتح أبوابه دائمًا لعدد من رجال عبدالناصر واستمر يذكر فى كل وقت بعلاقة عبدالناصر القديمة بمصر الفتاة.

الملاحظة الثانية، أنه مع احتدام معركة الانتخابات، ومع مابدا من أن المنافس الرئيسى للوطنى هو الوفد الجديد، الحزب الكبير للتجربة الثانية، علت الأصوات داعية إلى تجمع أحزاب الثورة تحت لواء الوطنى الديمقراطى، وقد لقيت هذه الدعوة قدرًا من الاستجابة بين بعض العناصر التى كانت معروفة بانتماءاتها الناصرية فانضمت للحزب أو أيدته فى المعركة الانتخابية.

تبقى الملاحظة الأخيرة، وهى أنه كلما يمر الوقت يزداد حرص القائمين على إدارة شئون الوطنى الديمقراطى على تأكيد الانتماء للثورة الأم، ثورة ٢٣ يوليو، ووضع أحداث ١٥ مايو فى حجمها الحقيقى باعتبارها نزاعا على السلطة.

ويتأكد هذا الاتجاه من أمرين، فالوثيقة الوحيدة من وثائق الحزب التى يعتد بها والتى صدرت فى إبريل ١٩٨٤، وهى برنامجه الانتخابى تم تقديمها بتصدير طويل عن ثورة ٢٣ يوليو، وبالمقابل لم تتضمن أية إشارة من بعيد أو قريب لما أسمى بثورة ١٥ مايو.

هذا أحد الأمرين، أما الأمر الثانى فيتمثل فيما عمدت وتعمد إليه دوائر الحزب من بذل عناية ملحوظة فى اقتناص مناسبات الاحتفال بعبدالناصر، باعتباره رمزًا لثورة ٢٣ يوليو، وهى عناية كانت غائبة فى أغلب سنى الحقبة الساداتية.

وتؤكد مجموع هذه الملاحظات على وعى ملحوظ بدأ يدب فى صفوف الوطنى الديمقراطى بأهمية تجسيد انتسابه لثورة ٢٣ يوليو لأن الدليل

الوحيد لذلك الانتساب أن يبقى مجرد «حزب سلطة» تتداعى قوائمه مع اللحظة التى يمكن أن تسحب السلطات فيها تأييدها له.

■■■

الفصل الرابع عشر

الوفد الجديد
ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية

بين النزعة البوربونية والخيار الإنجليزى يتوقف مصير الوفد الجديد بل قد يتقرر مصير التجربة الحزبية الثالثة برمتها!.

والوفد الجديد يتصارع بداخله التياران المتناقضان. تيار لا يتعلمون من أمثال آل بوربون الذين عادوا إلى حكم فرنسا بعد ربع قرن من قيام ثورتها الكبرى (١٧٨٩ ـ ١٨١٥) وتصوروا أنهم قادرون على إسقاط الحقبة الثورية. بل وإدانتها، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية. وهو التصور الذى أدى إلى الإطاحة النهائية بهم بعد نحو عقد ونصف من عودتهم فالردة فى التاريخ ـ كما تعلمنا دروسه ـ عمرها قصير.

أما التيار الثانى فيتمثل فى أولئك الراغبين فى استخدام التراث التاريخى للوفد بشكل صحى من خلال إيجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسى الذى أفرزته تلك المتغيرات مستهدفين من وراء ذلك *تغييره لا تدميره*. وأصحاب هذا التيار مؤهلون أكثر من أية جماعة حزبية قائمة فى مصر الآن على طرح الخيار الإنجليزى، بل وتحقيقه. ويقوم هذا الخيار على حزبين سياسيين كبيرين

يتبادلان الأغلبية البرلمانية التى يستتبعها تبادل المواقع الوزارية، وعلى الرغم مما يبدو فى هذا القول من إغراق فى التفاؤل غير أنه أحد البدائل المحدودة لضمان قدر معقول من الاستقرار السياسى فى المستقبل المنظور على الأقل.

وقبل رصد كل من التيارين يجدر التنبيه إلى أن الوفد الجديد لا يدانيه حزب آخر فى اهتمامه بالتاريخ . وهو أمر طبيعى بحكم أنه الحزب الوحيد من أحزاب التجربة الثالثة الذى انحدر من التجربة السابقة، شأنه فى ذلك شأن الحزب الوطنى فى التجربة الثانية.

ومشكلة تعاطى التاريخ أنه مثل الدواء قد يفيد القليل منه. وقد يقتل الإسراف فيه! وتبدو خطورة الإسراف فيه أكثر ما تبدو فى أصحاب الاتجاه الأول..

الردة التاريخية وتركيبة البارونات والمهاجرين:

فى قيادة الوفد الجديد مجموعة من الرجال يمثلون، بالوعى أو باللاوعى، تيار الردة التاريخية. ووقوف هؤلاء الرجال فى صف هذا التيار لم يأت من فراغ وما وصل بهم إليه مجموع الظروف التى ألمت بهم، وأحاطت بالوطن.

ويمكن تصنيف هذه المجموعة فى ثلاث فصائل، وإن كانت جميعها تندرج فيما يمكن توصيفه بجرحى الثورة وهو أحد التعبيرات التى شاعت فى الأدب السياسى.

وقبل استعراض تلك الفصائل تنبغى الإشارة إلى أن الفصل بينها ذو طابع نظرى، بمعنى أنه كثيرًا ما يكون أحدهم منتميا إلى فصيلتين، أو ربما الفصائل الثلاث فى وقت واحد.

ونبدأ بالفصيلة الأولى، وتضم بالأساس السياسيين المحترفين الذين اشتغلوا بالسياسة فى مرحلة ما قبل الثورة، ومارسوها من أوسع أبوابها، وهم فى هذا كانوا أقرب لمجموعة البارونات التى حكمت فرنسا قبل الثورة.

ومـا فـعله نظام يوليـو مع هؤلاء أمـر مـن الصـعب نسـيـانه،فـالنظام لم يكتف بحرمانهم من السلطة بل عرضهم للمحاكمات وأودعهم فى السجون لفترات طالت أو قصرت، ثم أنه شن عليهم حملات من التشهير، بحق أو بباطل.

تتمثل الفصيلة الثانية فى أولئك الذين تركوا البلاد قبل أن تطولهم يد الثـورة، وإذا كـانت تجـربة المهـاجـرين الفـرنسـيـين غـيـر قـابلة للتكرار بحذافيرها فإنها قد تكررت بالنسبة لهؤلاء فى بعض جزئياتها، منها مثلا أنهم ناصبوا العهد الثورى العداء بشراسة، ولم يتوانوا عن الهجوم عليه فى كل مناسبة متهمين إياه بالدكتاتورية وجر البلاد إلى الخراب، والتهمة الأخيرة طالما تغنى بها أقرانهم المهاجرون الفرنسيون، قبل أكثر من قرن ونصف من خروج هؤلاء من أوطانهم! منها أيضًا تحالفهم مع أعداء الثورة سـواء كـان هؤلاء الأعـداء ممثلين فى الدول الغـربيـة التى هددت الثـورة مصـالحـها، واسـتفحل الخطر عندما انتقل هذا التهديد من مصـر إلى المنطقة العربية ثم إلى العالم الثالث أو غالبيته، أو كانوا ممثلين فى بعض الأنظمة العربية الرجعية التى رأت فى انتشار مبادئ الثورة المصرية ما يهدد وجودها مما دفعها إلى تسخير بعض مواردها للرجال من أبناء هذه الفصيلة، فتحول أغلبهم بقدرة قادر إلى رجال أعمال مرموقين، واستمروا على تربصهم بالثورة، أو منجزاتها، فى انتظار الوقت المناسب للثأر.

وتبـقى الفصـيلة الثـالثة وتتشكل من المتضـررين من كافـة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى أقدمت عليها ثورة يوليو، ابتداء من قوانين تحديد الملكية المتتالية ومرورًا بعمليات التأميم الواسعة وصولا إلى فرض الحراسات بكل مردوداتها الإيجابية والسلبية.

وخطورة هذه الفصيلة الأخيرة اتساع قاعدتها وقوة تأثيرها خاصة فى الريف المصـرى مما يمكن توصـيـفـهـا مـعـه بجـيـوش المرتدين (!)، ومنذ منتصف الستينيات وعبد الناصر يعرب عن قلقه من هؤلاء خاصة بعد أن

نجحوا فى التسلل إلى عديد من المراكز القيادية فى الاتحاد الاشتراكى فى أقاليمهم مستخدمين فى ذلك مكانتهم الاجتماعية القديمة وعصبياتهم الأسرية الكبيرة.

وتشترك جميع فصائل هذا التيار فى عدائها المرير للحقبة الناصرية، ولنا ملاحظة هنا وهى أنه على الرغم مما جرى فى أواخر عهد السادات من حصار حزب الوفد الجديد إلى الحد الذى أجبره على تجميد نشاطه، وعلى الرغم مما جرى فى حوادث سبتمبر عام ١٩٨١ من وضع زعامات الحزب رهن الاعتقال، فإن خصومة هؤلاء لعبد الناصر تفوق مرارًا خصومتهم للسادات، والواضح أن ما أصابهم فى مصالحهم فى المرحلة الناصرية كان أكثر إيلاما مما أصابهم فى بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية فى أواخر عهد السادات.

وتتعدد المصادر التى تؤكد العداوة المريرة من رجال هذا التيار للحقبة الناصرية، ومع وفرة المقالات الصحفية التى تعبر عن ذلك فإننا نقتصر فى هذا الصدد على أكثر تلك المصادر وثائقية، برنامج الحزب وتصريحات رئيسه.

بالنسبة لبرنامج الحزب فالتأثير أوضح لرجال التيار الثانى، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض بصمات البوربونيين، منها مثلا عدم ورود إشارة واحدة لما يجرى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أو تصنيفه، منها أيضًا المطالبة بضرورة تكوين لجان قضائية على مستوى عال للكشف عن المسئولين عن الجرائم والأخطاء الفادحة فى إدارة شئون الحكم قبل حركة التصحيح، منها كذلك اتهام الرئاسة المصرية السابقة بالانحياز السافر للاتحاد السوفيتى السابق «حتى فتحنا له أرضنا وسماءنا». ولم يذكر البرنامج من سياسات مصر العربية فى الحقبة الناصرية إلا ما أسماه انفصام الوحدة السورية ١٩٦١ وما خلفه من شعور بالمرارة لدى الحكومتين والشعبين المصرى والسورى، كما لم يتذكر من السد العالى غير آثاره الجانبية.

أما بالنسبة لتصريحات السيد/ فؤاد سراج الدين رئيس الحزب، ومن أشهرها تلك التصريحات التى نشرتها له جريدة الأحرار فى ٩ يناير عام ١٩٨٤ فى أعقاب عودة الوفد، فعندما سئل عن إيجابيات عبد الناصر قال بالحرف الواحد: إن هناك حقيقتين لا تقبل المناقشة... والأشياء الأخرى يمكن أن تكون محل مناقشة أو خلاف. أولا: حركة ٢٣ يوليو أو ثورة يوليو حتى لا ندخل فى إشكالات أحدثت تغيرًا كبيرًا فى المجتمع المصرى ولكن لى تحفظ على بعض هذا التغيير. ثانيًا: حركة التصنيع لا شك أنها حقيقة يجب التسليم بها ولكن لى أيضًا تحفظ عليها، باختصار فإن رئيس الوفد الجديد لم ير فى الحقبة الناصرية سوى التغيرات الاجتماعية والصناعية... ورآها بتحفظات.

الأهم من ذلك ما جاء فى نفس التصريحات من أن الوفد يختلف مع الناصريين بنسبة ٣٦٠ درجة وليس بنسبة ١٨٠ درجة، وهى النسبة التى كان قد ذكرها أحد الناصريين.

تبقى سياسة صحيفة الحزب التى لم تكف عن إدانة الحقبة الناصرية بالحق والباطل. وتقدم قضية أشرف مروان مثالا لذلك حين حاولت الصحيفة فى إشارتها إلى دخوله فى صفقة مالية كبيرة إيهام القارئ أن مصدر ثروة الرجل كونه زوجًا لابنة عبد الناصر، ولم تشر من بعيد أو قريب أنه قد كون تلك الثروة فى عهد السادات، وربما بحكم قربه منه. أكثر من ذلك أنها حاولت الزج باسم الصحفى المعروف الأستاذ محمد حسنين هيكل فى الصفقة، وإذا كان المستهدف بالنسبة لمروان التشكيك فى ذمة عبد الناصر فقد كان مستهدفًا بالنسبة لهيكل إلقاء الظلال على التصرفات المالية لأقرب رجاله مما دعاه إلى إرسال رده المطول الذى نشرته الجريدة وفند فيه اتهاماتها.

وكان بالإمكان أن يبقى تأثير أنصار تيار الردة التاريخية محدودًا لو اقتصرت على مجرد شن هجمات الإدانة على عهد عبد الناصر أو حملات التشويش على بعض رجاله غير أن الأمر تجاوز ذلك إلى بعض الممارسات التى يمكن القول معه إن شأنهم شأن البوربونيين لم يتعلموا.

من هذه الممارسات ما جر إليه هذا التيار الحزب الكبير من تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له. فيما حدث مع الإخوان المسلمين عام ١٨٨٤، ولاشك أن من أهم دوافع هذا التحالف روح الثأر المشتركة التى جمعت الطرفين تجاه عهد عبد الناصر.

وإذا كان هذا التحالف قد أدى إلى تفجر الخلافات داخل صفوف الوفد، وتفجير قضية العلمانية وموقف الوفد منها، فإنه قد أدى فى نفس الوقت إلى خروج شخصية من أهم الشخصيات الداعية إلى نسيان الثأر والتعامل مع الواقع.

الشخصية هى المرحوم الدكتور فرج فودة الذى عبر عن ضرورة نسيان الثأر فى صفحات قليلة من كتابه المعروف «الوفد والمستقبل». فقد جاء فى الفصل الثالث من هذا الكتاب المعنون «بهموم وفدية» تذكير ببعض إيجابيات الثورة وحث على إسقاط قضية الثأر معها مما أنهاه بقوله. «أخشى ما أخشاه أن نترك أنفسنا أسرى لثأر له مبرراته القوية. ولا يتجاوز الفعل إلى إيجابية الاعتراف بالواقع والتوجه للمستقبل».. ولا شك أن الدكتور فودة كان يعبر بهذا القول عن إحساس أصابه بقوة تيار الثأر من خلال تواجده داخل صفوف الوفد.

الشكل الثانى من أشكال الممارسات التى صنعها نفس التيار فى حزب الوفد الجديد تبدى خلال المعركة الانتخابية، فقد حرص هذا التيار قبل مخاطبة الجماهير إلى خطب ود العصبيات المحلية فى المحافظات.

وهناك قائمة طويلة جدًا بأسماء العائلات التى سعت القيادة الوفدية إلى الاتصال بها، وإلى تذكيرها بأصولها الوفدية، وهو سلوك يغلب عليه طابع تفكير البارونات الأكثر انتماء إلى العصر الإقطاعى! ففى ظل هذا العصر وبمنطقه يكتسب الإنسان مكانته وامتيازاته من أصله وينتج عن ذلك أن يخاطب الناس بأصولهم.

ومعنى أن تلجأ القيادة الوفدية، أو التيار البوربونى منها، إلى هذا الأسلوب أنها لم تع حجم المتغيرات الاجتماعية التى صنعتها الحقبة التاريخية التى تلت عام ١٩٥٢، وأن الأسر الكبيرة والعصبيات المحلية قد تفككت أو هى فى طريقها إلى ذلك، ومعنى العودة إلى تلك الأسر أو العصبية بغض النظر عما تسببه من إطالة الحياة لقوى اجتماعية دخلت فى ذمة التاريخ فإنها تدل بشكل لا لبس فيه على ما فى هذه العودة من ردة تاريخية.

وبأى المقاييس فإن تركيبة هذا التيار النفسية والاجتماعية تحدد موقعه فى صف العداء لحركة التاريخ، وبالإمكان إذا هيمن رجاله على مقدرات الوفد الجديد أن يعصف ذلك به، بل قد يودى بالتجربة الحزبية الثالثة نفسها، خاصة وأن هذه الهيمنة قد أدت خلال الفترة القصيرة الماضية إلى عدد من الظواهر السلبية التى ألمت بالحزب.

من هذه الظواهر أنه من رجال الوفد، أو وفد ما قبل ثورة ١٩٥٢، بقيت العناصر المحافظة، أو من أسميناهم بالبارونات، وخرجت، أو على الأقل جمدت نشاطها، العناصر المستنيرة ممثلة فى رجال الطليعة الوفدية من أمثال إبراهيم طلعت وعبد المحسن حمودة وغيرهم.

منها أيضًا ما سببه هذا التيار من بلبلة فى صفوف جيل ينتمى بالأساس إلى الحقبة الزمنية التى استغرقتها ثورة يوليو، والبعض من أبناء هذا الجيل الذى انضم للوفد كان يرى فيه الأمل الليبرالى بعد معاناة من نظامها الشمولى، ومثل هؤلاء ليست لهم مصلحة فى الدخول فى معركة ثأرية مع حقبة هم من أبنائها.

منها أخيرًا أن تجسيد هذا التيار فى قيادة الحزب قد مكن خصومه من توجيه الضربات إليه بالتذكير بما صنعه رجاله فى العهد الملكى مما أدى فى النهاية إلى وصول البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، والتى لم ينقذها منها سوى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وللحقيقة فإن عديدين ممن

هاجموا الوفد الجديد من هذا المنطلق لم يكونوا معادين للوفد بل كانوا معادين لتيار الردة التاريخية فى داخله.

غير أنه يبقى القول إنه من حسن حظ الوفد، بل قد يكون من حسن حظ التجربة الحزبية الثالثة، وجود التيار الثانى.

اتجاه الثنائية ودور الجيل الجديد:

تيار مهم ينمو فى الوفد الجديد يمكن لعين الباحث أن ترصده بسهولة من خلال برنامج الحزب وسياساته ومواقف عدد من رجاله.

ويتمثل هذا التيار فى الأساس من مجموعتين:

مجموعة المثقفين، ونسبة غير قليلة منهم من أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين ويلاحظ أن عديدين من هؤلاء من الحقوقيين.

والعلاقة بين الحقوقيين والوفد قديمة، فحتى الآن لم يلى رئاسة الوفد أو سكرتاريته إلا حقوقى، وكان الأمر طبيعيًا خلال التجربة الحزبية الثانية بحكم ما يتطلبه العمل الحزبى من مواهب خطابية هى إحدى أدواتهم، بالإضافة إلى استخدامهم لمعارفهم القانونية فى التعامل مع السلطة من ناحية وممارسة العمل الوطنى من ناحية أخرى حتى تحول هذا العمل على أيديهم إلى قضية.

ولاشك أن الظروف الحالية مواتية مرة أخرى ليلعب هؤلاء دورًا سياسيًا مهمًا بحكم نزوع النظام إلى الاحتكام للقضاء فى سائر الخلافات السياسية التى تنشأ بين الحكومة وبين فصائل المعارضة، ويكفى تبيانًا لأهمية هذه المجموعة الجديدة القديمة فى حزب الوفد الحالى أنها هى التى تمكنت أن تنتزع له حكمًا بالعودة إلى ممارسة نشاطه.

ورجال هذه المجموعة، بتجردهم من نزعة الثأر المتمكنة فى التيار الأول، وبرغبتهم فى أن تتم كل تحركاتهم فى إطار الشرعية، أقدر على تقديم صيغة توفيقية مع عهد يوليو، وإن لم ترق هذه الصيغة إلى حد الاعتراف بإنجازات المرحلة الناصرية، وربما بتأثير الزعامات القديمة.

نستقرئ تلك الحقيقة مما كتبه واحد من أهم رجال هذه المجموعة، المرحوم الدكتور عبد الحميد حشيش الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة تحت عنوان «الوفد والثورة والنظام» حيث عدد وجوه الاتفاق بين ما نادت به الثورة مع قيامها وبين ما كان يسعى الوفد إلى تحقيقه، وخلص من ذلك أن كافة الظروف كانت تؤهل الوفد ليكون الحليف الطبيعى للضباط الأحرار لولا أن منطق هؤلاء الأخيرين كان يقتضى العدوان على القانون حتى تتحقق السيادة للثورة وليس للدستور.

أما المجموعة الثانية فتتجسد فى أعداد من الشباب ممن انتموا بالأساس إلى عصر الثورة، ومما يلفت النظر أن أغلب هؤلاء لم يعايشوا عصر ما قبل الثورة، ولم يتعرفوا على الوفد إلا من خلال كتب التاريخ.

وليس من تفسير لانضمام هؤلاء للوفد الجديد إلا التمزق الذى عانوه والناتج عن حملات الإدانة المتبادلة بين الناصريين والساداتيين، وهم بحكم تكوينهم ينتمون إلى عهد يوليو ولكنهم يرفضون سلبياته.

ومن الصعب على أبناء هذه المجموعة الانضواء تحت الأعلام البوربونية، وهم بشكل حالم يناسب الشباب أكثر، يطرحون رؤية مؤداها المزاوجة بين إنجازات عبد الناصر وليبرالية الوفد، وهو ما عبرت عنه إحدى المنتمين لهذا التيار بقولها أن الفكر الوفدى الذى يؤمن بالليبرالية وحرية الآراء والمعتقدات يجب - فى ضوء من تراثه الأصيل - أن يتفهم فصول الماضى القريب وثورة عبد الناصر التى عايشها الشباب واعتنق مبادئها.. بهذا يتم اللقاء المؤجل بين الوفد وأجيال الثورة.

وقبل التعرض لدور أصحاب هذا التيار فى صناعة سياسات الوفد الجديد ينبغى التحفظ، فمن الخطأ تصوير الأمر وكأن الحزب قد انقسم إلى جناحين لكل منهما سياسته المتناقضة مع الآخر، فهذه السياسة فى نهاية الأمر هى إفراز للتركيبة القائمة، وما نقوم به الآن هو محاولة لمتابعة تأثير كل من التيارين فى صياغة مواقف الحزب.

وأول ما يلاحظ من تأثيرات التيار الثانى فى تلك المواقف الخط الواضح فى سياسات الوفد الجديد القائم على الاعتدال والتعديل.

أما الاعتدال فيبدو فى سياسة مد الأيدى للنظام ممثلا فى الرئيس أوممثلا فى الحكومة، وتقدم الخطبة التى ألقاها رئيس الحزب فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٨٣ فى الاحتفال بذكرى سعد والنحاس نموذجًا لذلك. فقد حفل الجانب الأخير من الخطبة بشتى عبارات المصالحة مع الرئيس مبارك «الذى قضى على فترة التشنج والعصبية، وصحح الكثير من الأخطاء، وسمح بنشاط أحزاب المعارضة وحارب الوساطة والانحراف، وتابع أحوال البلاد ومشاكلها».. إلخ.. ولم ينس سراج الدين فى هذه المناسبة تحية حكومة الحزب الوطنى التى شهد لها ولرئيسها «الدكتور الصديق فؤاد محيى الدين بالجهود الكبيرة التى يبذلونها فى مختلف النواحى فى سبيل إصلاح كافة المشاكل».

وأما التعديل فيتضح فى قبول الدستور القائم ومؤسساته والعمل على تعديلها من داخلها بصورة تجعلها أكثر ليبرالية مما يتضح فى البرنامج الانتخابى الذى أعلنه الحزب فى إبريل عام ١٩٨٤. ودعونا نقرأ بعضًا من عناوين هذا البرنامج.

فى الدستور بالمطالبة بحق مجلس الشعب فى الإشراف على الميزانية وتعديلها، إعادة النظر فى المزايا المفرطة التى يتمتع بها أعضاء المجلس. وفى الهيئة القضائية بتأكيد استقلال القضاء. وفى المبادئ السياسية والاجتماعية بعدم جواز الانتقاص من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التى تحققت للفئات الكادحة مع التنبيه لخطورة التفاوت الكبير بين مستوى الدخول. وفى الشئون العربية بالمطالبة بتوحيد الصف العربى والتنويه بتطور السياسة المصرية فى عهد الرئيس مبارك . ولم يرفض البرنامج سياسة الانفتاح الاقتصادى وطالب فقط بوضع ضوابط لتشجيع المصريين على إقامة صرح صناعى وإنتاجى والقضاء على الانحرافات والمضاربات غير المشروعة.

باختصار فإن البرنامج الانتخابى للوفد الصادر فى ذلك العام تضمن رؤية لا تتعارض مع النظام السياسى الذى أفرزته الثورة، ولا تتناقض مع القوى الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التى برزت ونمت خلال السبعينيات.

من التأثيرات الأخرى للتيار الثانى فى صنع سياسات الوفد الحرص الذى أبداه الحزب فى عدم التورط فى التجبية مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة تحت دعوى أن تقاليد الوفد وتاريخه لا يسمحان بذلك.

ففى لقاء صحفى مع رئيس الحزب ساق حيثيات قرار الوفد بعدم الدخول فى قوائم مشتركة مع أحزاب المعارضة فقال، هذه الفكرة طبقت فى عام ١٩٢٦ بأن حدث ائتلاف بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين أساسه تقسيم الدوائر الانتخابية وتنفيذ هذا الاتفاق كان محل خلاف كبير...

وللحقيقة فإن القضية ليست قضية التقاليد والتاريخ لأن الوفد الجديد خالف تلك التقاليد وذلك التاريخ فيما هو أخطر من ذلك. القضية - فى رأينا - أن الزعامة الوفدية رفضت أن تضع نفسها فى سلة واحدة مع بقية أحزاب المعارضة بحكم اختلاف الوضعية، فبينما لا ترى تلك الأحزاب مانعًا من إنتاج سياسات متطرفة تجاه حكومة يدفعها إليها موقف ميئوس منه بالمشاركة فى السلطة. فالوفد ليس على استعداد للإنسياق وراء تلك السياسات يدفعه إلى ذلك قناعة أنه يمكن قبوله بديلا أو شريكًا فى السلطة مع الوطنى الديمقراطى.

وتأكيدا لهذه الحقيقة فإن الوفد لم يحجم عن الدخول فى عدد من المعارك الصغيرة مع حزبى المعارضة الرئيسيين بعده. التجمع الذى ساءته سياسات الوفد التصالحية، والعمل الاشتراكى الذى تذكر بعض أعضائه العلاقة العدائية القديمة بين مصر الفتاة التى كانوا ينتمون إليها وبين الوفد.

فوق كل ذلك فإن قيادة الوفد، وهى ترى صراع الحكومة مع التيارات الدينية المتطرفة. لم تتردد فى إصدار البيانات التى تدين فيها هذه التيارات وترفضها، وهى فى ذلك تشارك النظام موقفه تجاه هذا الخطر.

وتؤكد مجموع هذه المواقف. مع نمو التيار الذى يمثلها. إمكانية أن يقدم الوفد البديل للحزب الوطنى فى حالة الحاجة الوطنية إلى ذلك، مما قد يصل بالبلاد إلى الخيار الإنجليزى كما نوهنا فى بداية الدراسة، خاصة بعد أن أفلس تمامًا نظام الحزب الواحد، وخاصة بعد أن انكشفت سياسة الديكور الحزبى وأصبح فى حكم المستحيل استمرارها...



الفصل الخامس عشر

الأحـزاب الصغيرة
بين التبعية والأصـالة

نشأ فى أحضان التجربة الثالثة عدة أحزاب صغيرة تنشط جميعها من موقع المعارضة، والتى بدأ ظهورها بأربعة أحزاب هى: الأحرار الاشتراكيون، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، العمل الاشتراكى، وأخيرًا حزب الأمة.

والتوصيف بالصغيرة لا يعنى الغض من قيمة تلك الأحزاب بقدر ما يقرر الحجم الحالى لا المستقبلى لتلك القوى السياسية، وبقدر ما يرى من دورها شبه المعدوم فى المؤسسات الدستورية، بصرف النظر عن الأسباب التى صنعت هذا الغياب الظاهر.

وعلى الرغم من تباين الفلسفات التى قامت عليها الأحزاب الأربعة مما يصعب معه وضعها جميعًا فى «سلة واحدة» فمن الملاحظ أن من أكثر ما يؤثر فى سياستها هذا الشعور بصغر الحجم والدور مما يمكن رصده من خلال الملاحظات الآتية: -

١ - المحاولات المتكررة لاتخاذ «مواقف مشتركة» من الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته كان من أشهرها محاولة مقاطعة الانتخابات التى

جرت فى أكثر من مناسبة، وإذا كانت تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح فإن دلالتها لا تخفى.

٢ ـ محاولات أخرى لإقامة جبهة معارضة وهى المحاولات التى نلاحظ أن الأحزاب الصغيرة أكثر حماسًا لها بحكم ما يمكن أن يترتب على نجاحها من «زيادة الحجم والدور»، وبالمقابل نلاحظ أن حزب المعارضة الكبير، الوفد الجديد، يتلقى تلك المحاولات بفتور ملحوظ تعبيرًا عن عدم الشعور بنفس الحاجة.

٣ـ بينما نجد أن الأحزاب الصغيرة فى معارك دائمة مع «الوطنى الديمقراطى» بحكم موقعها فى المعارضة، وبينما نراها لا تتهيب بين الحين والآخر فى الدخول فى «معارك صغيرة» مع الحزب الكبير الثانى، الوفد الجديد، رغم أنه يجمعهم وإياه خندق واحد، هو خندق المعارضة، فإنها قلما تختلف بين بعضها، وليس من تفسير لمثل تلك الظاهرة سوى الشعور بالتكاتف بين الأخوة الصغار، حتى لو كانوا أعداء بحكم انتماءاتهم الأيديولوجية.

و«الأحزاب الصغيرة» للتجربة الثالثة تختلف بشكل لا لبس فيه عن أحزاب الأقلية فى التجربة السابقة عليها، فبينما نشأت الأحزاب الأخيرة من منطلقات شخصية (عدلى، ماهر ، والنقراشى؛ مكرم عبيد) فإن الأحزاب الحالية، رغم محورية شخصية الزعيم، تنطلق من قواعد أيديولوجية.

وقد ساد القبول بهذا الشكل منذ بدء التجربة الحزبية الثالثة عندما صنفت المنابر ثم التنظيمات تبعًا لمواقف المنتمين إليها العقائدية، يمين ووسط ويسار، وكما لا ينكر حزب الأحرار يمينيته فإن التجمع لا يستطيع إنكار يساريته، وهذا غير «العمل الاشتراكى» الذى بدأ يساريًا وانتهى يمينيًا بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين حتى إنه لم يعد اشتراكيا لا بالفعل ولا بالاسم.

وليس معنى انقطاع الصلة بين الأحزاب الصغيرة للتجربة الثالثة وأحزاب الأقلية فى سابقتها أنه ليس ثمة صلة تربطها بتجربة ما قبل ١٩٥٢، فالتاريخ لا يموت والصلة موجودة خاصة مع الجماعات الأيديولوجية لتلك التجربة، الماركسيين أو مصر الفتاة أو الإخوان المسلمين.

وتقودنا مسألة تصنيف الأحزاب الصغيرة إلى قضية من أهم قضاياها إلحاحًا يثيرها ما جرى مع نشأة تلك الأحزاب من تحديد مواقعها الأيديولوجية، فى اليمين واليسار، من خلال قرارات أصدرها الرئيس السادات بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسى. ذلك أن هذا التحديد ارتبط بتصور من جانب الرئيس أنه صاحب الحق فى «رسم الخريطة الحزبية»، وهو قد خلط بذلك بين صفته كرئيس للدولة ذى سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة وبين حقه فى فرض الوصاية على تنظيمات هى شعبية بالأساس، وإذا قبلت الحوار مع رأس السلطة فإنها لا تقبل يقينًا تبعيتها له وإلا فقدت أصالتها وفقدت معها أية شعبية مما يجردها من أية قيمة سياسية ويحولها إلى مجرد مؤسسة إدارية تابعة لجهاز الدولة.

وباستبعاد «حزب الأمة» بحكم أنه لم يكن له وجود خلال السنوات الخمس الأولى للتجربة الحزبية الثالثة فى عهد السادات (١٩٧٦ ـ ١٩٨١) مما سيكون هو وبقية الأحزاب موضوع الفصل الأخير، فإننا نلاحظ أن هذا الخلط قد أثر تأثيرًا بالغًا فى وضعية بقية الأحزاب الثلاثة ومستقبلها، ومن خلال متابعة هذا التأثير يمكن الخروج بقاعدة وهى أنه كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضاءل حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية بينما كان ازدياد الحجم وتعاظم الدور مرهون بالقدرة على إثبات الأصالة ورفض التبعية، وهو ما يمكن التثبت منه من قراءة فى تاريخ كل من الأحزاب الصغيرة خلال ما انقضى من التجربة الحزبية الثالثة...

الأحرار الاشتراكيون والمعارضة المسرحية:

الضمور الشديد الذى أصاب حزب الأحرار الاشتراكيين، ممثل اليمين فى التجربة الثالثة، يتطلب تفسيرًا.

وتبدو درجة هذا الضمور إذا لاحظنا أنه مع نشوء الحزب كان صاحب العدد الأكبر من مقاعد المعارضة فى مجلس الشعب (١٢ مقعدًا)، إذا لم يكن لحزب المعارضة الآخر، التجمع الوطنى بصفته ممثلاً لليسار، سوى مقعدان. وقد استتبع ذلك أن كان الحزب ممثلاً للمعارضة فى المجلس.

يتآكل هذا العدد فى انتخابات عام ١٩٧٩ حين لم يحصل الحزب إلا على ثلاثة مقاعد فقط، ويصل هذا التآكل إلى مداه فى انتخابات مايو عام ١٩٨٤ حين تذيل الحزب، وبجدارة، سائر الأحزاب التى شاركت فى المعركة الانتخابية. الكبيرة والصغيرة.

وما أصاب الحزب فى تلك الانتخابات له تفسير وهو أنه لم يعد ثمة سبب أيديولوجى لاستمرار الأحرار الاشتراكيين بعد أن تواجد على ساحة العمل الحزبى قوة كبيرة ذات جذور تاريخيةممتدة، هى الوفد الجديد، تمثل ما حرص الأحرار على ادعاء تمثيله بإمتداد الفترة السابقة على هذا التواجد، وهو أنه حزب الليبرالية بشقيها السياسى والاقتصادى، ولم يكن معقولا أن يتصرف المنتمون لهذا التيار، عن حزبه الأصيل (الوفد الجديد) ويتجهون إلى الحزب البديل (الأحرار الاشتراكيين).

وإذا كان معقولا أن ينعكس ما حدث من عودة الوفد على المنتمين للتيار الليبرالى خارج الأحرار، فقد كان الغريب انعكاسه على أعضاء الحزب، بل على مؤسسيه.

كانت أول مظاهر هذا الانعكاس فى صحيفة الحزب، الأحرار، حين تطوعت قبل أن يصدر الوفد صحيفته لتكون منبرًا لأقلام كتابه، بل إن رئيس الحزب، السيد فؤاد سراج الدين، أدلى للأحرار بأهم أحاديثه

الصحفية قبل صدور الوفد، كما يلاحظ أن صحيفة الحزب ظلت قبل صدور الوفد أو بعده تفرد مساحات غير قليلة فى صفحاتها لأخباره.

المظهر الآخر تمثل فيما جرى بعد عودة الوفد الجديد وصدور صحيفته، فقد انسحب عدد من أهم أعضاء الحزب منضمين إلى الوفد حتى أن العضو الوحيد الذى كان قد بقى للحزب فى مجلس الشعب، السيدة ألفت كامل، أعلنت عن نيتها على ترك الأحرار والانضمام للوفد، وهو الأمر الذى حذا حذوه بعض من أهم أصحاب الأقلام فى الأحرار الذين هاجروا بأقلامهم وأعمدتهم إلى صحيفة الوفد فى أعقاب صدورها.

غير أن الأهم، فى تقديرنا، فيما أصاب الأحرار الاشتراكيين من ضمور أمران:

أولهما: تناقضه مع نفسه، **فهو** من جانب يحاول الانتساب لثورة يوليو فيما جاء صراحة فى مقدمة برنامجه الانتخابى «لقد شارك الأحرار فى ثورة يوليو كما شاركوا فى ثورة التصحيح، ولذلك فإن انتماءهم السياسى إنما هو بالثورة الأم، ثورة يوليو، ثورة الأحرار بمبادئها الستة التى جلجلت فى سماء مصر وفى سماء الوطن العربى والإفريقى كله.. إلخ..»، وهو من جانب آخر يتخذ خطا أيديولوجيًا مناقضًا لأغلب إنجازات ثورة يوليو، خاصة فيما يتصل بالتوسع فى الحريات الاقتصادية إلى حد يتضح معه من قراءة برنامج الحزب أنه يخدم أكثر الطبقات الاجتماعية التى حرصت ثورة يوليو على ضربها.

وقد وقع السيد «مصطفى كامل مراد» رئيس الحزب فى خطأ حين تصور أن مجرد كونه من الضباط الأحرار كافى لنسبة الحزب إلى الثورة.

ثانيهما: قبول الحزب منذ البداية أن يلعب دورًا فى مسرحة التجربة الحزبية الثالثة وذلك من خلال أن يلعب الدور الذى تلقنه إياه السلطة، خاصة خلال الفترة التى بدأت بقيام الأحزاب عام ١٩٧٦ وانتهت بحل

مجلس الشعب عام ١٩٧٨، وهى الفترة التى كان فيها الحزب ممثلا للمعارضة.

بدأ هذا القبول فى مواقف عديدة داخل المجلس وخارجه.. أما مواقفه داخل المجلس فقد كان أشهرها ما فعله فى أواخر نوفمبر عام ١٩٧٧ من تقديم استجواب مصحوب بحملة صحفية شنتها جريدته الحديثة الصدور، وكان الاستجواب عن نقص محصول القطن خلال العام الزراعى السابق. وتشير الدراسات الحديثة إلى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة وبين الحزب على تقديم الاستجواب المذكور.

والاتهام بالتواطؤ رغم قسوته كانت له أسبابه كما كانت له دلائله. أما السبب فقد كمن فيما كانت تواجهه الحكومة من استجوابات خاصة بهضبة الأهرام وارتفاع الأسعار، وكانت راغبة فى إرجائها، وجاء استجواب نقص محصول القطن للتذرع به لتحقيق رغبتها. وأما الدلائل فقد بدت فى مبادرة الحكومة بتسبيق استجواب الأحرار على الاستجوابات الأخرى، وفى اعتراف رئيس تحرير جريدة الحزب، فيما بعد، بأن الضجة التى أثيرت على أعمدتها بشأن استجواب القطن كانت مصنوعة.

موقف آخر تمثل فى الانحياز الظاهر لموقف الرئيس السادات فى تأييد مشروع هضبة الأهرام، وهو الانحياز الذى تم التعبير عنه من خارج المجلس هذه المرة، من خلال لسان الحزب التى قالت بالحرف الواحد فى عددها الصادر فى ١٣ فبراير عام ١٩٧٨ «إن معنى أن رئيس الجمهورية يقابل ممثلى الشركة وتحظى بكل هذا الاهتمام برغم ضيق وقت سيادته أن المشروع درس دراسة وافية» نقلا عن أحد النواب.

دفعت تلك المواقف البعض إلى وصف حزب الأحرار بأنه الحزب الذى يضع حدودًا لمعارضته التى تبدو وكأنها معارضة متفق عليها.

وعادة لا يأخذ الناس الأحزاب من هذا النوع مأخذ الجد، ويكون أصحابها أول من يهجرونها مع توقف «الدور المتفق عليه» وهو ما حدث

من انسحاب بعض ممثليه فى مجلس الشعب وانضمامهم للحزب الوطنى الديمقراطى مع تأسيسه، على رأسهم فكرى مكرم عبيد، وهو ما حدث ثانية من خروج آخرين وانخراطهم فى صفوف الوفد الجديد بعد عودته لنشاطه، ولايبقى بعد كل ذلك من الحزب إلا صحيفته التى تفتح أبوابها لمختلف الاتجاهات متذرعة فى ذلك بأنه نهج الحزب الليبرالى أن تمنح الجميع الفرصة للتعبير عن آرائهم، حتى أنه يمكن القول إن «الأحرار» الصحيفة لاتعبر عن الأحرار الحزب بقدر ما تعبر عن قوى سياسية أخرى. ومع أن ذلك يؤدى إلى رواج الجريدة بدرجة أو بأخرى إلا أنه يدل فى نفس الوقت على ما أصاب الحزب من ضمور.

التجمع الوطنى والتراث اليسارى:

المرحوم الدكتور فؤاد مرسى القطب اليسارى المعرف كتب فى الأهالى صحيفة التجمع بعد أكثر قليلا من شهر من صدورها، وعلى وجه التحديد فى ٨ مارس عام ١٩٧٨.. كتب يصف القوى السياسية التى تشكل التجمع بأنها من «الناصريين والماركسيين والدينيين المستنيرين والقوميين الوحدويين والديمقراطيين».

وعندما نقول (جماعات) الماركسيين فإننا نعنيها، فهناك أولا أبناء التنظيمات الماركسية التى كانت موجودة قبل عام ١٩٥٢ والتى استمرت بعدها قائمة كتنظيمات سرية رغم ملاحقة أجهزة الدولة لها وتعرضها للمصادرات المستمرة حتى وافقت فى منتصف الستينيات على حل نفسها والانضواء تحت العلم الناصرى بعد أن عايشت توجهاته اليسارية الواضحة، وهناك ثانيًا الجيل الثانى وأغلب أبنائه ممن تلقوا تعليمهم فى الاتحاد السوفيتى فى فترة الانفتاح عليه التى دامت لأكثر من عقد ونصف (١٩٥٦ ـ ١٩٢٧) وتأثروا أشد التأثير بنظامه، يبقى بعد ذلك الجيل الثالث وهم أبناء انفتاح السبعينيات، فقد خلفت تلك السياسات الاقتصادية جماعات مطحونة وتفاوتات طبقية وصلت فى بعض الحالات إلى حد

الاستفزاز، وكان أغلب أبناء هذا الجيل من أسر أصحاب الدخول الثابتة من صغار الموظفين أو متوسطيهم، ومن بعض فئات العمال.

وعندما نقول (الجناح اليسارى الناصرى) فإننا نعنيه أيضًا، ذلك أن الناصريين هم أبناء تجربة قبل أن يكونوا أبناء فلسفة. وبينما تتسم الفلسفة بوحدة الرؤية ويكون الاختلاف فى داخلها فى حدود التفسيرات تتسم التجربة بتعدد الأبناء.

وانطلاقًا من هذه البديهية فهناك عديدون من أبناء التجربة الناصرية ليسوا على استعداد للوقوف فى نفس صف الماركسيين، منهم مثلاً «البيروقراطيون» الذين تولوا المناصب الكبيرة فى عهد عبدالناصر وكانوا بالتالى أدوات تنفيذية أكثر منهم شخصيات سياسية، ورغم ذلك لا يرون بأسًا من ارتداء قميص الرجل، منهم أيضًا الذين تولوا مراكز الزعامة فى الاتحاد الاشتراكى أو كانوا من رجال تنظيمه الطليعى، وأغلب هؤلاء يصعب إقناعهم بأن يكونوا مجرد شركاء فى حزب سياسى بعد تفردهم لفترة غير قصيرة بالهيمنة على التنظيم السياسى الأوحد، خاصة إذا كانوا لا يمثلون فى هذه الشركة بنصيب الشريك الأرجح.

لا يبقى من الناصريين بعد كل ذلك سوى الجناح اليسارى من الرجال الذين نظروا للتجربة الناصرية، أو من أبناء تنظيمات الشباب الذين لقنوا مبادئ الاشتراكية فى المعهد الاشتراكى أو فى غيره من مؤسسات الحقبة الناصرية، وهؤلاء بحكم تكوينهم ربما يكونون أقرب للماركسيين منهم لسائر الأجنحة الناصرية.

ولقد نجح هؤلاء بعد الاحتكام إلى القضاء فى تكوين حزبهم الخاص. الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، والذى نجح رغم ما أصابه من انقسامات فى أن يبقى مجسدًا للفلسفة الناصرية.

ومع الوعى بطبيعة هذا التكوين كان التجمع الوطنى منذ نشأته حزبًا يساريًا حقيقيًا غير مؤهل للقيام بالدور المسرحى الذى قام به الأحرار

كحزب يمينى. ويتبدى ذلك فى موقفه من السلطة ويتضح من أساليبه فى العمل الحزبى، وهى مواقف وأساليب انعكس عليها تراث اليسار المصرى التاريخى بشكل لا لبس فيه.

أما (الموقف) من السلطة فقد بدا فى العلاقة بين التجمع الوطنى وبين الرئيس السادات والتى اتسمت بالعداء طول الوقت، وهو عداء ناتج عن اختلاف المواقع قبل أن يكون عداء لشخص السادات. فالتجمع بحكم موقعه عادى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومضاعفاتها الاجتماعية على الصعيد الداخلى، كما أنه بحكم نفس الموقع عادى سياسات التصالح مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الخارجى، وهى سياسات كان الرئيس صانعها الأول.

وقد تكشف هذا العداء منذ البداية بعد أسابيع قليلة من نشوء التجربة الحزبية الثالثة حين تفجرت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ورأى الرئيس السادات أن أصبع اليسار كانت وراءها، وتراشق الطرفان بالتهم فأسماها الرئيس «بانتفاضة الحرامية» بينما دأبت الأهالى صحيفة الحزب التى صدرت بعد ذلك بأكثر من عام على توصيفها «بالانتفاضة الشعبية»، من ناحية أخرى فقد ظاهر ممثلو الحزب فى مجلس الشعب سائر الاستجوابات التى كانت تمس الرئيس من قريب أو بعيد، كما حدث فى قضايا هضبة الأهرام والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

أضف إلى كل ذلك موقف الأهالى فى فترة إصدارها الأول التى لم تتجاوز الشهور الستة (أول فبراير إلى ١٤ يوليو ١٩٧٨)، ففى تعليقها على زيارة القدس أنها «تكملة لسياسة التنازلات»، وفى رأيها فى الأحزاب التى كان يسعى لتشكيلها بعض الشخصيات المعروفة بمواقفها العدائية من السادات أو من النظام، مثل حزب الجبهة الوطنية ومثل حزب الوفد، فهى لم تكتف بتأييد قيام تلك الأحزاب بل إنها فتحت صفحاتها لهذه الشخصيات يروجون فيها لأحزابهم الجديدة.

وقد أدت هذه العلاقة العدائية إلى تصفية الجريدة من خلال المصادرات المستمرة والتى انتهت بتوقف الأهالى عن الصدور، كما أدت إلى أن يتخذ قراره بالامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى والاقتصار على العمل الداخلى بالمقرات «احتجاجًا على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية».

واستمر تجمد نشاط الحزب إلى ما بعد حادثة المنصة واتجاه الرئيس مبارك إلى سياسة المصالحة الوطنية التى انتهت إلى عودة الحزب إلى نشاطه. والخلاف بين التجمع وبين السلطة لازال قائمًا وإن كان من الملاحظ أن مساحته قد تقلصت كثيرًا عن مساحته قبل عام ١٩٨١ . ويعود هذا التقلص فى جانب منه إلى نقاء سمعة الرئيس الجديد، كما يعود فى جانب آخر إلى سياساته الخارجية القائمة على عدم الاندفاع فى سياسات التقارب مع إسرائيل أو التحالف مع أمريكا، وهو الاندفاع الذى كان يميز سياسات سلفه، ويعود فى الجانب الأخير إلى الإقلاع عن مصادرة الحريات واتساع المسموح به منها.

هذا عن الموقف من السلطة، أما عن الأساليب فمن الواضح أن التجمع الوطنى قد تعلم من تراث اليسار الكثير، ولعل أهم ما تعلمه تلك القدرة الملحوظة على التحول من العلنية إلى السرية أو العكس، وهى قدرة تتمثل فى استمرار تماسك الكوادر الحزبية سواء كانت تمارس نشاطها بشكل علنى أو سرى، كما تتمثل فى حرص قيادات الحزب على التمسك بقدر من السرية مما بدا فى أن أغلب كتاب الأهالى عمدوا فى مرحلة إصدارها الأولى إلى استخدام التوقيعات المستعارة بدلا من أسمائهم الحقيقة، وتتمثل أخيرًا فى الإصرار على الاستمرار فى إصدار النشرات الداخلية، سواء كانت صحيفة الحزب تصدر أو لا تصدر، وليس من سبب لهذا الإصدار سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول إلى العمل تحت الأرض فتتحول معها تلك النشرات إلى منشورات.

وبعد الأساليب تبقى قضية أخيرة متصلة بالتركيب، وإذا كنا بصدد توثيق علاقة التجمع بتراث اليسار المصرى، فإن من أهم ما يلاحظ بشأن تركيبته دور المثقفين فى صنعه ثم قيادته، وهو الأمر الحادث بالنسبة للتجمع، فبالإضافة إلى أنه يضم عددا من المثقفين اللامعين فإنه فى نفس الوقت يحظى بتعاطف عدد غير قليل من هؤلاء وليس مفهومًا أسباب تلك المعركة الصغيرة التى دخلتها الأهالى مع رئيس تحرير المصور، الأستاذ مكرم محمد أحمد عام ١٩٨٤، عندما وصف رجال الحزب بأنهم مجموعة من المثقفين، فهذه حقيقتهم بحكم الفصائل التى يتشكل منها التجمع، وإذا كانت هناك معركة حقيقية فهى المعركة التى ينبغى أن يدخلها هؤلاء مع أنفسهم لتجنب ما أصاب جماعاتهم من تشرذم خلال التجربة الحزبية الثانية الناتج عن زيادة جرعة الثقافة، وهى المعركة التى ينبغى أن يخوضوها للتوصل إلى صيغة قادرة على إقناع الرجل العادى، فيما نظن أنه أحد همومهم وهو ما نترك الحكم على نجاحه أو فشله لمستقبل التجربة الحزبية الثالثة.

العمل الاشتراكى وامتدادات مصر الفتاة:

إذا كان حزب الأحرار قد قبل منذ البداية القيام بدور مرسوم، وإذا كان التجمع والناصرى قد وقفا الموقف النقيض، فإن حزب «العمل الاشتراكى» كان له موقف مختلف.

فقد شهد صيف عام ١٩٧٨ تطورات مهمة فى الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس السادات رسم الخريطة الحزبية، فأعلن قيام «الوطنى الديمقراطى» برئاسته مما نتج عنه اختفاء حزب «مصر الاشتراكى» سعى الرئيس فى نفس الوقت إلى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد بعدما أصاب حزبى المعارضة اللذين قاما مع قيام التجربة.. الأحرار بعد انكشاف دورهم فى المسرحية، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جديًا واشتط فيها مما أدى إلى تجميد نشاطه. من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس إبراهيم شكرى بتأليف حزب معارضة جديد.

وتبدو وجاهة الفكرة من أن الاختيار قد وقع على شخصية لها تاريخها السياسى الذى يتسم بحسن السمعة، وهو ما حرص السادات على التنويه به مع اتجاه النية إلى تأسيس الحزب، بالإضافة إلى أن المهندس شكرى قد تعاون مع الرئيس السادات من خلال شغله لمنصب وزير الزراعة.. لكل هذه الأسباب قدمت كافة التسهيلات لإقامة الحزب الجديد الذى أعلن قيامه يوم ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعد أن وقع الرئيس السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب فى مظاهرة سياسية، وبعد أن انضم عدد من النواب المعروفين بولائهم للرئيس على رأسهم محمود أبو وافية للحزب الجديد، وكان مفهومًا طبعًا أن ذلك الانضمام قد تم بإيعاز من السادات نفسه ولكن الذى حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان.

فلم يكن قد انقضى وقت طويل على انتخابات عام ١٩٧٩ التى حصل فيها العمل الاشتراكى على ٢٣ مقعدًا وأصبح مع ذلك حزب المعارضة الرئيسى.. لم يكن قد انقضى وقت طويل حين شن الدكتور حلمى مراد حملة على الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى معلنًا أن حزب العمل ليس فرعًا للحزب الوطنى.

وتفاقمت الأزمة إلى حد انسحاب ممثلى الحزب الوطنى داخل حزب العمل (أبو وافية ومجموعته) وإلى حد توقف الجريدة عن الصدور لأسابيع قليلة أواخر ديسمبر ١٩٧٩ وأوائل العام التالى. وقد أرخت هذه الأزمة لانتقال الحزب الجديد من مرحلة التبعية التى رفض الاستسلام لها إلى مرحلة الأصالة، ولم تجهد زعامات الحزب نفسها طويلاً فى البحث عن أصولها، فقد كانت موجودة بحكم أن إبراهيم شكرى نفسه وأغلب الرجال الذين التفوا حوله كانوا من الأعضاء القدامى لمصر الفتاة أو الحزب الاشتراكى.

وللحقيقة فإن من يقلب صحيفة الشعب خلال الفترة التى أعقبت ظهوره لا يجد فرقاً كبيرًا بينها وبين الاشتراكية لسان الحزب قبل ١٩٥٢،

سواء فى الشكل أو فى المضمون. فمن حيث الشكل حرص المسئولون فى حزب العمل، رغم الصعوبات الفنية، على أن تكون مساحة صفحاتها نصف مساحة الصحف اليومية وهى نفس المساحة التى كانت تصدر بها الاشتراكية، كما حرصوا على اختيار يوم صدورها الأسبوعى بيوم الثلاثاء، وكانت الاشتراكية تصدر مرتين إحداهما فى نفس اليوم. أما من حيث المضمون فقد عادت إلى الكتابة بعض أقلام الاشتراكية القديمة كما عادت بعض أعمدتها. فى نفس الوقت أخذت الصحيفة الجديدة من شقيقتها القديمة أسلوب الهجوم على السلطة دون أى تهيب.

وقد وقفت صحيفة حزب العمل الاشتراكى بالمرصاد لسياسات الرئيس السادات، فمن الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل إلى هجوم ثان على قانون العيب وثالث على جامعة الشعوب العربية الإسلامية ورابع على وجود الشاه فى مصر.

ومع زيادة الهجوم على سياسات رئيس الجمهورية كانت تزداد عمليات التأصيل، فبدأ «أحمد حسين» مؤسس مصر الفتاة يكتب سلسلة من المقالات للصحيفة، كما بدأ رفيقه فى تأسيسها «الأستاذ فتحى رضوان» فى كتابة مقال أسبوعى للصحيفة، وكان فى العادة، من أكثر مقالات الصحيفة سخونة مما يتسق مع تاريخ الرجل.

وامتد التأصيل إلى الاهتمام بالناصرية، ويختلف رجال العمل الاشتراكى فى نظرتهم لعبدالناصر عن غيرهم فبينما يسعى الآخرون إلى الانتساب لعبدالناصر فإن هؤلاء ينسبون عبدالناصر إليهم، وهو ما عبر عنه الأستاذ إبراهيم شكرى فى أحد تصريحاته الأخيرة بقوله إننا ناصريون قبل عبدالناصر.

ولاشك أن كل تلك التطورات قد أصابت الرئيس السادات بخيبة أمل شديدة دعته إلى أن يشن حملة شديدة على الحزب فى مايو عام ١٩٨٠ رد عليه إبراهيم شكرى ببيان طويل جاء فيه «كان الرئيس السادات يأمل

أن يساير حزب العمل الاشتراكى الحكومة ويتهاون فى اتخاذ مواقف المعارضة الجادة. ومن هنا فقد كان غضب الرئيس السادات شديدًا منذ انتخابات ١٩٧٩ على حزب العمل الاشتراكى حتى أنه لم يلتق برئيسه زعيم المعارضة منذ هذا التاريخ حتى الآن».

وبدلا من أن ترهب تلك الحملة زعامات «حزب العمل» ازدادت عنفًا، وهى فى هذا كانت تسير على بعض تقاليد مصر الفتاة، وتحول الحزب إلى عقد المؤتمرات الشعبية، وعمدت صحيفته إلى فتح صدرها لشتى قوى المعارضة التى تم مصادرتها خلال المرحلة السابقة، حتى أنها قبلت أن تنشر للوفد رغم عداوته التقليدية مع مصر الفتاة.

وانتهى الأمر باستخدام الرئيس السادات لنفس السياسات التى سبق له استخدامها تجاه الأحزاب المعارضة الأخرى مثل التجمع والوفد، فتم فى ١٢ أغسطس عام ١٩٨١ إسقاط عضوية أحد أعضائه فى مجلس الشعب، هو أحمد فرغلى، وبعد أقل من أسبوعين صودرت جريدة الشعب مما كان إيذانا بالإجراءات العنيفة التى اتخذت من جانب الرئيس فى ٥ سبتمبر من نفس العام والتى اعتقل فيها عدد من أعضاء الحزب، وإن كان من أكثر تلك الاعتقالات مدعاة للدهشة اعتقال الأستاذ فتحى رضوان الذى كان الرئيس السادات نفسه يعرب عن احترامه الشديد له.

وبسقوط عهد السادات بعد اغتياله ومع استئناف أحزاب التجربة الثالثة لنشاطها عاد «العمل الاشتراكى» لممارسة نشاطاته السياسية وإن كان ذلك يتم فى جو مختلف عن المرحلة الساداتية، فبينما كان خلال تلك المرحلة الممثل الوحيد للمعارضة الحقيقة فإنه فى المرحلة الجديدة مجرد حزب من أحزاب أخرى، إذ يقف إلى جواره فى الحلبة كل من الوفد الجديد والتجمع الوطنى.

وبالإمكان تسجيل ملاحظتين عن حزب العمل الاشتراكى فى تلك المرحلة.. أولاهما الحرص البالغ لزعامات الحزب على استمرار مد

جذورهم إلى مصر الفتاة مما يبدو فى الاحتفالات الكبيرة التى تقام فى ذكرى وفاة أحمد حسين، والتى أقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس مصر الفتاة (١٩٣٣ ـ ١٩٨٣).

الملاحظة الثانية تتصل بموقع الحزب مع القوى السياسية ولا يمكن القول إن له علاقة حسنة بحزبى المعارضة الآخرين، فعلاقته بالوفد الجديد يقف فى طريق تحسينها تراث عدائى، أما علاقته بالتجمع فيقف فى طريقها الانقلاب الذى عرفه خلال السنوات الأخيرة.

فقد شهد العقد الأخير تحولا دراميًا فى توجهات الحزب مع ارتفاع موجة المد الإسلامى.. فقد انتقل من اليسار إلى اليمين، وإن تم ذلك بعملية شبه جراحية انتهت بخروج أصحاب التوجه الاشتراكى من الحزب، وبإسقاط توصيف الاشتراكية من اسمه وبالتحالف مع الإخوان المسلمين والتعاطف مع جماعات التطرف الدينى.

وهذا التحول وإن بدا غريبًا إلا أن له سوابقه فى تاريخ مصر الفتاة.



الفصل السادس عشر

الأحـزاب الهيكلية

فى عام ١٩٨٣ عرفت التجربة الحزبية سميًا لواحد من أكبر أحزاب التجربة الأولى، ذلكم هو حزب الأمة، ولكن شتان بين الحزبين، إذ يكشف قليل من التأمل أن حزب الأمة طبعة عام ١٩٨٣ هو نقيض حزب الأمة طبعة عام ١٩٠٧، الأمر الذى يمكن متابعته بسهولة..

حزب الأمة الأول كان يتكون من أعيان وكبار رجالاتها بينما يعترف مؤسس حزب الأمة الثانى، أحمد الصباحى، أنه قد عرض رئاسة الحزب على ١٥ شخصية عامة لكنهم رفضوها جميعًا.. وبينما كانت التوجهات العلمانية لأحمد لطفى السيد شديدة الوضوح، فإن التوجهات الدينية لأمة الصباحى لا مراء فيها، بينما كان الأول داعية للوطنية المصرية رغم التبعية لدولة الخلافة، ومفهوم «الأمة» عنده هو المفهوم الوطنى، فإن الأخير يفهمها على أنها «أمة الإسلام» بعد نحو قرن ونصف من دعوة رفاعة الطهطاوى للوطنية المصرية.

ويقدم حزب الأمة نموذجًا غريبًا فى تاريخ الأحزاب لا نظن أن له مثيلا ليس فى تاريخ الأحزاب المصرية فقط، بل ربما فى التاريخ الحزبى قاطبة، وتتمثل الغرابة فى أنه أول حزب يتكون «بحكم قضائى» دون أن يكون له وجود فعلى، وهو الحكم بإشهاره الصادر فى ٢٥ يونية عام ١٩٨٣.

وهذا الشـــذوذ فى التكوين ناتج بلا شك عن القـــوانين التى تضع الشروط على إقامة الأحزاب مما ترتب عليه أن عجزت قوى سياسية عن تكوين أحـزاب لهـا بينمـا نجح آخـرون لا يمثلون إلا أنفسـهم أن تكون لهم أحزابهم.

وكان متصورًا أن هذا الشذوذ لن يعمر طويلا غير أن عقدًا كاملا قد مـر بعـد ظهـور حزب الأمـة تزايدت خلاله حالة الشذوذ لتشكل ظاهرة عامة لم تعرفها أى من التجارب الحزبية السابقة، والتى يمكن أن نسميها بالأحزاب الهيكلية.

فالخدعة التى أصبحت تمارسها الدول المحاربة خلال العقود الأخيرة على نطاق واسع .. خـدعــة بناء أسلحــة هيكليــة من طائرات ودبابات وغيرها لتضليل الأعداء عن الأسلحة الحقيقية.. هذه الخدعة، أو شىء قريب منها أصبح يجسده، ليس حزب الأمة فحسب، وإن كان له فضل السبق، وإنما عدد من الأحزاب التى نشأت على غراره.. الخضر، الشعب الديمقـراطى، مصر الفتاة، العدالة الاجتماعية، وهى أحزاب أشك أن مصريين كثيرين، حتى من المعنيين بدراسة التاريخ الحزبى، يعلمون أسماءها، ناهيك عن شخوص مؤسسيها أو برامجها.

وتتعد وجوه الشبه بين السلاح والأحزاب ذات التركيبة الهيكلية، فكلاهما مغلول ولاعتبارات عديدة..

أهم ما تفتقر إليه الأسلحة الهيكلية المحرك The Engine والذخيـرة فهى فى العادة ترقد على الأرض كالبط ولا تتحرك من مكانها إلا بالدفع من طرف آخر.

بالنسبة للأحزاب فإن الجماهير التى تشكل القواعد الحزبية تكون فى العـادة محـركها كمـا تكون بنفس القـدر ذخيـرتها التى تستند إليهـا فى مواجهة الآخرين الأمر الذى يغنيها عن دفعهم، ولسوءالحظ فإن أحزابًا استمدت كل قوتها من توقيعات بضعة من المصريين نصفهم من العمال

والفلاحين (!)، يمكن أن تنتهى علاقتهم بها فى أعقاب التوقيع. ومن حكم قضائى يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بالموضوع وفقًا للقانون الذى تحكم بمقتضاه، لا يتوفر لها فى النهاية سوى الهيكل.

وإذا أخذنا الحزب النموذج ضمن الأحزاب الهيكلية مثالا لطبيعة الموقعين، أى حزب الأمة، لوجدنا صورة تمتزج فيها المأساة بالملهاة على نحو صارخ.

فما لم يذكره وكيل المؤسسين، أحمد عوض الله خليل المعروف باسم أحمد الصباحى، أن نحو نصف المؤسسين من أقاربه، وما ذكره بعض خصومه ممن انشقوا عليه بعد الحكم بقيام الحزب أن الرجل عندما لم يتمكن من جمع الأسماء اللازمة التى يتطلبها القانون ذهب إلى بلده، منيا القمح، ليحصل على توقيعات مجموعة من بلدياته الذين أغراهم بمكافآت بسيطة.

هذا عن جانب الملهاة. أما جانب المأساة فيتبدى عندما رفضت المحكمة الإدارية العليا فى نفس الجلسة التى حكمت خلالها بتجويز الجبهة الوطنية الذى تقدم بطلب تشكيله المستشار ممتاز نصار، وهو شخصية كانت تحظى باحترام واسع، ليس لسبب إلا لأنه ضمن برنامجه رفضا لكامب دافيد، والمحكمة فى ذلك كانت تطبق مرة أخرى نص قانون الأحزاب الذى اتسم بدوره بقدر كبير من الشذوذ، مع جملة القوانين التى كانت قد صدرت فى أواخر عهد الرئيس السادات.

تفتقر تلك الأحزاب أيضًا إلى ما تفتقر إليه الأسلحة الهيكلية من تصويب أسلحتها إلى الاتجاه الصحيح. لسبب بسيط أنها بلا ذخيرة، هذا إذا كانت أسلحة أصلا.

لعل ذلك هو الذى أدى فى نهاية الأمر ألا يأخذ المصريون، إلا العدد الضئيل الذى يشكل تلك الأحزاب.. ألا يأخذوا مايقوله قادتها أو ما يفعلونه مأخذ الجد.

مثل على ذلك الدعوات الطريفة التى يطلع بها رئيس حزب الأمة بين الحين والآخر على الشعب المصرى.. المطالبة بإعادة ارتداء الطربوش، مشروبات جديدة يطلب من كل المصريين الإقبال عليها أسماها شايينا وكافيينا، المطالبة بعودة عسكرى الدرك (!).. وما إلى ذلك من ذخيرة فاسدة توضع فى أسلحة هيكيلة .

حزب الخضر مع اتفاقنا التام على نبل دعوته فإنها فى النهاية، وفى مجملها، لا تتعامل مع الاحتياجات اليومية للمصريين، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين استمروا عمادًا للعمل الحزبى والذين تطحنهم مطالب الحياة اليومية، فهؤلاء قد يصبرون على هواء غير نقى بدرجة كافية حتى لو كان سببًا فى قتلهم قتلا بطيئًا، ولكنهم لا يصبرون على أزمات السكن والغذاء والمواصلات والعلاج والتى تفتك بهم فتكًا ذريعًا وسريعًا.

حزب العدالة الاجتماعية الذى أجازته المحكمة قبل نحو عام كانت أهم أخباره مناقشة مشكلة المرور مع وزير المواصلات وإنشاء معهد تدريبى لهندسة السيارات، الأمر الذى بدا معه وكأنه حزب من أصحاب السيارات ولا نظن أنه يعنى كثيرًا من المصريين الذين لا يجدون موضع قدم فى وسائل النقل العام.

ولو أضفنا إلى هذه الأحزاب الثلاثة حزبى مصر الفتاة والشعب الديمقراطى لأصبح مايقرب من نصف الأحزاب القائمة على ساحة العمل السياسى فى مصر من تلك النوعية، الأمر الذى كان لابد وأن يخلف بصماته على مجمل التجربة الحزبية الثالثة.

من بين آفات كثيرة أصابت تلك التجربة، فإن الأحزاب الهيكلية مسئولة عن آفة التميع، فقد تم خلط الأوراق على نحو متعمد أو غير متعمد إلى أن انتهى الأمر بوجود هياكل دون قوى والعكس صحيح.

وخطورة آفة التميع أنها مع مرور الوقت وتفاقم الظاهرة فإن القبول بصيغة التعددية الحزبية فى الوجدان الوطنى المصرى يأخذ طريقه إلى

التآكل، الأمر الذى يمهد أى وقت لأى فرد أو لأية قوة الانقلاب عليه فيروح غير مأسوف عليه من أحد.

من جانب آخر فإن هذه النوعية من الأحزاب ترسى مجموعة من المفاهيم التى تتناقض تمامًا مع فلسفة الفكرة الحزبية..

مفهوم أن الحزب يتأسس ممثلا لمصالح فئة بعينها أوطبقة بذاتها غائب تمامًا لدى الأحزاب الهيكلية، لتتحول الفكرة إلى تحقيق الطموحات التى قد تتقلص فى أوقات كثيرة وتتحول إلى أطماع صغيرة لرجل بعينه يجيد فن الاحتكام إلى القضاء مما تبدو معه مفارقة وظاهرة تفشت بين الأحزاب..

المفارقة أن المجموعة التى تشكل حزبًا مفروض أنها تتجمع حول برنامج يمثل تيارًا مجتمعيًا، ينقلب ليصبح هذا البرنامج مجرد تكأة لاكتساب الشرعية القضائية ثم يمكن بعد ذلك أن يغير الحزب فى برنامجه كما يغير الإنسان ثيابه .. تبعًا لمقتضيات الحال.

أما المظاهرة فقد تبدت استمر بشكل يكاد يكون قاعدة مع سائر تلك الأحزاب بعد صدور الحكم بتجويزها من المحكمة الإدارية العليا.. نشوب الخلافات بين المؤسسين الذين تتملكهم فى الغالب فكرة اقتسام الغنيمة..

فقد شهدت الشهور التى تلت تأسيس حزب الأمة صراعات قوية بين وكيل المؤسسين، أحمد الصباحى، وبين مجموعة الدكتور حلمى عبدالشافى الذين اعتبروا أنفسهم المؤسسين الحقيقيين للحزب وارتأوا أحقية الدكتور عن الشيخ فى رياسته.

حزب الشعب الديمقراطى بعد تجويزه فى أوائل عام ١٩٩٢ شهد نفس الصراع بين أبى الفضل الجيزاوى وأنور عفيفى على رئاسة الحزب، وهو النزاع الذى عرف طريقه إلى ساحات المحاكم ولم ينته إلا بعد صدور الحكم للأخير، وهو مقاول غير معروف أنه كان له من قبل أى نشاط سياسى، بالرئاسة،

حزب الخضر شهد خلال الفترة القصيرة التى انصرمت من حياته ثلاثة رؤساء .. الدكتور حسن رجب، رجل الدراسات الفرعونية، فالأستاذ عبدالسلام داود الصحفى المعروف، وأخيرًا الأستاذ كمال كيرة والذى شغل منصب أمين عام الحزب منذ نشأته .

ومثل هذه الصراعات إذا كانت تتم عن شىء فإنها تتم عن غلبة الروح العائلية التى إذا اتسعت قليلاً تحولت إلى شكل من أشكال الشللية، وهو ما يتناقض تمامًا مع الفكرة الديمقراطية التى تقوم على قيام البنيان الحزبى من خلال انتخابات صحيحة من القاعدة إلى القمة.

تمثل التسهيلات التى تقدسها الإدارة الحكومية سببًا آخر من أسباب تفاقم الظاهرة وزيادة تأثيراتها الضارة على التجربة الحزبية الأخيرة.

تتراوح هذه التسهيلات بين معونة مالية تقترب من مبلغ المائة ألف جنيه سنويا، والتصريح للصحفيين فى الصحف القومية بالعمل فى الصحف الحزبية دون أن يؤدى ذلك إلى أى انتقاص من رواتبهم أو وضعهم الوظيفى فى مؤسساتهم، وإدخال رؤساء تلك الأحزاب، أو أغلبهم للبرلمان، خاصة مجلس الشورى الذى تتسع فيه أعداد المعينين من قبل الرئيس، فضلا عن الحصول على نسبة بين أعداد الحجاج، وتصدر قوائم المدعوين فى المناسبات الوطنية والدينية.

ولأول وهلة تبدو هذه الممارسات وكأنها تحقق أهدافًا ديمقراطية لدعم الحزبية، فهى توفر الإمكانات التى تعطى للأحزاب القدرة على الاستمرار، ومن جيب دافع الضرائب المصرى، ثم إنها تحول دون أن تتطلع الأحزاب المصرية إلى أية قوى خارج الوطن بحثًا عن الدعم المادى بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات، ليس على التجربة الحزبية فحسب هذه المرة، وإنما على الأمن الوطنى نفسه.

غير أن ما يبدو من ظاهر هذه الممارسات شىء وما حدث بالفعل كان شيئا آخر، فيما نقصره هنا على ما أسميناه «الأحزاب الهيكلية».

فمختلف أنواع تلك المعونات أدت إلى الإبقاء على تلك الأحزاب على ما قامت عليه، فإنها لو لم تكن متاحة لما توفر أمام المسئولين عنها سوى أحد طريقين: أما السعى لضم أعضاء جدد يبعثون الحيوية فى عروقها ويوفرون لها الدعم المادى الذى يمكنها من الاستمرار مما يحولها إلى أحزاب حقيقية، وأما - وهو الاحتمال الأرجح - تأخذ فى التآكل حتى تختفي عن الساحة السياسية تمامًا كما يتوقع أن يحدث لكبيرهم، حزب الأمة، خاصة عندما يتحول الحزب إلى غرم للقائمين عليه بدلا أن يكون غنمًا، أو أن يتحول إلى جمعية أهلية تروج لفكرة إنسانية كما يتوقع أن يحدث بالنسبة لحزب الخضر، وفى الحالين تتخلص التجربة الحزبية الثالثة من أحد أمراضها مما قد يبعث الرجاء فى أن تبقى على قيد الحياة.

تؤدى الأحزاب الهيكلية أيضًا إلى شذوذ ظاهر فى قاعدة ظهور العمل الحزبى عندما يخرج للمصريين مجموعة من البشر من المجهول ليصبحوا بحكم قضائى حزبًا شرعيًا.

فالأحزاب الشعبية، وليس الشرعية بحكم القانون، تقوم على أكتاف شخصيات عامة خاضت معترك الحياة السياسية وأصبح لها رؤية يعلمها الناس الذين يختلف معها بعضهم ويتفق البعض الآخر وهو أمر مختلف جد الاختلاف فيما يحدث مع تلك الأحزاب.

لعل ذلك ما دعا صحيفة قومية إلى أن تعلق على قيام حزب الشعب الديمقراطى أوائل عام ١٩٩٢ برئاسة شخصية لم يعرف أحد من العاملين فى مجال السياسة عنها شيئاً من قبل بالقول فى أحد عناوينها «مقاول مغمور يرأس حزبًا هلاميًا»، ومع أنه قد مر على هذا التعليق أكثر من عامين فالمقاول مازال مغمورًا والحزب مازال هلاميًا.

وتشير طبائع الأمور أن من يخرج من المجهول يروح بعد وقت قصير أو قليل إلى المجهول وأن بقاءه على قيد الحياة لا يعنى أنه لم يمت موتًا إكلينيكيا، وفى لحظة الولادة.

أخيرًا فإن تلك الأحزاب قد أدت إلى تفشى ظاهرة «التأجير مفروش» التى لم تعد ظاهرة اقتصادية اجتماعية فحسب بل تحولت إلى ظاهرة سياسية!

بدأت هذه الظاهرة مع قيام أول تلك الأحزاب، حزب الأمة - فيما سبق ورصدناه فى دراستنا التى نوهنا بها فى مستهل هذا المقال - من سعى حثيث من جانب مؤسس هذا الحزب لدى قيامه من محاولات تأجيره «للإخوان المسلمين»، وهو ما فشل فيه لعزوف الأخيرين عن السكنى فى «هيكل الصباحى»، إلا أنه لم ييأس واستمر يرفع لافتة «للإيجار مفروش» فى مناسبات عديدة تالية كانت أشهرها إعلان رئيس الحزب فى انتخابات عام ١٩٨٧ التى جرت بنظام القائمة بأن «قوائم الأمة مفتوحة أمام جميع المواطنين بشرط أن ينضموا أولا إلى الحزب».

لعل كل ذلك يقود إلى تساؤل أخير يستمر مطروحًا حول تلك الكيانات الهيكلية... إذا كانت تلك الأحزاب تشكل كل هذا الخطر على التجربة الحزبية برمتها، فما الذى يبقيها على قيد الحياة طوال هذا الوقت، بل الأخطر من ذلك ما الذى يؤدى إلى تكاثرها على هذا النحو المرضى؟!

نرى أن سياسات «الحزب الوطنى الديمقراطى» هى المسئول الأول عن هذا البقاء، وهى السياسات الموروثة من نظام ما قبل التعددية الحزبية والتى تقوم على استمرار عرض الحزب الواحد The one party's shaw إذ تؤكد كل الشواهد أن الأحزاب الهيكلية تدعم هذا التوجه.

وتتعدد المؤشرات التى تدعو إلى القبول بهذه الفكرة..

من تلك المؤشرات أنه فى غضون السنوات العشر الماضية فإن أغلب الأحكام التى صدرت بقانونية أحزاب جديدة إنما قد صدرت لهذه النوعية باستثناء واحد هو «الحزب العربى الديمقراطى الناصرى» ولا نعتقد أن أحدا يمارى أن لهذا الحزب وجودًا حقيقيًا فى الشارع السياسى المصرى.

ونحن لا نتعرض ولا يمكن أن نعرض بطبيعة تلك الأحكام، ففى نهاية الأمر يحكم القضاة بمقتضى القانون الذى أمامهم.. قانون تنظيم الأحزاب، ونرى أن جملة الممارسات التى شهدها هذا القانون تضعه ضمن القوانين سيئة السمعة مثل قانون العيب أو قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.. فهذا القانون يشكل خطرًا داهمًا على التجربة الحزبية الثالثة التى يفترض أنه قد سن لتنظيمها منها. ثانيًا أن وجود تلك الأحزاب يدعم الشكل الديمقراطى مهما بدا من تناقضه مع الواقع منها أيضًا أن تلك الأحزاب من خلال مواقف مماثلة لسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى تكسر أى إجماع فى مواجهة هذا الحزب يمكن أن يتم بين مجموع الأحزاب المعارضة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة من حزب الأمة على وجه التحديد كان منها ما حدث فى انتخابات المجالس المحلية فى خريف عام ١٩٨٨.

ولعل الأحزاب الهيكلية تمثل فى هذا الصدد حصان طروادة، وكان هيكلا أمكن من خلاله اقتحام صفوف الجانب الآخر، وهو هنا أحزاب المعارضة الحقيقية، وتحطيم مقاومته.

وقبول تلك الأحزاب القيام بمثل هذا الدور ناشئ بلا شك عن فهم من القائمين عليها بحجمها الحقيقى على الساحة السياسية، وأنه ليس ثمة أمل لها فى دخول مجال المنافسة، الأمر الذى يدعوها إلى مغازلة القوة السياسية الرئيسية على الساحة، حزب الحكومة، وهو غزل يتفهم القائمون على هذا الحزب الأخير دوافعه النفعية، ويقابلونه بما يستحق.. بعض الفتات.

غير أن هذا الغزل النفعى يحمل فى جانبه الآخر احتمالات توجيهه إلى أية قوة سياسية أخرى فاعلة على الساحة بل يصحب ذلك من مزيد من التعقيدات للتجربة الحزبية الثالثة.

وتؤكد قراءة حاضر جلسات لجان الحوار الوطنى التى جرت خلال الشهر الماضى، والتى جاء فيها تمثيل هذه الأحزاب والمساحة التى سمح

لها بها أكبر كثيرا مما حصلت عليه أحزاب أخرى فاعلة، حتى من غير تلك التى قاطعت الحوار.. تؤكد جدية هذه الاحتمالات.

وبدون الدخول فى التفاصيل فإن للمراقب أن يلاحظ أن أغلب ممثلى تلك الأحزاب فى كلماتهم لم يكونوا يعرضون لبرامج أو لرؤى من جانب أحزابهم وإنما كانوا يوجهون خطابهم لقوى سياسية أخرى من المشاركة فى الحوار أو غائبة عنه.

صحيح أن الحزب الوطنى الديمقراطى كان فى طليعة تلك القوى إلا أن بعضها كان يوجه خطابه لقوى سياسية أخرى بعضها داخل الوطن والبعض الآخر خارجه مما كاد يخلع قلب رجل مثلى قدر له أن يشارك فى هذا الحوار ويشاهد من الداخل.

ونرى أن المسئولين من رجال الحكومة والحزب الوطنى إذا ما وضعوا مجمل الخطاب الذى كانت توجهه تلك الأحزاب الهيكلية خلال جلسات الحوار موضع التحليل لربما توصلوا إلى نفس النتيجة.. نتيجة أنها فى النهاية مخلوقات شاذة تعيش على المحاليل لأنها كما سبقت الإشارة ميتة إكلينيكيا ولا يبقى سوى سحب إبر المحاليل المغروسة فى عروقها وإعلان وفاتها رسميا، الأمر الذى قد ينقذ التجربة الحزبية الثالثة برمتها التى تشكل الأحزاب المذكورة عبئا ثقيلا على مسيرتها.



الفصل السابع عشر

ثقوب فى التجربة الحزبية الثالثة !!

الشهور التى مرت بين إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥عن النية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولى رئيس الجمهورية لمنصبه ليصبح بالانتخاب بدلا من الاستفتاء، وبين عقد الانتخابات التى جرت على هذا الأساس والتى ظهرت نتيجتها يوم ٩ سبتمبر، كان ما جرى فيها أشبه بالإعصار، حتى أنه مع بعض التجاوز يمكن تسميتها (بكاترينا) المصرية.. مع الفارق طبعًا، فالثانية تعبير عن غضبة الطبيعة، والأولى تمت بصنع الإنسان وبرضائه فى أغلب الأحوال.

مصدر تسميتنا بالإعصار أن مصر لم تشهد منذ سنوات طويلة مثل هذا الحراك السياسى الذى شاركت فيه قواعد عريضة من الجماهير بالرأى، سواء بالكتابة فى الصحف، أو بالحديث فى الأجهزة المسموعة والمرئية، داخلية كانت أو خارجية، أو حتى بظهور جماعات خارجة عن الأطر المعروفة منذ ثورة ١٩٥٢، لعل أهمها جماعة «كفاية» التى ضمت مختلف ألوان الطيف من القوى المعارضة، ونظمت مظاهرات معادية للحكومة لم تعرفها البلاد منذ عام ١٩٧٧، ولم تحدث فى أى وقت فى عصر الرئيس مبارك على الأقل، وأن متغيرات كبيرة عرفها النظام

الحزبى الخامل خلال تلك السنوات، سواء داخل حزب الحكومة، الوطنى الديمقراطى، أو أحزاب المعارضة الحقيقة؛ الوفد، التجمع، الناصرى والتى أضفنا إليها مؤخرًا حزب الغد، أو حتى الأحزاب الصغيرة التى نزلت علينا «بالباراشوت» سواء بأحكام قضائية أو بقرارات لجنة الأحزاب بمجلس الشورى والتى وجد رؤساؤها فجأة أنفسهم ينافسون على أرفع المناصب فى البلاد، وهو وضع فاق يقينا كل أحلامهم.

وبينما تصنع أعاصير الطبيعة كوارث إنسانية فإنه قد ترتب على (كاترينا) المصرية، وعلى غير ما توقع الكثيرون، أن دخلت السياسة كل بيت، وأصبحت موضع الحديث بين أى اثنين يجمعهم مكان واحد بعد إهمال طويل بشئونها قبولا بفكرة أن الأمر لولى الأمر(!)، وأنهم مهما قالوا وفعلوا فلن يكون لقولهم قيمة، ولا لفعلهم أثر، وفى هذه الظروف المستجدة تجاهل الجميع نصيحة الإمام محمد عبده الشهيرة بتجنب السياسة وكل ما اشتق من فعل «ساس»!! وقد رأينا أنه لا يكفى رصد الإعصار، وإنما من المهم تتبع آثاره على المدى القريب أو البعيد.

ننوى أن يتم هذا الرصد على مستويات مختلفة، نخصص أولها عن أثره على ما نسميه بالتجربة الحزبية الثالثة، التى بدأت فى عهد الرئيس السادات، والتى أثبت الإعصار الأخير أنها ممتلئة بالثقوب.!

أول هذه الثقوب : متصل بالأحزاب التى أسميناها فى الفصول السابقة مرة بأحزاب الديكور، ومرة أخرى بأحزاب الماكياج الديمقراطى، وقد أضفت القوانين اللاحقة على تغيير المادة ٧٦ مزيدًا من مساحيق الماكياج على وجوه هذه الأحزاب، حتى بدت أخيرًا كالمسخ الذى أساء للتجربة بأكملها، فحصلت بمقتضى هذه القوانين على إعانة حكومية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه سنويا، كما حصلت على «فيزا» للترشيح لمنصب الرئاسة دون ما اعتراض، وزاد الطين بلة أن تدفع خزينة الدولة نصف مليون جنيه لكل مرشح من رؤسائها.

ولعل نتائج الانتخابات قد كشفت الوجه القبيح لهذه المسوخ فمن بين سبعة من تلك الأحزاب حصل ثلاثة من مرشحيها على ما يزيد قليلا عن أربعة آلاف صوت، من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة التى نافت عن السبعة ملايين، بينما حصل مرشحو مجموع الأحزاب السبعة على أكثر قليلا من خمس وخمسين ألف صوت، بنسبة أقل كثيرًا من واحد فى المائة، بمعنى أن تكلفة هذه النسبة الضئيلة بلغت ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه، وهى فى مجموعها مستقطعة من أموال دافعى الضرائب، ومعظمهم من أصحاب الدخول الثابتة والذين اصطلح على تسميتهم بمحدودى الدخل الذين انحدروا إلى ما دون خط الفقر.

جانب آخر من هذا الوجه القبيح أنه شوه بعضًا من صورة التجربة ودفع عددًا من الصحف العالمية المهتمة بالشئون المصرية إلى توصيفها «بالمسرحية» وهى لو كانت قد اقتصرت فعلا عليها مع الحزب الوطنى الديمقراطى لصدق عليها هذا الوصف!! وكانت ستصبح مسرحية تفتقر حتى إلى العقد الدرامية، لولا أن الله سلم وقبل «الوفد» العتيد و «الغد» الصاعد، خوض التجربة، الأمر الذى وفر لها بعضا من المذاق الديمقراطى.

الثقب الثانى: نجم عن مقاطعة سائر الأحزاب الفاعلة، خاصة التجمع والناصرى، للتجربة، بكل ما كانا يمكن أن يضيفاه إليها، والسبب الظاهر لهذه المقاطعة رفض زعامات الحزبين للتغييرات التى دخلت على المادة ٧٦ وأفرغتها من مضمونها الديمقراطى، وبدا مع ذلك وقد خرجا من المولد بدون عروسة وبدون حمص.

ونحن وإن كنا لم نقرهما على هذه المقاطعة إلا أننا نلتمس لهما بعض العذر، صحيح أن الحزبين يملكان برنامجين يعبران عن وجهة نظر الفقراء من العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، ولكنهما لا يملكان الأموال الطائلة التى أنفقت على الحملة الانتخابية سواء بالنسبة للوطنى الديمقراطى أو بالنسبة للوفد، فقد كان وراء الحزبين قوى

الرأسمالية القديمة والجديدة، والتى نرى أنها قد جاوزت الملايين العشرة بكثير، بينما ينفق التجمع والناصرى بالكاد على مجرد إصدار صحيفتيهما الأسبوعيتين.

الثقب الثالث: متصل بالحزب الوطنى الديمقراطى، وفى تقديرنا أن السلطة التنفيذية (الشرطة وهيئات وزارة الداخلية عموما أو غيرها من الوزارات) لم تكد تتدخل فى هذه الانتخابات كما جرت العادة فى الانتخابات البرلمانية، سواء بالضغط الإدارى الذى عرفته مصر على أيدى إسماعيل صدقى فى انتخابات عام ١٩٢٥، أو بالتزوير المباشر الذى عرفته البلاد بدءا من الانتخابات التى أجرتها حكومة محمد محمود فى أوائل عام ١٩٣٨، فالظروف كانت مختلفة هذه المرة، بعد أن أشرف القضاء بشكل مباشر على مختلف أطوار العملية الانتخابية.

ونرى أن اختلاف الظروف نشأ عن العيون المفتوحة على هذه العملية، سواء من الداخل أو من الخارج، ففى مصر كانت هناك لجنة حقوق الإنسان التى اختارت مجموعة من اللجان الانتخابية كنماذج لترقب ما يجرى داخلها، لتضمنها تقريرها عن الانتخابات، وكان هناك أيضًا الأحزاب المشاركة، والتى بذلت ما وسعها من جهد ليكون لها مندوبون داخل اللجان، هذا فضلا عن منظمات المجتمع المدنى التى تمت الموافقة فى اللحظة الأخيرة على وجود ممثليها داخل اللجان، بل أن عديدًا من المواطنين الذين ليست لهم صلة بهذا أو بذاك قاموا بجانب من هذه المراقبة وهم يدلون بأصواتهم داخل اللجان أو وهم قريبون من أبوابها يرصدون ما يجرى بداخلها، ولو عن بعد.

فضلا عن ذلك فقد كانت هناك العيون المفتوحة من الخارج، وإذا كان أى من الجهات الدولية، هيئة الأمم المتحدة أو غيرها، لم يطلب نوعًا من المراقبة فقد انبث مندوبو الصحف الأوروبية والأمريكية حول اللجان بدعوى القيام بعملهم، هذا فضلاً عن اتصالهم ببعض هيئات المجتمع المدنى التى أمدتهم بما أرادوا من معلومات.

وليس دليلا على ضعف التزوير أو انعدامه من اعتراف المجلس الأعلى لانتخابات الرئاسة بالنسبة الضئيلة من الناخبين الذين استخدموا حقهم الانتخابى، والتى لم تزد عن ٢٣ فى المائة، والتى تبدو ضآلتها سواء بالنسبة للانتخابات السابقة التى كانت تجرى سواء لمجلس الشورى أو مجلس الشعب، والتى كان يعلنها المسئولون بوزارة الداخلية الذين يتولون العملية من الألف إلى الياء، أو حتى بالنسبة لنتائج الدراسات العلمية التى أجريت قبل الانتخابات، ففى دراسة أعدتها باحثة من كلية الإعلام على عينة ممن يتمتعون بحق الانتخابات فى المدن والريف أسفرت عن نية نحو ٤٥ فى المائة من هؤلاء ينوون ممارسة حقهم الانتخابى، غير أن حتى هذا الرقم المتواضع لم يتحقق، وهو أمر نحمده للجنة القضائية التى تولت الإشراف على الانتخابات، وإن كان يدل من جانب آخر على ضعف تأثير القوى الحزبية بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى، رغم حصول مرشحه على أكثر من ٦,٣ مليون صوت.

لكن تبقى ملاحظة مفادها أن هذه الأغلبية الساحقة التى نالها الرئيس مبارك يمكن قبولها فى هذه الانتخابات نظرًا لتاريخ الرجل الطويل بكل ما اكتسبه من خبرة سياسية، وخوفًا من كثيرين من أن التغيير قد لا يأتى بما لا يحمد عقباه، إعمالا للحكمة المصرية القديمة، «اللى تعرفه أحسن من اللى ما تعرفوش» ولكنها لا ينبغى أن تبقى مبدأ فى الانتخابات القادمة، وإلا تحولت فى النهاية إلى استفتاء فى ثوب جديد.

ملاحظة أخرى خاصة بهذا الحزب.. صحيح أنه لم يستخدم التزوير كما حدث فى مرات أخرى، خاصة فى الانتخابات البرلمانية، غير أن الصحيح أيضًا أن رجاله فى الإدارة كانوا يمثلون قوة ضغط مرئية أحيانًا وغير مرئية فى أغلب الأحيان، وصحيح أنه مرشحه، الرئيس حسنى مبارك، رفض تقاضى نصف المليون جنيه التى أقرتها الدولة لكل مرشح، غير أنه كان وراءه عدد كبير من رجال الأعمال الذين هرولوا لتأييد المرشح سواء كانوا من أعضاء الحزب أو كانوا من غير الحزبيين بالمرة،

الأمر الذى يمكن أن نتبينه بسهولة من إعلانات الدعوة لانتخاب مرشحه، سواء فى الصحف أو فى اللافتات التى ملأت الشوارع الرئيسية.

بمعنى آخر أن الحزب الكبير فى التجربة الثالثة وقد خرج من رحم الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكى، لا يزال يحمل آثار هذ المولد، رغم مرور ثلاثين عاما على هذا الخروج، الأمر الذى أساء بدرجة أو بأخرى لهذه التجربة، غير أننا نقدر أن ثمة تغييرات قادمة فى الطريق صنعتها أول انتخابات للرئيس.

على ضوء ما أحدثته «كاترينا» المصرية من متغيرات، تعلمنا دروس التاريخ أنه يتوجب خلال السنوات القادمة، والتى نحددها بفترة السنوات الست من ولاية الرئيس مبارك، إحداث جملة تغييرات طالبنا بها فى كل مناسبة، لعل أهمها ما نادى به بعض أعضاء البرلمان بقبول تعديل المادة ٧٦ مع إعادتها إلى خطها الصحيح قبل أن تقع فى أيدى «ترزية القوانين» وهو ما أسموه بسياسة «خذ .. وطالب».

ولنا ملاحظة هنا أن المطالبة باستكمال الإصلاحات الدستورية لا ينبغى، كما يتصور البعض، بالضغط على الرئيس مبارك أو إنها موجهة ضده شخصيًا، وإنما هى موجهة أساسًا لبعض القوى المحيطة به، سواء فى الحزب أو فى الحكومة، والتى ترى أن مصالحها فى إبقاء الحال على ما هو عليه.. يدعونا إلى تسجيل هذه الملاحظة ما أعلنه الرجل فى أكثر من مناسبة خلال الحملة الانتخابية عن نيته على التنازل عن بعض سلطاته الواسعة التى ورثها عن سلفيه، مع عمل بعض التعديلات الدستورية التى يتم معها تلافى الانتقادات التى أدخلت على تعديل المادة ٧٦، والتى دفعت بعض الأحزاب المؤثرة إلى عدم الاشتراك فى الانتخابات، وفيما يتصل بالتجربة الحزبية الثالثة، تتشعب طبيعة هذه الاصلاحات فيما يمكن رصده فى أكثر من جانب:

فيما يخص الأحزاب الديكورية وما أثبتته من فشل ذريع فى انتخابات الرئاسة، وما جلبته من كوارث على التجربة فقد حان الوقت للتخلص منها، وبشكل قانونى، فليس مطلوبا إصدار قرارات بحلها، وما إلى ذلك من قرارات قمعية.. المطلوب فقط إلغاء ما تقرر فى قانون الأحزاب من تقديم معونة سنوية لكل منها، وعدم تمثيلها فى المجالس التشريعية بالتعيين، خاصة مجلس الشورى، وما يترتب على ذلك بالطبع من إلغاء اعتماد نصف المليون جنيه التى (عكمها) كل من رؤساء هذه الأحزاب ممن رشحوا أنفسهم فى انتخابات الرئاسة وفى رأينا أنه لو تم اتباع مثل هذا النهج فسوف تختفى هذه المخلوقات الطفيلية، عن الساحة بعد وقت غير طويل، وتتخلص التجربة الحزبية الثالثة من عرض مرضى ليس له مثيل فى أى بلد آخر، ولن نبقى مصنفين بين بلاد العجائب الحزبية.

غير أن هذه الأحزاب المصنعة ليست بيت القصيد، فهى سوف تختفى عن الساحة السياسية إن عاجلا أو آجلا، بمجرد إخراجها من «حضَّانة الحكومة».. الأهم من ذلك ما هو متصل بالحزب الوطنى الديمقراطى، وعلى الرغم من حملة عدد من المثقفين فإن الظرف أصبح مناسبا الآن لفض الاشتباك بينه وبين مؤسسة الرئاسة، خاصة بعد التجربة التى خاضها فى الانتخابات الأخيرة، فنحن نرى أن الحزب قد بدأ يجدد شبابه خلالها على نحو غير مسبوق. الأمر الذى قد يمكنه من الوقوف وحده فى الميدان دون حماية خارجية، من هذه المؤسسة أو غيرها.. صحيح أنه لن تكون له هذه الأغلبية الساحقة التى تسىء للتجربة الحزبية أكثر مما تفيدها، ولكنه سوف يظل قوة كبيرة ومؤثرة فى الحياة السياسية المصرية بعد أن يدخل فى منافسة متكافئة مع الأحزاب الأخرى.

وقد تأكد مع نجاح الوطنى الديمقراطى فى حملة انتخاب الرئيس صحة نظرية العالم الروسى الشهير «بافلوف» عن التحدى والاستجابة، إذ نرى أن حجم التحدى الذى واجهه الحزب هذه المرة لم يواجهه فى أية مرة سابقة، مما دفع هذا الديناصور إلى الحركة بعد طول رقاد، الأمر الذى

ثبت معه أنه يملك من الكوادر والمؤيدين، خاصة فى محيط رجال الأعمال من هم على استعداد إلى دعمه اقتصاديا فى حملاته السياسية، وعليه أن يكشف عن وجهه الحقيقى من أنه أحد الأحزاب الليبرالية، وليس حزب تحالف الرأسمالية الوطنية مع العمال والفلاحين مما ورثه من عهد الاشتراكية التى وهنت فى أرض الكنانة، والتى على الأحزاب الممثلة لها، التجمع والناصرى أن يتوليا مهمة إعادة دفع الدماء إلى عروقها مهما تطلب ذلك من جهد ووقت، فللعدالة الاجتماعية أنصارها فى كل زمان ومكان، حتى فى عصر الهيمنة المتوحشة للرأسمال الأمريكى.

يبقى على الحزب الوطنى أيضًا أن يتخلص من بعض العناصر التى راجت حولها قصص الفساد، والتى اعتقدت أن أقصر طريق لتنمية رءوس أموالهم بطرق غير مشروعة هو الانتماء لهذا الحزب، باختصار أن يرتدى زيا مناسبا للحقيقة من ناحية وللتغيرات التى أدخلها «الإعصار» على الواقع المصرى من ناحية أخرى.

وفى تقديرنا أن صغار السن من أعضاء الحزب قد لعبوا دورًا أساسيًا فى هذه اليقظة، الأمر الذى نلاحظه فى طبيعة الحملة الانتخابية وما بدا من ورائها من وجوه جديدة غير معتادة فى الحزب الكبير، والذين كانوا وراء البرنامج المتقدم الذى قدمه الرئيس مبارك إلى الناخبين، كما كانوا وراء اختيار المواقع التى احتك خلالها بالناخبين، هذا فضلا عن المظهر العملى الذى بدا به، وإن كان محل انتقاد بعض صحف المعارضة والصحف المستقلة.

ولأن المفاجأة التى حملتها نتيجة الانتخابات بسبق حزب الغد لحزب الوفد لها صلة بهذا الموضوع.. دور الشباب فى نتائج الانتخابات، فلا بأس من الاجتهاد هنا لمحاولة تفسيرها..

هناك أولا فارق لسن، فالدكتور نعمان جمعة رغم مكانته العلمية ورغم رئاسته لحزب عريق.. الوفد الجديد، غير أن الرجل قد تجاوز السبعين وبالتالى فإنه لم يتفوق على مرشح الحزب الوطنى كثيرًا فى هذه الناحية،

خاصة وأن صحف المعارضة فضلا عن الصحف المستقلة، وبعض الحركات السياسية الجديدة على رأسها «كفاية» قد صبت بعض انتقاداتها على الرئيس مبارك من هذه الزاوية، بالمقابل كان الدكتور أيمن نور أصغر المرشحين، وخاطب الشباب بلغتهم، الأمر الذى ترتب عليه تعاطف شريحة غير قليلة منهم معه، ومع أنه لم تصدر بعد الدراسات التحليلية التى تبين طبيعة الشرائح السنية التى استخدمت حقها الانتخابى، فإننا نتوقع أن يكون الشباب ما دون الثلاثين من أعرض هذه الشرائح.

هناك ثانيًا الصورة التى بدا بها كل من المرشحين، وقد كررت قناة «الجزيرة» المشهورة مشهدين متتالين، ولم يكونا يقينا فى صالح رئيس الوفد الذى اعتقد كثيرون أنه المنافس الحقيقى للرئيس مبارك؛ المشهد الأول: لأيمن نور فى أحد مؤتمراته الشعبية، وقد سقط اللوح من المنصة الواقف عليه حيث كان يخطب، فأسرع مؤيدوه بالأخذ بيده، فنهض واقفًا وقد تمالك نفسه واستكمل خطبته بعد أن اتهم الحكومة بأنها التى دبرت له هذا المقلب، ولاشك أن كثيرين قد تعاطفوا معه من جراء هذا الموقف، المشهد الثانى: للدكتور نعمان جمعة فى أحد مؤتمراته وقد استاء من أحد الحضور فأمر أنصاره بطرده من القاعة، ولم تكن المقارنة فى صالحه يقينا.

هناك ثالثًا ما قدمه الدكتور جمعة باعتباره زعيم الحزب الكبير الذى قاد الحركة الوطنية طوال السنوات التى سبقت قيام ثورة يوليو، ولسوء الحظ فإن أغلب الشباب المعارضين للوطنى الديمقراطى، والذين تشوفوا إلى التجديد، لم يعاصروا هذا الحزب فى أمجاده، فضلا عن ضعف معلوماتهم التاريخية، فاتجهوا إلى تأييد المستقبل الذى قدمه لهم نور، حتى أنه سمى حزبه «بالغد» وبدا مع ذلك أنه الطبعة الجديدة من الحزب الليبرالى، وثبت فى هذه المناسبة أن التاريخ لا يفيد كثيرًا فى الانتخابات عمومًا، وانتخابات الرئاسة على وجه الخصوص.

هناك أخيرًا ما جرى للدكتور أيمن نور قبيل ترشيح نفسه من احتجاز فى السجن بتهمة تزوير التوكيلات التى اعتمد عليها فى إقامة حزبه،

وعلى الرغم من أن النيابة قد حولته للمحكمة مما يشير إلى صحة التهمة، فإن الشباب - فى تقديرنا - لم يحفلوا كثيرًا بهذا الجانب من القضية، ورأوا فيها محاولة من الحكومة لمنع رئيس حزب الغد من ترشيح نفسه، كما لم يحفلوا بما نشرته الصحف من أن وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، قد ضغطت للإفراج عنه، وساروا قدما وراء ما اعتقدوا أنه يمثل المستقبل الأفضل الذى يتشوفون إليه.

وعلى الرغم من التصريح الذى أدلى به الأستاذ منير فخرى عبدالنور نائب رئيس حزب الوفد والذى عزا فيه تفوق مرشح حزب الغد على الدكتور نعمان جمعة إلى تحالف نجح الأول فى عقده مع الإخوان المسلمين، مدللا على ذلك بما جاء فى تصريحاته بأنه سوف يسمح لهؤلاء بتكوين حزب لهم إذا ما فاز فى الانتخابات، فإننا لا نستريح كثيرًا لهذا التفسير، خاصة وأن كل شىء مباح فى السياسة، هذا من جانب، ولأنه لم يكن هناك قبل يوم ٧ سبتمبر - عدا هذا التصريح - ما يشير صراحة إلى هذا التحالف، من جانب آخر.

يبقى بالنسبة للتجربة الحزبية الثالثة أن نطالب الحكومة برفع الأيدى عنها، خاصة بعد ما صرح به الرئيس مبارك عن النية على إلغاء الأحكام العرفية واستبدالها بقانون لمواجهة الإرهاب، والمقصود برفع الأيدى ليس الأحزاب القائمة فقط، الوفد والتجمع والناصرى، والتى تم تكبيلها لصالح الوطنى الديمقراطى، ولصالح الجماعات الخارجة عن إطار الشرعية الدستورية بحكم ما أحدثه من فراغ استثمرته تلك الجماعات، وإنما أيضًا عن حرية تشكيل أحزاب جديدة تمثل القوى الصاعدة فى المجتمع والتى أثبتت وجودها فى هذه الانتخابات.

غير أنه تبقى مشكلة التصريح للجماعات ذات الطبيعة الدينية بتشكيل أحزاب سياسية، ونحن نوافق الحكومة القائمة، أو أية حكومة أخرى، على منع التصريح بذلك، بحكم ما قد ينتج عنه من مخاطر شديدة لا يحتملها وطن مثل مصر، وعموما فإن مثل هذه الجماعات سوف تعود إلى حجمها

الطبيعى بإطلاق حرية العمل لسائر القوى الفاعلة فى المجتمع وسد الفراغ الناشئ عن سياسات الحكومات السابقة، ولأساليب أخرى يضيق المقام هنا عن تفصيلها.

وعلى ضوء كل هذه المتغيرات فإننا نرى أنه من الخطورة بمكان توقف حركة الإصلاح عند التعديل المختلف عليه للمادة ٧٦، وما لحقه من تعديلات أخرى فى قوانين الأحزاب وانتخابات الرئاسة، والتى كانت بدورها محل اختلاف، وأن الواجب أن يكون ما جرى بداية لإصلاحات واسعة أخرى، وأن تكون فترة الرئيس القادمة بمثابة فترة انتقال من «عرض الرجل الواحد "One Man's Show" إلى عرض ديمقراطى حقيقى، ولا نرى بأسًا فى هذه المناسبة، وتأكيدًا على إدراك الحقائق التى خلفها الإعصار، من التخلى عن اتباع السياسات التى ظلت تقوم على احتكار «الوطنى الديمقراطى» للسلطتين التنفيذية والتشريعية، التى وإن بدت مدعاة للاستقرار فى مرحلة ما، فهى باعثة على الاضطراب فى المرحلة الحالية، واتباع سياسات تقوم على دعوة كل القوى الوطنية للمشاركة فى السلطتين، وألا يبقى الانتماء لحزب غير الوطنى مدعاة لحرمان مصرى من أى مكان يستحقه، وأن يصبح محمد حسنى مبارك خلال السنوات الست القادمة رئيسًا لكل المصريين، وليس لحزب بعينه، ويتبع من السياسات ما يثبت ذلك، الأمر الذى سوف يدخل معه التاريخ من أرحب أبوابه.



المـــراجـــع

• أحمد زكريا الشلق

حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٩

حزب الأحرار الدستوريين القاهرة ١٩٨٢

• جولد شميت، أرثر ادوارد

الحزب الوطنى المصرى (ترجمة فؤاد دوارة)

مراجعة فتحى رضوان القاهرة ١٩٨٣

• حمادة محمود أحمد اسماعيل

جماعة الإخوان المسلمين ودورها فى تاريخ

مصر ١٩٢٨ ـ ١٩٤٩ (ماجستير غير منشورة ـ آداب) القاهرة ١٩٨٢

• رفعت السعيد

تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر

١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ القاهرة ١٩٨١

تاريخ المنظمات اليسارية المصرية

١٩٤٠ ـ ١٩٥٠) القاهرة ١٩٧٦

• زكريا سليمان بيومى

الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ـ القاهرة ١٩٧٩

الحزب الوطنى ودوره في السياسة المصرية القاهرة ١٩٨١

• **طارق البشرى**

الحركة السياسية فى مصر ـ ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٣

• **عاصم الدسوقى**

كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم

فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥

• **عبد الخالق لاشين**

سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية بيروت ١٩٧٥

• **عبدالله عزباوى**

حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦

(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)

• **عبد العظيم رمضان**

تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨

الإخوان المسلمون والتنظيم السرى القاهرة ١٩٨٢

• **عبدالوهاب بكر**

أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر

١٩٢١ ـ ١٩٥٠ القاهرة ١٩٨٣

• **على شلبى**

مصر والفتاة ودورها في المجتمع المصرى

١٩٣٣ ـ ١٩٤١ القاهرة ١٩٨٢

• **محمد سيد أحمد**

مستقبل النظام الحزبى فى مصر القاهرة ١٩٨٤

• **محمد فريد حشيش**

حزب الوفد ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢

(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)

• **نبيلة عبدالحكيم كامل**

الأحزاب السياسية في العالم المعاصر القاهرة ١٩٨٢

● **يونان لبيب رزق**

الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ القاهرة ١٩٧٠

الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. maktabetelosra.. org
E - mail : info @egyptianbook.org







الهيئة المصرية العامة للكتاب



ستظل القراءة هى المظلة الرئيسية
للبناء الروحى والفكرى والوجدانى
للإنسان، والثقافة هى بكل المقاييس
أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
و«ثقافة السلام» هى الضمان الأكيد
لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعى،
والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
والمحبة والإخاء والديمقراطية،
والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزان مبارك

٢ جنيه